TAS_953_02/01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة تلمسان

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

التخصص: حضارة عربية إسلامية

مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر

الموسومة بـــ :

منهج البحث العلمي في الحضارة العربية الإسلامية
منهج المحدثين أنموذجا

من إعداد:

✓ جيلا[illegible] يدة

✓ حاج عبد القادر [illegible]

تحت إشراف:

أ.د[illegible] عمر

السنـــــة الجامعيـــــة

1433هـ-1434هـ *2012م-2013م

بسم الله الرحمن الرحيم

دعاء

يا رب لا تجعلني أ[illegible] بالغرور عندما نجحت

ولا أ[illegible] إذا فشلت

بل ذكرني دائما أن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة

وحب الإنتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب إن حرمتني من المال أترك لي الأمل

وإن حرمتني من النجاح أترك لي قوة العناد حتى أتغلب على الفشل

وإن جرحتني من الناس أترك لي نعمة الإيمان

يا رب إذا أخطأت إلى الناس أعطني شجاعة الإعتذار

وإذا أساء لي الناس أعطني شجاعة العفو

يارب

إذا نسيتك فلا تنساني

آمين

كلمة شكر لأساتذتنا الكرام

سبحان من يجود بفضله ويمنّ بعطائه ويفيض بنوره و علمه على عباده،فلولاه لما خرج من عباده فقهاء و علماء فكانوا حكماء.

فعلى وقع هذه الكلمات وبعد حمد الله تعالى حمدا كثيرا طيّبا مباركا فيه، وشكره على عونه و مدده لنا في بحثنا هذا،فإنّنا نتوجّه بجزيل الشّكر و الإمتنان وبأسمى عبارات التّقدير

و الاحترام إلى أستاذنا الوقود "ديدوح عمر" الذي اغترفنا من فيض كرمه ، و الذي لم يبخل علينا لا بوقته ولا بنصائحه القيّمة.

إلى السّيد رئيس التخصّص محمد مرتاض .

إلى كلّ أساتذتنا الأفاضل من الإبتدائي إلى الجامعي،و إلى كلّ من ساعدنا من قريب أو بعيد

مقدمة

الحمد لله الذي أكرمنا بالإسلام وأنزل كتابه المحكم في أساليبه وأخرجنا من الظّلمات إلى النّور وهدانا إلى ورود موارد الأدب وجعلنا في درجات العلم متوا فت الرّتب والصّلاة والسّلام على أفصح العرب لهجة وأبلغهم حجّة وأقوم الدّعاة إلى الحقّ وعلى آله وصحبه الذّين فتحوا البلاد وأصلحوا العباد بإتباعهم منهج المصطفى السّديد إلى أن أضاء المعمورة ومثّلوا الإسلام بأحسن صورة أمّا بعد:فقد إخترنا أن يكون موضوعنا ينصبّ في منهج البحث العلمي في الحضارة العربية الإسلامية منهج المحدثين – أنموذجا -

ولعلّ أبرز الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع هو رغبة منّا في التّطلّع على مناهج البحث عموما ومنهج المحدّثين خصوصا ولعلّ أبرزها التّعمق فيما قدّم المحدّثون للسّنّة النّبويّة من أجل حفظها للأجيال كونها ثاني مصدر للتّشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم

ومن هنا نتساءل :

- إلى أيّ مدى ساهم منهج المحدّثين في إثراء المناهج؟

- وإذا اعتبر منهج المحدّثين كبذرة ، ماهية الأدوات التي إستخدموها وكيفية تطبيق المناهج على الرّواة؟

وقد إعتمدنا في هذا البحث على المنهج الاستردادي والوصفي و التحليلي بحكم أننا سنسترد الأحداث مع وصفها و تحليلها.

أمّا عن الخطّة المعتمدة فهي كالتّالي: مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة.

الفصل الأوّل:تدوين الحديث

المبحث الأوّل:نشأة تدوين الحديث وأسبابه

المبحث الثّاني:تدوين الحديث وحفظه في عصر الخلفاء الراشدين

المبحث الثّالث:تدوينه عبر القرون(من القرن الثّاني إلى القرن السّابع)

الفصل الثّاني:أدوات منهج المحدّثين

المبحث الأوّل:الأدوات العقليّة

- الحفظ
- طرق تحمل الحديث
- الضبط

المبحث الثاني : الأدوات النقلية

- العدالة
- المنهج القرآني لرواية
- ارتباط منهج المحدثين بالمنهج القرآني

المبحث الثّالث :الأدوات العقلية والنقلية

آداب طالب الحديث

علم الجرح و التعديل

الرحلة في طلب الحديث

الفصل الثّالث:منهج المحدّثين دراسة تطبيقية

المبحث الأوّل:نماذج من استخدام المحدّثين للمنهج التّحليلي

المطلب الأوّل:التّحليل العقلي

المطلب الثّاني:التّحليل التّجريبي

المبحث الثّاني:نماذج من استخدام المحدّثين للمنهج المقارن

المطلب الأوّل:مقارنة بين مرويّات الشّيوخ

المطلب الثّاني :مقارنة رواية راوي الحديث واحد في أزمنة مختلفة

المبحث الثّالث:نماذج من استخدام المنهج الاستقرائي

المطلب الأوّل:استقراء تلامذة الرّاوي

المطلب الثّاني:استقراء مرويّات الرّاوي

وكانت الخاتمة عبارة عن أهم النّتائج التي توصّلنا إليها من خلال دراستنا هذه.

وقد اعتمدنا في بحثنا على جملة من المصادر و المراجع العربيّة يسّرت لنا سبل البحث ، وأكثر المراجع استعمالا منهج النّقد في علوم الحديث لنور الدين عتر ،بالإضافة إلى مقدّمة إبن الصّلاح ،و الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي.أمّا عن المصادر صحيح البخاري.

مدخل

المفاهيم الأساسية

الكلمـــات المفتاحيـــــة :

-منهـــــــج

-البحـــــث العلمـــــــي

-الحضارة العربية الإسلامية

-منهـــــج المحدّثيـــــن

تعـــدّ الحضـــارة العربيـــة الإســـلامية مـــن أغنـــى الحضـــارات علميّـــا ، كونهـــا رسمت لكلّ علم منهج .ففي بـــادئ الأمـــر كـــان كـــلّ علـــم مســـتقلاّ عـــن الآخـــر فـــي ناحيـــة المـــنهج ، فالمحـــدثون كـــان لهـــم منهجـــا ، و المفسّـــرون ، و الأصـــوليّون . و قـــد اســـتنبط المسلمون أصـــول المـــنهج مـــن القـــرآن الكـــريم فـــي دراســـاتهم لمختلـــف جوانـــب المعرفـــة ، و المنهجيّـــة التـــي اختاطوهـــا لأنفســـهم جعلوهـــا تصـــبّ فـــي النّاحيـــة الموضـــوعيّة ، و هـــذا مـــا نســـتنتجه عنـــد المحـــدّثين فـــي علـــم التّـــراجم و الجـــرح و التّعـــديل ، فلـــولا موضوعيّتهم ما جعلهم ينتهجون الدّقة في هذا العلم .

« فالحضـــارة العربيّـــة الإســـلاميّة كانـــت تطبيقيّـــةً للمـــنهج فـــي البحـــث العلمـــي هـــذا ما جعلهم يبرعون براعة لا مثيـــل لهـــا فـــي مـــنهج البحـــث و التّـــأليف و هـــذا مـــا أشـــاذ بـــه العديـــد مـــن المستشـــرقين فـــي مؤلّفـــاتهم أمثـــال " فرانتـــر روزنتـــال " فـــي كتابـــه منـــاهج العلماء المسلمين فـــي البحـــث العلمـــي ».[1] فـــي حـــين أنّ هنـــاك مـــن يـــرى أنّ المـــنهج مـــن مهد أوروبـــي ، «فلمّـــا بـــدأت أوروبـــا نهضـــتها و شـــقّت طريقهـــا نحـــو العلـــم و التّحضـــر التفتـــت إلـــى أهميـــة رســـم طريـــق واضـــحة لتحصـــين المعرفـــة ، فارتســـمت لنهضـــتها فكـــرا يقـــوم علـــى " معياريـــة المـــنهج " أي جعـــل المـــنهج العلمـــي معيـــارا لقيمـــة البحـــث العلمـــي حتّـــى أضـــحت هـــذه المعياريـــة روحـــا تســـري فـــي أوصـــال النهضـــة الأوروبيـــة ، و صـــوتا عاليـــا لـــم يعلـــو عليـــه أيّ صـــوت آخـــر »[2]، فالبحـــث العلمـــي لـــه معـــايير تقيّمـــه

---

[1]: لحسن باشيوة ، البحث العلمي مفاهيم ، أساليب ، تطبيقات ، دار الورق – الأردن ، ط 1 ، 2010 ص : 29 .

[2]: المرجع نفسه، ص : 30

مثله مثل عيار الذّهب . «فمند أن فجّر ديكارت* قنبلة مقالته في المنهج التّجريبي ،و تسارع خطو التّقدم ،وتسابق سعي التّمدن وارتسم بيكون* منهجه فما دخلت أوربّا قرنها الثّامن عشر إلاّ والمنهج العلمي هو دستور كل معهد أو مدرسة تتبنّى البحث العلمي»[1]

بينما في الحضارة العربيّة الإسلاميّة عرفت استخدام المنهج بأنواعه في مختلف العلوم ،لكن دون تسليط الضّوء كما فعل الأوربيّون فأوّل بذرة من بذور المنهج كانت على يد المحدثّين، ليصبح منبعا ينهل منه العلماء عبر القرون ، ونذكر على سبيل المثال «مدرسة جابر بن حيان في مجال تطوير منهج الفرض*»[2]

«وذهب بعض هؤلاء المربّين الإسلاميّين في مجال التّربية إلا أنّ المنهج الأساسي من التّربية و طلب العلم إنّما هو تطهير النّفس ، و صفاء الذّات و اتصال بالله تعالى ،وهو من أسمى الغايات و أنبل المقاصد ».[3]

فالحضارة الإنسانية لم تكن ميراثا يأخذه الخلف عن السّلف من دون عناء أو جهد، إنّما هو ميراث اجتماعي جاهد الجنس البشري في حفظه ، و الذي انتقل من خلال البحث العلمي و التّربية و الثّروات الفكرية و القيم الكريمة و العادات الطّيّبة بين الأجيال و الشعوب و الحضارات ، و تكمن عظمة الأمم في قدرات أبنائها العلميّة و الفكريّة و السلوكيّة و البحث العلمي ميدان خصب و دعامة أساسيّة لاقتصاد الدّول و تطوّرها ، و بالتّالي تحقيق رفاهية شعوبها و المحافظة على مكانتها الدّولية، و تشهد كتب التاريخ الإنساني أنّ الحضارة الإسلاميّة قد نقشت لاسمها مكانة عالية في البحث العلمي فهذا الأخير يحتل في الوقت الرّاهن مكانا بارزا

---

*ديكارت : 1596 – 1650 فيلسوف ، رياضي ، فيزيائي ، فرنسي يلقب بأبي الفلسفة الحديثة هو صاحب المقولة الشهيرة " أن أفكر إذن أنا موجود " .

*: بيكون : فرنسيس بيكون 1561 –1626 فيلسوف ، رجل دولة ، كاتب إنجليزي ، معروف بقيادته للثورة العلمية عن طريق فلسفته الجديدة القائمة على " الملاحظة و التجريب " .

[1]: رضا أحمد حمدي ، منهج المحدثين بين نظرية المنهج و تاريخ –مكتبة المصطفى الإليكترونية–

*منهج الفرض : على أساسه أرسى نتائج علم الكيمياء ، و بذلك اعتبر جابر بن حيان صاحب الكيمياء التجريبية القائمة على نظريّة فلسفيّة .

[2]:المرجع السابق ، لحسن باشيوة ، ص: 31

[3]: المرجع نفسه ص : 30

في تقديم النّهضة العلمية «و قد أكّد المربّون الإسلاميّون أنّ للعلم مهارات و أوّلها التّعلم : الصّمت ، حسن الاستماع ، الاستيعاب ، الحفظ ، و رجاحة العقل ، وحسن التّصرف ، الخلق الحميد ، تطوير العلم ، و نشره والعمل به و الصّبر والمشقّة و الاستعداد لمستجدّاته »[1]و هذه المهارات (المذكورة سابقا) هي جواهر مهمّة للعلماء .

[1]: ينظر : لحسن باشيوة ، البحث العلمي ص 31-32.

تعريف المنهج :

لغة : جاء في معجم لسان العرب في مادّة نهج : «و المنهاج : الطّريق الواضح . واستنهج الطّريق، صار نهجا و في حديث العبّاس : لم يمت رسول الله صلى الله عليه و سلم – حتّى تركككم على طريق ناهجة أي واضحة بينّه . و فلان يستنهج سبيل فلان أي يسلك نهجه . و النّهج الطّريق المستقيم . »[1]

و قد شرح ابن فارس في معجم مقاييس اللّغة المنهج : المنهج كلمة مستقيمة من "نهج " النون و الهاء و الجيم أصلان متباينان .

-الأول : النّهج : الطّريق

-و نهج لي أمر : أوضحه و هو مستقيم المنهاج و المنهج : الطّريق أيضا و الجمع المناهج .

ذكر المنهج بلفظه في القرآن الكريم بقوله تعالى : «**لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَ مِنْهَاجًا**». **{سورة المائدة :48 }**

قال الراجزّ :

منْ يكُ في شَكٍ فهذا فلجُ ماءُ رواءُ نهْجُ

معنى الكلام : لكلّ قوم منكم جعلنا طريقًا إلى الحق يؤمّه ، و سبيلاً واضحًا يعمل به.[2]

اصطلاحا :

يعرّفه عبد الرحمان بدوي بأنّه: « الطّريق المؤدّي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من قواعد العامة تهيمن على سير العقل و تحدّد عملياته حتّى يصل إلى نتيجة معلومة »[3]

---

[1]: ابن منظور : لسان العرب ، بيروت : دار أحياء ، التراث . مؤسسة التاريخ العربي . ط 3، 1999 . باب النون : مادة نهج : الجزء : 14 ، ص300.

[2]: الإمام القرطبي : تفسير القرطبي ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ناشرون ، د . ط ، 2000 . المجلد : 3 ص 57 .

[3]: عبد الرحمان بدوي ، منهاج البحث العلمي ، الكويت : وكالة المطبوعات ، وكالة محاضرات في مناهج البحث و المكتبات ، د . ط ، 1997 ص 9 .

تعريف البحث العلمي : تنقسم العبارة إلى قسمين :

أمّا البحث : «هو التّدقيق ، التّحري ، اكتشاف ، الاستقصاء».

أمّا العلمي : «هي كلمة منسوبة إلى العلم . و العلم نشاط إنساني ديناميكي يشكّل أحد فروع المعرفة و هي عبارة عن تلك المعارف المتحصّل عليها عن طريق المعرفة المنسّقة التي تأخذ المنهج العلمي في البحث و التّفكير كأساس لها .و هو المعرفة المنسّقة التي أنشأ عن طريق الملاحظة و التّجريب التي تتمّ بغرض تحديد طبيعة وأسس و أصول ما يتمّ دراسته »[1]

فالبحث العلمي : هو تحرّي و استقصاء منظّم دقيق بهدف الكشف عن حقائق الأشياء و علاقاتها ببعضها البعض و ذلك من أجل تطوير الواقع الممارس لها فعلا أو تعديله .[2]

و هو الطّريق الوحيد للمعرفة حول العالم ، و البحث لفهم حقيقة واقعيّة بعبارات القوانين والمبادئ العامّة . و حتىّ يكون البحث علميّا لا بّد أ أن يتضمّن منهجه صفات علميّة و موضوعيّة و من هنا نستخلص أن ّالبحث العلمي هو عمليّة جمع و تسجيل و تحليل بيانات و معلومات و حقائق عن مشكلة معيّنة ، لتّحديد حلول بديله : لها ، و اختيار الحلّ الأنسب منه في ظلّ الظّروف الذّاتية و الموضوعيّة المحيطة بالحالة قيد البحث .[3]

---

[1]: لحسن باشيوة ، البحث العلمي مفاهيم . أساليب . تطبيقات ، دار الورق الأردن ، ط1 ، 2010 ، ص 32

[2]: المرجع نفسه : ص 34 .

[3]: المرجع نفسه :ص35.

الحضارة:

لغة : كلمة مشتقّة من الفعل حضر ، و يقال الحضارة هي القرى و الأرياف و المنازل المكوّنة ، فهي : خلاف البدو و البدواة و البادية و تستخدم اللّفّة في الدّلالة على المجتمع المعقد الذي يعيش أكثر أفراده في المدن و يمارسون الزّراعة على خلاف المجتمعات البدوية ذات البنية القبليّة التي تنتقل بطبيعتها و تعتاش بأساليب لا تربطها ببقعة جغرافيّة محددّة كالصّيد ، و يعتبر المجتمع الصّناعي الحديث شكلا من أشكال الحضارة .[1]

اصطلاحا :

في النظام الاجتماعي يتعين على الإنسان الزيادة من إنتاجه الثّقافي و تتألّف الحضارة من عناصر أربعة الموارد الاقتصادية ، و النّظم السياسيّة ، و التّقاليد ، الخلقيّة ، و متابعة العلوم و الفنون ، و هي تبدأ حيث ينتهي الاضطراب و القلق .[2]

[1]: ينظر: ابن منظور لسان العرب، دار المعارف، النيل – القاهرة ، طبعة جديدة ،ج2 ، ص 909 .

[2]: ينظر : وول ديورات موسوعة قصة الحضارة بلاد الرافدين و بلاد النيل ، ترجمة ، د . زكي نجيب محمود ،بيروت :دار نوبليس،م1، ط1، 2008،ص19-20.

تعريف المحدّثين : هم المتتبّعون لآثار النّبي صلّى الله عليه و سلّم و الصّحابة و التّابعون و تابعوهم يقال لهم السّلف و يقال لهم أهل السّنة و أهل الجماعة و أهل الأثر و أهل الحديث و الفرقة النّاجية و الطّائفة المنصورة وأهل الإتباع و يلقّبهم مخالفوهم بحشرية مشْبِهَة مخالفة و نقصانية و المحدّثون ،جمع محدّث ، و رجل محدّث و حدّث بفتح و ضم و حدّث بفتح فكسر و حدْث بكسر فسكون و حديث و كل هذا المعنى واحد أي كثير الحديث حسن السياق له [1]

و قال الشيخ فتح الدين بن سيّد النّاس أمّا المحدّث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية و دراية و اطلاع على كثير من الرواة و الروايات في عصره ، فإن توسع في ذلك حتّى عرف شيوخه و شيوخ شيوخه طبقة بعد طبقة بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله منها فهذا هو الحافظ.[2]

و يمكن القول في مناهج المحدثين إنّما هي الطرائق الواضحة التي أوضحها و سلكها المشتغلون بالحديث رواية و دراية في تعاملهم مع السنة و عرضهم إيّاها في مناحيها المختلفة بعلومها ، المتعددة مسندة كانت أو غير مسندة ، مستوعبة لجميع أبوابها ، أو مقتصرة على بعضها مبنية على درجة الصحة أو غير مبنية.[3] و بعبارة أخرى : هي الطريق و السبيل التي سلكها المحدثون لصيانة السنة و الذب عنها أمام تحريف العالين و انتحال المبطلين و تأويل الجاهلين ، و كذلك الطرق أو السبل التي ساروا عليها في التأليف و التصنيف و النقد مع التقييد و تقييم هذه السبل تقييما موضوعيا مجردا عن الهوى و العصبية [4]

---

[1]: تاج العروس من جواهر القاموس للسيد مرتضى الحسين الزبيدي : تحقيق مصطفى حجازي ،الكويت ، مطبعة حكومة الكويت، د.ط، 1969م، ج55 ، ص 209 .

[2] : عبد الوهاب عبد اللطيف ، تدريب الراوي ، بيروت – لبنان :مكتبة دار النشرات ، د . ط ،1972 ، ص50.

[3]:المرجع نفسه ، ص51.

[4]: انظر : شفاء الصدور في تاريخ السنة و مناهج المحدثين د . السيد نوح ، منصورة ، دار التحرير ،ط1، 1980 ، ص29 .

تعريف السند:

-السند لغة : و هو ما ارتفع ، و على من سفح الجبل ن أو من قولهم:« فلان سند»: أي معتمد .

و يقال فلان سند فلان أي اعتمد عليه ، و السّند ما سند إليه من حائط أو غيره و ج سنة إسناد.[1]

اصطلاحا : هو الإخبار عن طريق المتن ، و هو حكاية رجال الحديث الذين يروون واحد عن واحد عن الرسول صلى الله عليه و سلم و السند هو سلسلة الرواة نقلوا المتن على مصدره أو اعتماد الحفاظ على السند في معرفة صحة الحديث وضعفه.[2]

[1]: : ينظر:قاموس المصطلحات الحديث النبوي الشريف ، د. محمود عبد الرحمان عبد المنعم ،القاهرة- مصر: دار الفضيلة ، د.ط، د. ت، ص67.

[2]: ينظر :المرجع نفسه ، ص 67.

متصل الأسانيد :

لغة : متصل ضد المنقطع ، و الأسانيد . جمع إسناد [1]

اصطلاحا : زيادة رواة أثناء الإسناد ، و من لم يزدها أتقن ممن زادها ، فهذا هو المزيد المتّصل الأسانيد و شرطه أن يقع التصريح بالسماع في موضع الزيادة و إلا فمتى كان معنعنا مثلا ترجحت الزيادة [2]

[1]: ينظر: قاموس مصطلحات الحديث النبوي الشريف د. محمود عبد الرحمن عبد المنعم ، القاهرة – مصر :دار الفضيلة ، د ن ت ، د. ط ، ص 111

[2] :المرجع نفسه : ص 111 .

-**المتن لغة :** ما صلب و ارتفع من الأرض ، و متن كلّ شيء ما ظهر منه و جمعه متون ، و قيل من تمتين القوس ، أي شدها بالعصب. [1]

-**اصطلاحا :** هو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني و ما انتهى إليه السند من الكلام ، فهو نفس ألفاظ الحديث و لعله سمي بذلك لأنه الظاهر و المطلوب و الغاية من الحديث كلّه ، فهو مأخوذ من معانيه اللغوية. [2]

[1]: ينظر: المرجع السابق ، قاموس مصطلحات الحديث النبوي الشريف ، د . محمد عبد الرحمان عبد المنعم ، ص ، 102.

[2]: المرجع نفسه ص: 102 .

تعريف الضبط :

لغـــة : أي أصلح ، و الضبط و الاعتدال و التحفظ و التروي و الانتباه في القول ،أي ضبط كلامه ضبط كتابا أصلحه، أي أصلح خلاله صحّحه .[1]

اصـــطلاحا : و هـــو أن يكـــون متيقظًـــا ، حافظًـــا إن حـــدث مـــن حفظـــه ، ضـــابطا ، لكتابـــه إن حـــدث منـــه عارفـــا بمـــا يحيـــل المعنـــى إن روى بـــه . و يعـــرف ضـــبط الـــراوي بموافقتـــه الثقـــات المتقنـــين غالبـــا و لا تضـــر مخالفتـــه النـــاذرة ، فـــإن كثـــرت اختـــل و لـــم يحتج به .[2]

[1]: ينظر :المنجد في اللغة العربية المعاصرة ، بيروت – لبنان : دار المشرق ، ط 2 ، 2001، ص 869.

[2]: ينظر: المرجع السابق، د . محمود عبد الرحمان عبد المنعم ، قاموس مصطلحات الحديث النبوي الشريف ، ص 75.

علم الجرح و التعديل

الجرح : لغة : مصدر جرح كمنع ، و جرح شاهد أسقط عدالته. [1]

التعديل : من الفعل عدّل و هو ما قام في النفوس أنّه مستقيم و هو ضدّ الجور.[2] فعلم الجرح و التّعديل : هو من أهمّ علوم الحديث النّبوي و أعظمها شأنا و أبعدها أثرا، و الحاجة ماسّة جدّا إليه للحكم على رجال الإسناد و بالتالي لمعرفة مرتبة الحديث ،لأنه لا يمكن أبدا البدء بدراسة الإسناد إلّا بعد معرفة قواعد الجرح والتّعديل و التي اعتمدها أئمّة هذا العلم، و معرفة شروط الرّاوي المقبول ، و كيفيّة ثبوت عدالته و ضبطه ، و ما إلى ذلك من الأمور المتعلّقة بهذه المباحث ، و لأنه لاّ يتصور أن يصل الباحث إلى الإسناد إن لم يكن عارفا من قبل بألفاظ الجرح والتّعديل و معنى ألفاضها في اصطلاح أهل الفن ، و مراتب هذه الألفاظ من أعلى مراتب التعديل إلى أدنى مراتب الجرح. [3]

[1] : ينظر :المرجع السابق، محمود عبد الرحمان عبد المنعم ، قاموس مصطلحات الحديث النبوي الشريف ص ،48.

[2]: ابن منظور ، لسان العرب ، النيل – القاهرة: دار المعارف ، طبعة جديدة ، د.ت ، ج 4 ، ص 2839.

[3]: ينظر عبد الحميد أبو عبية ، الحضارة الإسلامية ، بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية، ، ط1، 2004 ص 104.

تعريف الحضارة العربية الإسلامية :

«هي ما قدمه الإسلام للمجتمع البشري من فكر يرفع شأنه و ييسر أمور الحياة ،و نقول للمجتمع البشري وليس للمجتمع الإسلامي فحسب إذ أنّ الإسلام قدم مآثره للبشر جميعا و بعض هذه المآثر تتضح مع غير المسلمين أكثر مما يتضح مع المسلمين ، و هنا نبرز دور المسلمين في الحضارة العالمية و نبين ما قدمه المسلمون من إياد للجنس البشري ،و نضع أرضا صلبة أي: نعيش في الماضي لخدمة المستقبل ،فإذا كان أجدادنا خلاقين و مبتكرين فمال أجدرنا أن نجدد العزم لنسير على مناهجهم ، و إن نتمسك بالفكر الإسلامي ليقودنا إلى خير الدنيا و الآخرة »[1].

[1] : أحمد شلبي ،موسوعة الحضارة ، بيروت - لبنان : دار الفكر ، ط6، ج 1 ،1989 ، ص20.

الفصل الأوّل
تدوين الحديث

المبحث الأول: نشأة تدوين الحديث و أسبابه

التدوين هو كتابة الحديث النبوي المبثوث في صدور العلماء و كتبهم وجمعه في سجل واحد .

لم يكن الصحابة الكرام يجدون حرجا في حياة النبي صلى الله عليه وسلم في تدوين بعض أقواله و أفعاله ، لكن كانت محاولتهم في ذلك فردية ، و ضمن نطاق محدود ، و على فترات مختلفة ، و لم يوضع له نظام خاص كالذي و ضع لكتابة القرآن الكريم [1]،و يعود ذلك إلى صعوبة تدوين كل ما صدر عن النبي صلى الله عليه و سلم .

و إلى السواد الأعظم من المسلمين الذين لم يكونوا يستطيعون الكتابة، إضافة إلى أن الرسول صلى الله عليه و سلم كان بينهم ؛ ويستطيعون الرجوع إليه في أي وقت ، فكانوا يعتمدون في الحفظ على ذاكرتهم في أغلب الأحيان[2].

فإذا انتقلنا إلي عصر الصحابة و التابعين و أتباعهم وجدنا أن كتابة الحديث النبوي كان أمرا مرغوبا فيه، و نجد روايات كثيرة تدلّ على أنهم كتبوا الأحاديث بأيديهم و حثوا على كتابتها و أملوها على تلامذتهم.

و من ذلك أن جابر بن عبد الله رضي الله عنه كتب أحاديث المناسك.

وهذا لا يعني أنّه لا وجود للكتابة في مجتمع مكة والمدينة، بيد أن عدد الكتّاب كان قليلا، وما إن اتسع الإسلام وانتشر في جزيرة العرب، حتّى انتشرت الكتابة على نطاق واسع نظرا لأن القرآن الكريم حثّ على ذلك.

قوله تعالى:«**يَا أَيُّهَا الذِّينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى فَاكْتُبُوهْ**»

سورة البقرة- 128-

---

[1]: ينظر : طه عبد الحميد أبو عبيه، الحضارة الإسلامية، لبنان- بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 2004، م1، ص91

[2]: المرجع نفسه، ص92.

و اهتم النبي صلى الله عليه وسلم بتعليم أبناء المسلمين الكتابة و أذن لأسرى بدر أن يفتدوا أنفسهم بتعليم أبناء المسلمين القراءة و الكتابة ، ومن بينهم نذكر عبد الله بن سعيد بن العاص، و سعد بن الربيع الخزرجي ، و بشير بن سعد بن ثعلبة.[1]

وقد قام بعض الكتاب بتدوين القرآن الكريم ، وكتب بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم ، وقد كتب على العسب ، و اللحاف ، بيد أن الرسول صلى الله علية وسلم في أول الأمر لم يأمر بجمع الأحاديث وتدوينها ، كما أذن لهم بجمع القرآن و ذلك خوفا على حدوث اللبس والاختلاط عند العامة ، خاصة في فترة نزول الوحي بالقرآن الكريم [2] فلذلك ورد النهي عن جميع الأحاديث لقوله صلى الله عليه و سلم «**لاَ تَكْتُبُوا عَنِّي ، وَمَنْ كَتَبَ عَنِّي غَيْرَ الْقُرْآنْ فَلْيَمْحُهُ ، وَ حَدِثُوا عَنِّي وَ لاَ حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ فَلْيَتَبَوَأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارْ**».[3]

و بعدما حصل التمييز و التفريق بين القرآن الكريم والسنة النبوية انتفى ما كان يمنع من كتابة الحديث، وزوال الخوف وعندئذ أمر الرسول صلى الله عليه و سلم لبعض أصحابه بالكتابة.

وممّا يدل على التدوين ما رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه: «ما من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم أكثر مني حديثا، إلا ما كان من عبد الله بن عمروا فإنه كان يكتب ولا أكتب ».[4] وما رواه البخاري ومسلم أن أبا الشاه رجل من أهل اليمن التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يكتب له شيئا من خطبته عام الفتح ، فقال صلى الله عليه وسلم :« أكتب لأبي الشاه ».[5]

---

[1] :المرجع نفسه/ص95.

[2]:المرجع نفسه/ص97 .

[3] :صحيح البخاري، شرح الإمام ابن الجوزي ،تحقيق د.مصطفى الذهبي ،دار الحديث للطبع والنشر –القاهرة–1429ه/2008م، ص201،ج2.

[4]:المرجع نفسه/ص 410

[5]:المرجع نفسه/ص320

ومن هنا يتبين لنا تدوين الحديث ويشهد لذلك ما« كتبه النبي صلى الله عليه وسلم إلى أمرائه و عماله فيما يتعلق بتدبير شؤون الأقاليم الإسلامية و أحوالها، وفي بيان أحكام الدين، و هي كتب كثيرة تشتمل على أحكام الإسلام وعقائده ، و خطوطه العريضة ، وبيان الأنصبة و المقادير الشرعية للزكاة ، والديات و الحدود و المحرمات و من هذه الكتب : كتاب الزكاة والديات الذي كتب به أبو بكر الصديق و أخرجه البخاري ، كتابه لعمرو بن حزم عامله على اليمن ، و فيه أصول الإسلام ، و طريق الدعوة إليه ، وانصبه الزكاة والجزية و الديات ».[1]

و ما كتب من العهود بينه وبين اليهود بالمدينة ، وبينه وبين المشركين في الحديبية ، والكتب التي كتبها إلى الأمراء و الملوك ، و ما ثبت أنه كان يكتب كتاب فيه الفرائض و السنن و الديات و بعد أن انتقل إلى الرفيق الأعلى اختلف الصحابة في كتابة الحديث و تدوينه ، وبعد أخذ ورد استقر الأمر و الإجماع على جواز كتابة الأحاديث و استحباب ذلك و منهم من قال بالوجوب لمن يخشى النسيان ممن يتعين عليه تبليغ الرسالة .

قال ابن الصلاح :« لولا تدوين الأحاديث في الكتب لدرست في الأعصر الأخيرة نماذج من الصحف التي دوّنها الصحابة رضي الله عنهم ».[2]

ومن هذه الصحف :

الصحيفة الصادقة : كتبها عبد الله بن عمرو بن العاص ، و اشتملت على ألف حديث و كان عبد الله يعتز بها يقول:«ما يرغبني في الحياة إلاّ الصادقة».[3]

---

[1]: نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، دمشق-سوريا:دار الفكر ،ط3،1997،ص47

[2] : ابن الصلاح، علوم الحديث، بيروت – لبنان : مؤسسة الرسالة ناشرون ،ط1، 2004،ص20

[3]: عبد الله بن بهرام الدرامي ،سنن الدرامي،تحقيق: حسين سليم أسد لداراني،بيروت-لبنان:دار الفكر،ط1، 2000،م1،ص127

صحيفة علي ابن أبي طالب: صحيفة صغيرة تشتمل على العقل – أي مقادير الديات – و على أحكام فكاك الأسير.

صحيفة سعد بن عبادة الصحابي الجليل: أخرج الترمذي في الستة عن ابن سعد بن عبادة « و جدنا في كتاب سعد أن النبي صلى الله عليه وسلم قضي باليمين و الشاهد ».[1]

و هذه النسخ الحديثية المكتوبة لم تكن شاملة لأحاديث عدد من الصحابة، أو التابعين ، إنما كانت تحتوى أحاديث رواها صحابي أو تابعي واحد،وإلى جانب هذه المحاولات لم تكن مخصصة لصنف معين من أصناف الحديث ، و لا مرتبة على منهج معين ، و ضل جل اعتماد القوم على الحفظ و الرواية .

ثم توسع التابعون في كتابة الحديث و ذلك لصيانة الحديث بعد أن اتسعت روايته من أن تختلط بالموضوع.

الخوف على الحديث من الضياع بموت رواته و علمائه و قد قام عمر بن عبد العزيز ببعض المحاولات في ذلك منها أنّه كتب إلى أبي شهاب الزهري عالم الحجاز و الشام بأمره بتدوين حديث الرسول صلى الله عليه و سلم فدوّن في ذلك كتاباً، وهي أول محاولة رسمية .

و كتب الخليفة أيضا إلى عامله و قاضيه إلى المدينة المنورة أبي بكر بن محمد بن حزم الأنصاري التابعي يأمره بأن يرى ما كان من حديث رسول الله عليه الصلاة والسلام و يكتبه ، و لا يقبل غير أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم و أمره بتفتيش العلم حتى يُعلم كل ما لم يَعلم و لكن عمر بن عبد العزيز توفي قبل بعث ما كتبه إلى أبي بكر بن حزم ، و قد كتب بمثل ذلك إلى أعماله من أمهات المدن

[1]:نور الدين عتر،منهج النقد في علوم الحديث/45-46

الإسلامية ، و إلى أهل الأفاق ، فعمر هو الذي أمر بتدوين السنة في دواوين كبيرة و حاز فضل السبق في ذلك .[1]

فعمر بن عبد العزيز من ساهم في نمو بذرة التدوين الأحاديث الرسول صلى الله عليه و سلم و جعل التاريخ يشهد له بذلك .

[1]:مرجع سابق،عبد الحميد أبو عبيه،الحضارة الإسلامية،95-96

المبحث الثاني: تدوين الحديث و حفظه في عصر الخلفاء الراشدين

تدوين الحديث في عصر النبي صلى الله عليه و سلم:

إنّ الذين يرفعون من منزل الكتابة لحفظ المعلومات و التراث، ويحطون من مكانة الحفظ و الرواية، و أحدثوا على ذلك ضجة فهؤلاء على خطأ، ويتكلمون بلا فهم، و الحق أنهما كلاهما وسيلتان فطريتان لحفظ العلم و التراث.

و كل وسيلة تحمّل مسؤوليات على الذّين يستخدمونها للثقة بها ، و استكمال هذه المسؤوليات تضطر صاحبها فطريا إلى أن يتق بها تلقائيا .

و كما أن هذه القاعدة طبيعة للفطرة الإنسانية كذلك التقصير في هذه المسؤوليات يورث الانتباه و سوء الظن بها ، سواء كان اختيار وسيلة الكتابة أم وسيلة الحفظ والرواية[1] و مع ذلك أصبحت صحيفة عبد الله بن عمرو رضي الله عنه حجة على صغار العقول في هذا العصر و استفاد منها علماء الإسلام في تقوية دعواهم .

و مهما يكن من أمرا فقد ظهر نوع فائدة في هذه الصحيفة .

و توجد هناك صحيفة أخرى للصحابي الجليل أنس بن مالك رضي الله عنه الأحاديث الرسول صلى الله عليه و سلم، و كان أنس يقول :«أني عرضتها على الرسول عليه الصلاة و السلام».

و أنس عندما كان يرى عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما يكتب الأحاديث بإذنه صلى الله عليه و سلم،نشأت في قلبه رغبة أيضا فبدأ يكتب[2] و قد جاء في ترجمة أنس رضي الله عنه أن أمه جاءت به إلى الرسول الله عليه الصلاة و السلام وعمره عشر سنوات ، و قالت « هذا ابني ، و هو كاتب ». و بقي في خدمة النبي صلى الله عليه و سلم إلى آخر حياته ، كما كان يقول عن نفسه : أنه بقي في خدمته تسع سنين ، و كان يعرف الكتابة ، و قد بلغ من منزلته عند النبي صلى الله عليه و سلم كان يناديه« يابني ».

---

[1]:السيد مناظر أحسن الكيلاني،تدوين الحديث،ترجمة :عبد الرزاق اسكندر،بيروت-لبنان:دار الغرب الإسلامي،ط1، 2004،ص224-225

[2]: نور الدين أبي الفرج الحلبي ، إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون، القاهرة-مصر:مطبعة محمد شاهين ،د.ط، 1863،ص227 .

و لهذه الوجوه المختلفة سمح لأنس رضي الله عنه كتابة أحاديث رسول الله عليه الصلاة و السلام لأنها لا يمكن أن تكتسب صفة العمومية بكتابة فرد أو فردين، كما اكتسبت صحائف القرآن الكريم بكثرة كتابتها و نشرها.[1]

ونقول أيضا أن أنس رضي الله عنه كان يعرف الكتابة منذ الصغر ، وصار كاتبا ولكن أين هو من مهارة عبد الله بن عمرو و حذاقته في هذا الفن الذي لم يتعلم الخط العربي فحسب ،بل أضاف اللغات كالسريانية و العبرانية ،و يعتبر هذا سببا لعرض الصحيفة على الرسول صلى الله عليه و سلم.

فالحكمة العملية التي اختارها رسول الله صلّى الله عليه و سلم بالنسبة للأحاديث العامة و هي من كان يريد أن يصل إليها يعمل بها ، و لكن بحيث لا تكون قوة مطالبها مساوية لقوة العناصر الدينية التي وصلت إلى الأمة بالطرق العامة ، حافظ عليها بصورة دقيقة في حياته ، حتى ترك أحاديثه على هذا الحال و فارق الدنيا .

و معنى ذلك أنه لم يثبت بعد أن أحرق الصحابة صحائفهم امتثالا لأمر النبي صلّى الله علية و سلم أن أخذ منهم قيد أحاديثه في كتاب أو صحيفة ما عدا الرسائل التي أرسلت إلى ملوك الأرض أو إلى بعض الأفراد أو خطبة الوداع التي كتبت لأبي الشاه اليمني رضي الله عنه و هاتين الصحيفتين صحيفة عبد الله بن عمرو ، وصحيفة أنس رضي الله عنهما[2] ، و مهما يكن من أمر فإن وجود هذه الصحف الفردية لا يؤثر في تلك الحكمة العملية التي اختارها **الرسول صلّى الله عليه و سلم** لعامة أحاديثه ، كما أن تلك الرسائل و المواثيق التي كتبت في عهده **صلّى الله عليه و سلم** لم تكسب تلك المنزلة التي اكتسبها القرآن الكريم ، لأنّ العمومية والاستفاضة العامة و الشهرة بين الأنام ليست لها صلة بالكتابة فقط إنّما صلتها بالتعدّد والكثرة.[3] ويمكن معرفة مدى انتشار نسخ القرآن الكريم من الحديث المشهور الذي ورد فيه أنّه صلّى الله عليه وسلم أخبر يوما أن هذا العلم سيرفع ،

[1]:ينظر :نور الدين أبي الفرج الحلبي،إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون،ص227

[2]:ينظر : محمد بن أبي البكر، الخلاصة في معرفة الحديث، بيروت-لبنان: دار المعرفة، ط1، 2008، ص6

[3]:ينظر: محمد بن أبي البكر ،الخلاصة في معرفة الحديث،ص7

فقال له زياد بن لبيد الأنصاري رضي الله عنه « كيف يرفع العلم منّا وبين أظهرنا كتاب الله و قد تعلّمنا ما فيه ، و علمناه نسائنا و ذريتنا و خدمنا ».[1]

و الحق أن أحكام الدين التي بلّغها **النبي صلّى الله عليه و سلم** إلى الأمة عن طريق العموم ،أصبحت فيها بعد من الأسرار التي لا يزال ينتقل علمها من جيل إلى جيل في صورة التواتر و التوارث و التعامل .

و كما كانت صفة علم أصحاب الرسول الله صلّى الله عليه و سلم و إيقانهم و ثقتهم بهذه الأمور و الأجزاء القطعيّة من الدّين ، كذلك صارت صفة علم من جاء بعدهم من المسلمين و إيقانهم و ثقتهم بهذه الأمور مثل صفة علمهم و إيقانهم قطعا ، لأنّه من المسلم أصلا فلا فرق بين العلم الذي يحصّل عن طريق التواتر و العلم الذي يحصل عن طريق المشاهدة من حيث القطعية و اليقين.[2]

و من الواضح أن مثل هذه الاحتمالات و الشبهات لا تعتري إلا من أصيب في عقله ، فتجاوز عقله الحدود الفطرية ، لذلك نرى **فخر الإسلام** رحمه الله يعبر عن مثل هذه الأمور الشرعية التي وصلت إلى الأمة عن طريق التواتر بقوله :**« حتى صار كالمعاين المسموع »** ثم ادعى أنّه ليست هذه حال القرآن الكريم فحسب ، بل هي حال كل ما روي عن هذا الطريق فقال :**« مثل نقل القرآن و الصلوات الخمس و أعداد الركعات ، و مقادير الزكاة و ما أشبه ذلك »** .[3]

و معنى دلك أن ثقة أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم و إيمانهم بهذا الجزء من الدين هي التي بقيت و استمرت فيما بعد، و لذلك يستوي في هذه الأمور جميع المسلمين ، سواء وجدوا في عهد **النبي صلى الله عليه و سلم** أو ولدوا بعدهم.

كما كتب الشيخ عبد العالي في شرح عبارة « مسلّم الثبوت » : « أن التواتر ليس من مباحث علم الإسناد » ، فقال « بل التواتر كالمشابهة في إفادة العلم » .

و يحاول الشيخ أن يوضح هذه الحقيقة بمثال : و هو أنه يوجد في صحيح البخاري بعض الروايات تسمى ثلاثيات البخاري رحمه الله ، و هي ما يوجد فيها بين الإمام البخاري و بين النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثة رواة فقط . فالشيخ ذكر هذه الثلاثيات و قال :« إن كتاب البخاري لما صار متواترا بعد عصر الإمام البخاري ، صارت ثلاثيات البخاري بعده بالنسبة لكل مسلم رباعيات و هذا لفظة: و

---

[1]: صحيح البخاري،(في باب خلق أفعال العباد) ، ص337

[2]: ينظر :السيد مناظر أحسن الكيلاني ، تدوين الحديث ، ص229

[3]: تقي الدين أبي محمد بن عبد الواحد المقدسي ، عمدة الأحكام عن سيد الأنام ، دمشق- سوريا:المطبعة المنبرية ،ط2، 2005،ص 200

من تمت كانت ثلاثيات البخاري رباعيات لنا» [1].لأنّ صحيحه متواتر عنه فكما سمعنا من البخاري فلم يرد إلا واسطة و هي نفسه.

فقد تقرر من أول يوم أن يكون جزء من الدّين بحيث تكون ثقة كل مسلم يولد إلى يوم القيامة به و لعلمه واحدة ، فالقرآن الكريم و كل ما تبث من الدّين بالضرورة ، الذي انتقل من عصر **النبي صلّى الله عليه وسلم** بالطرق التي انتقل بها القرآن الكريم حكمه واحد[2]. و قد لحق الرسول **صلّى الله عليه وسلم** بالرفيق الأعلى و ترك هذا الجزء من الدين بهذه الصفة و الكيفية و الذي لا يزال ينتقل بين الأمة بنفس الصفة والكيفية .

[1]: تقي الدين أبي محمد بن عبد الواحد المقدسي، عمدة الأحكام عن سيد الأنام ،ص201

[2]: ينظر: المرجع نفسه ، ص 202

تدوين الحديث في عهد الصحابة رضي الله عنهم :

إنّ عهد أبو بكر رضي الله عنه و إن كان قصيرا فقد وجد في الحكم سنتين ونصف ، فقد عُرف عهده بتفشي الفتن في الجزيرة العربية ، و أما الحال خارجها فكان لا بد من الاهتمام بها و مع كل هذه الظروف فقد قام أبو بكر رضي الله عنه بأمور أساسية ثلاثة بالنسبة للحديث سنذكرها :

أولا : جمع أبو بكر رضي الله عنه خمس مئة حديث من خلال صبره وثباته واستقامته عند وفاة النبي صلى الله عليه و سلم و لكن كانت هذه حالة في الظاهر ، و إلا فالحق أن أبي بكر الصديق رضي الله عنه كان يعيش في غاية الكمد بعد وفاة **النبي صلى الله عليه وسلم** كما ذكر ابن الأثير و غيره عن عبد الله بن عمرو زياد بن حنضلة رضي الله عنها « كان سبب موت أبو بكر الكمد على رسول الله عليه الصلاة و السلام»[1]. فهذا الحزن و الكمد هو ما انتهى به إلى الموت ، و لعل أبي بكر رضي الله عنه رأى من علاج كمدة و حزنه أن يجمع ما في ذاكرته من معلومات تتعلق بالنبي صلى الله عليه و سلم و يتسنّى بها و مع وجود مشاغل الخلافة التي كانت أحاطت به استطاع أن يخصص وقتا يجمع فيه ليس عشرة ولا عشرين حديثا، بل مجموعة خمسة مئة حديث ، كتبها بنفسه و هذه المجموعة تساوي الأحاديث المرفوعة إلاّ موطأ الإمام مالك رحمه الله [2]، ومعنى ذلك أن العمل الذي قام به الإمام بعد أكثر من مائة سنة قد وجد هذا العمل بعد وفاة **النبي صلى الله عليه و سلم** مباشرةً في صورة لا يمكن أن يتصور أحسن منها بعد وفاة النبي **صلى الله عليه و سلم** لتذوين الحديث و هذا ردّ عملي من أبي بكر رضي الله عنه على الذين يقولون إن عدم كتابة الأحاديث في فجر الإسلام كان سبب قلة الورق أو عدم وجود الكتاب أو مشاغل الجهاد أو غيرها .[3]و الحق أنّ الذين يتأسفون عند قراءة تاريخ تدوين الحديث قد وجدت أمنيتهم في صوره لا يمكن أن يتصور أحسن منها لأنها كانت نسخة كتبها أول خليفة ديني و

---

[1]: ابن الأثير،أسد الغابة في معرفة الصحابة ،طهران- إيران :انتشارات اسماعيليان،د.ط ، د.ت ،ص30

[2]: ينظر: مرجع سابق ،أحسن الكيلاني، تدوين الحديث،ص 233

[3]: ينظر:أبو المكارم محمد بن محمد العاقولي،الرصف لما روي عن النبي من الفعل و الوصف، دمشق-سوريا: مؤسسة ناشرون،ط1، 1994،ص559

سياسي **لرسول الله صلى الله عليه وسلم** و بالجملة إن الأمنية التي يتمناها المتمنون في هذا العصر قد وجدت فعلا في قالبها الحقيقي .

و لعلّ أبو بكر الصديق رضي الله عنه وجد تأييدا عقليا ، و لعله فكّر أيضا أن **النبي صلى الله عليه و سلم** نفسه أجاز لبعض الأفراد في حياته كتابة الأحاديث فلو كُتبت هذه الأحاديث فلا يكون عمله هذا خارجا عن دائرة الإجازة و لكن مع هذا التفكير الحماسي لم يخطر بباله أن الذين أجيز لهم كتابة الأحاديث من حضرة النبي صلى الله عليه و سلم لم يكن فيهم أبي بكر ، و لا الخلفاء الآخرين **لرسول الله صلى الله عليه و سلم** و لا زعيم من الزعماء المسلمين، و لا شخص يعتبر عمله عمل الحكومة.[1] قد وضعت مجموعة الأحاديث بين يدي أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، و هذا ما يدل على أنّ أبو بكر عمل هذا العمل بحماس،و لكن من الواضح أن أبو بكر و هو خليفة **رسول الله صلى الله عليه و سلم** لم يكن من شأنه أن يذهب عن المصلحة ، و يعتبر عمله هذا عملا بطوليا ، كما يفكر البعض في هذا العصر و قد بلغ من أمرهم أنّهم لو عملوا بوجود هذه النسخة في أوربا و أمريكا لاعتبروا ذلك فوزا عظيما .

و أنّه وضع أساس أصول الشهادة لتحقيق الحديث ، كما و ضع قاعدة إضافة إلى قواعد نقد الحديث لزيادة الثقة و الطمأنينة في الحديث ، و الدليل ذلك أنّه لمّا خاطب **المغيرة بن شعبة** سأله إن كان معه غيره. و هذا لا يعتبر شرطا للثقة ، كما هو شرط في الشهادة في فصل الخصومات. لأنّه لو جعل العدد شرطا لقبول هذا النوع من الأحاديث ، لاحتاج الأمر إلى أن نثبت أن **النبي صلى الله عليه و سلم** كان يبلّغ هذا النوع من الأحاديث إلى فردين على الأقل ، مع أنّ هذا غير لازم قطعا. وقد و جدت ذخيرة من الأحاديث أخبر عنها من رواها من الصحابة أن النبي صلى الله عليه و سلم لم يذكره إلاّ له خاصة ، كرواية وراثة الأنبياء عليهم السلام و أن النبي يدفن حيث يموت .[2]

---

[1]: ينظر: ابن العاقولي ،الرصف لما روي عن النبي من الفعل و الوصف ، ص690

[2]: ينظر : الإمام الترمذي، سنن الترمذي،بيروت –لبنان:دار الفكر،ط1، 1983،ص130-132

و ليس أبو بكر رضي الله عنه وحده ، بل الخلفاء بعده ، و غيرهم من الصحابة كانوا يقبلون رواية شخص واحد و هذا كثير بحيث لو جُمع لصار كتابا مستقلا .

و نقول أنّ طلب أبي بكر رضي الله عنه الشهادة على الرواية كان تدبير لمزيد من الثقة ، لا شرطا للقبول ، كما كان علي رضي الله عنه تدبيرا لمزيد من الاطمئنان لا شرطا للقبول ، لذلك عندما سمع الصديق المغيرة بن شعبة طلب إن كان أحد غيره سمعه ، فكان من الصدفة أن محمد ابن مسلمّة كان يسمع أيضا هذه الرواية [1].

ومن هنا نتعلم أنه لا يجوز التهاون في أمور الدّين ولو كان له صلة بهذا الجزء من الدين – أي أخبار الآحاد –، فإن كان أبي بكر رضي الله عنه سمع من **رسول الله صلى الله عليه وسلم** حديثا ثم يطالب من يؤيده ، فكيف تكون حال لرواية من لا يكون صاحب ؟ فكأنّه بهذا يعلّم المسلمين درساً للمزيد من الاحتياط في أحاديث **رسول صلى الله عليه وسلم** أمّا الثالث أمر: فهو لخدمة التي قام بها **أبي بكر** في تاريخ تدوين الحديث، و هي الطريق الذي اختير لهذا الجزء من الدين أي لم تختر له الطرق العامة لنشره ، و إن كان بُلّغ للآخرين لم تصرف الجهود لأن يصل إلا كل جزء من أفراد هذه الأمة و كان الغرض من ذلك إيجاد اليسر في حياة المسلمين بالنسبة إلى هذا الجزء من الدين ، و إضافة إلى ذلك كان لابد من حدوث ، اختلاف آخرين من كان يعرف هذه الروايات و بين من لا يعرفها ، على أساس المعرفة وعدم المعرفة .[2]

و الواقع أن هذا الجزء من الدين الذي بلّغه النبي صلى الله عليه و سلم بطريقة خاصة ، فلا عجب إذا علم به البعض و لم يعلم به الآخرون ، و خاصة الذين لم يكون يجالسون النبي صلى الله عليه وسلم بسبب أشغالهم الدنيوية ، فمنهم من اشتغل بالتجارة ، و من الأنصار من اهتم بالزراعة و البساتين ، فلم تسمح لهم فرصة الحضور لسماع النبي صلى الله عليه وسلم و لكن أبي هريرة كان يلزم النبي صلى الله عليه و سلم على ملء بطنه فيشهد إذا غابوا و يحفظ إذا نسوا [3].

---

[1]:ينظر: الإمام الترمذي، سنن الترمذي،ص134

[2]: ينظر:مرجع سابق، أحسن الكيلاني،تدوين الحديث، ص 231-239

[3]:ينظر: المرجع السابق،ص240

و نقول أن أكبر خدمة للحديث النبوي الشريف في عهد أبي بكر رضي الله عنه كانت هذه الخدمة ، و على هذا ترك دين الرسول صلى الله عليه و سلم و أمته وانتقل إلى الرفيق الأعلى ، و دفن إلى جانب حبيبه صلى الله عليه و سلم ثم جاء دور عمر رضي الله عنه .

عصر عمر رضي الله عنه و تدوين الحديث :

حيث يعتبر عصر عمر من أشدّ العصور فلقد اعتمد عمر رضي الله عنه على منهج ،أنّه لا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله ، فإذا كان عمر أشّدهم في أمر الله و ظهرت آثار شدّته في شؤون الدّين المختلفة ، فلا مانع أن يظهر أثرها في شعبة الحديث . فإذا كان النّاس ما زالوا يذكرون موقفه الحق من العدالة و الإنصاف و هي السّياسة و الحكومة ، و غيرها من الأمور فنرى أيضا هذا المنهج في تاريخ الحديث. وقد بلغت مرويات عمر رضي الله عنه مئة و سبعة وثلاثين حديثا ، و الكثير من يروج شائعة أن عمر رضي الله عنه كان يريد القضاء على الراويات ، و إنّما أراد المنع عن إكثارها ، كما يبدوا هذا في كثير من أقواله إنكم أكثرتم الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .[1]

فعمر أمر برواية الحديث ، غير أنّه اشترط شرطا وهو عدم الإكثار. وهنا نتساءل لماذا كان عمر رضي الله عنه يمنع عن الإكثار ؟

فمن الواضح أن من ينسب القول إلى النبي صلى الله عليه و سلم تقع عليه مسؤولية فمنع الإكثار أمر بالإقلال ، لأنّ الإكثار فيه الخوف من أن ينسب إلى الرسول صلى الله عليه و سلم ما لم يقله ، و يخاف أيضا من أن يتجزأ النّاس على بيان الروايات التي لا يتقنون حفظها ، و لا يثقون بذاكرتهم .[2]

و من هنا نستنتج أن عمر رضي الله عنه لم يقصد قطعا المنع عن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قطعا ، بل كان يريد من ذلك أن يُحدّث الرواة أحديثا يتقنون حفظها ، ويعلموا أن الذّي يروونه قد سمعوه أو رأوه .

ولا شك أن منهج الاحتياط في الروايات قد أوجده النبي صلى الله عليه وسلم نفسه ، وقد بلّغ قوله صلى الله عليه وسلم « مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِدًا فَلْيَتَبَوأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارْ»[3] و كان الغرض من هذا ترسيخ مسؤولية الرواية في أذهان أصحابه رضي الله عنه .

---

[1]: ينظر:عبد السلام بن تيمية الحراني،المنتقي من أخبار المصطفى،مصر:دار ابن الجوزي،ط1، 1971،ص276-277

[2]: ينظر: عبد السلام بن تيمية الحراني ،المنتقي من أخبار المصطفى،ص278-279

[3]: صحيح البخاري، ص201

فإذا كان المنع من إكثار الرواية سببه هو خوف عدم الاحتياط مع الإكثار . فماذا يمكن القول عن المحدثين من الصحابة و من جاء بعدهم الذي اشتهروا بقوة الذاكرة، حتى كان بعضهم يحدث بمئات الأحاديث ، ثم يعيدها بعد سنتين ، فيقارنها المحدثون بأحاديث مكتوبة ، فلا يجدون أنّه زاد حرفا أو نقص حرف .[1]وسبق أن رجل حلف إذ كان أبو زرعه الرازي لا يحفظ مئة ألف حديث وامرأته طالق ، فلما سأل أبا زرعه قال له أبق على زوجته ، فهذا لما يدل على غاية الطمأنينة والتأكد .

أمّا إذا جئنا إلى تدوين الأحاديث فنجد أن عمر رضي الله عنه ألقى نفسه بين يدي الله عز وجل ،

ليستشيره و يدعوه شهرا كاملا ، ليوفقه إلى ما فيه الخير. وهذا يدل على صعوبة الأمر . والحق أن الدّين الإسلام قدر لله عز و جل أن يكون آخر الأديان ، ولا دين بعد هذا الدين ، فلو لم تراع فيه هذه الأمور الدقيقة من البداية من النواحي المختلفة لما بقيت له تلك الصور المشرقة كالشمس في رائعة النهار ، بحيث لا تزال سائر عناصر هذا الدين واضحة أمام الخاص و العام .

و لا شك أن قرار عمر كان إلهاميا ، حيث أخرج من قلبه فكرة جمع الأحاديث ، فالاستخارة و الاستشارة كشفت له جميع صور القضية ، وحددت له كل نواحي المخاطر ، التي كان يتوقعها في تصوره كتابة الأحاديث في مجموعة ، و كانت نتيجة ذلك أنّه أمر بجمع الأحاديث التي كتبها بعض النّاس و أمر بحرقها . و كان النّاس يكتبون هذه الأحاديث لتسامح عمر ، فكيف يكتب هو الأحاديث و يمنع غيره من الكتابة ولكن بعض الاستخارة أمر بإحضارها و حرقها لأن ما كتب في عهده سوف ينسب تدوينه إلى هذا العمل و هذا يدل على الحيطة في تدوين الحديث و ماله من أهمية باللغة.[2]

[1]:ينظر: المرجع السابق،أحسن الكيلاني ، تدوين الحديث،ص276-278
[2]:ينظر: المرجع نفسه، ص279-280

عهد عثمان رضي الله عنه و تدوين الحديث

انتهى عهد عمر ابن الخطاب رضي الله عنه ، وتبعه عصر عثمان و علي رضي الله عنهما . وإنّ أعظم عمل علمي تم انجازه في عهد الخليفة عثمان رضي الله عنه هو جمع القرآن الكريم في المصحف الذي يتلوه المسلمون في مشارق الأرض ومغاربها منذ أربعة عشر قرن ونصف قرن .

أمّا ما يتعلق بتدوين الحديث فلم يذكر عن عثمان رضي الله عنه حوادث خاصة وذلك لأنّه رضي الله عنه كان يحفظ كثيرا من الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، ولكنه كان يحتاط عن تكثير رواياتها .[1]

ونفهم من ذلك أنه كان يخاف أن تنسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله . و ما دام رضي الله عنه يقول أنّه ليس أقل حفظا من أ صحابه لأحاديث النبي صلى الله عليه وسلم ولكنّه رضي الله عنّه لو اختار الإكثار من رواية الأحاديث عن الرسول صلى الله عليه و سلم كخليفة كان من البديهي أن يروي عنه جميع أنواع النّاس و ينسبوا هذه الأحاديث إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم فعثمان و إن كان و واثقا بحفظه ، وذاكرته ، و لكنّه ما كان يؤمن على ذكره من يسمع منه ، فخاف ألا يعوا ما يقولون ، ثم ينسبوه إلى النبي صلى الله عليه و سلم و لأجل ذلك ما كان يكثر من رواية الأحاديث و هذا دليل على أن النبي صلى الله عليه و سلم ، كما لم يرى من الضروري أن تعمم هذه الأخبار في عامة المسلمين ، كذلك سلك هذا المسلك من بعد خلفاؤه الراشدون رضي الله عنهم بالنسبة إلى القسم الثاني من الدين .

و هنا نرى أن عثمان رضي الله عنه عندما كان يبلغه خبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى و في هذا الصدد تروى له قصة عجيبة ، و هي أنه رضي الله [2]من السعادة أن يأخذ به و يترك رأيه ، عنه خرج إلى مكة للحج ، فعندما و صل إلى قرية قُدَيْدْ قدم إليه أهلها عدد من طيور الحجل فشويت

[1]:ينظر: أحسن الكيلاني، تدوين الحديث، ص 313

[2]: ينظر: المرجع نفسه،ص314-315

ووضعت على سفرة الطعام وعندما جلس عثمان رضي الله عنه مع رفاقه حول السفرة رأى بعض الناس توقفت أيديهم عن الطعام ، فلمّا سأل عن السبب قيل له أن معنا عليا رضي الله عنه في القافلة ، و هو يقول لا يجوز أكل لحم الصيد في الإحرام ، فلمّا سمع ذلك عثمان رضي الله عنه دعا علي و دار بينهما حوار .

عن عبد الله بن الحارث بن نوفل قال:كان أبي الحارث على أمر من أمر مكة(في زمن عثمان ، فأقبل عثمان إلى مكة) فقال عبد الله : فاستقبلت عثمان بالنزل بقديد فاصطاد أهل الماء حجلا فطبخاه بماء وملح فجعلناه عرافا للثريد ، فقدمناه إلى عثمان وأصحابه فأمسكوا، فقال :عثمان صيد لم نصطده ، ولم نأمر بصيده ، اصطاده قوم حل فأطعمناه فما بأس ؟ فقال عثمان: من يقول هذا ؟ قالوا: علي. فبعث إلى علي فجاءه . قال عبد الله بن الحارث: فكأني أنظر إلى علي حين جاء، وهو يجب الخبط عن كفيه ، فقال له: عثمان صيد لم نصطده، ولم نأمر بصيده، اصطاد قوم حل ، فأطعمناه فما بأس ؟ قال: فغضب علي و قال: أنشد الله رجلا شهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حين أتي بقائمة حمار وحش ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم" إنا قوم حرم فأطعموه أهل الحل"؟ .قال فشهد اثنا عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال: علي أنشد الله رجلا شهد رسول الله صلى الله عليه (حين) أتي ببيض النعام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " إنا قوم حرم فأطعموه أهل الحل "؟ قال: فشهد دونهم في العدة من لاثني عشر. قال : فثنى عثمان وركه عن الطعام،فدخل (رحاه) وأكل ذلك الطعام .[1]

و يدل هذا أن عثمان رضي الله عنه عندما سمع حديث النبي صلى الله عليه وسلم ترك رأيه الذي وصل إليه باجتهاده ، فلو، واصل مناقشة هذا الموضوع يفعل لذهب الحنفية و المالكية إلى ما عبّر عنه عثمان رضي الله عنه بقوله :صيد لم نصده ، اصطاده قوم حل ، فأطعمناه فما بأس؟ ، و لكن الحق أن عثمان رضي الله عنه كان لين الجانب لا يحب الإصرار على المناقشة و الاختلاف لكن عندما سمع الحديث إنقاذ له و بدأ العمل به .[2]

و نقول أنّ عثمان و لينه الذّي جبل عليه و الحياء الذي امتاز به ، هو الذي شجع بعض النّاس عليه ، و إنّ أوّل فتنة دخلت في الحديث النبوي من أناس مفسدين

[1]: نور الدين بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد و منبع الفوائد ،تحقيق: سليم أسد الدارني،بيروت :دار الفكر،د.ط، ،ص5410
[2]: ينظر: محمد أبو الليث ،علوم الحديث أصيلها و معاصرها،بيروت :مؤسسة ناشرون ،ط1، 2011،ص24 .

كان سبابا استغلال هؤلاء لين سياسته رضي الله عنه ، و إن كان هو لم يقصر في خدمة دين نبيه صلى الله عليه وسلم .

عهد علي رضي الله عنه و تدوين الحديث:

يعتبر عهد علي من أهم العصور في التدوين كان من عادة علي رضي الله عنه أنّه إذا حدثه النبي صلى الله عليه وسلم ، استحلفه و لعلّه كان سبب ذلك الفتن التي حدثت في عهد عثمان رضي الله عنه و قد توسعت دائرة الفتوحات الإسلامية وبدأت الأمم و الشعوب تدخل في دين الله أفواجا و كانوا أصنافا مختلفة ، و لم يكونوا في إيمانهم و إسلامهم على مستوى الإيمان الصحابة رضي الله عنهم ، لذلك نرى أن علي رضي الله عنه كان كثير ما يعلق على المنبر بقوله صلى الله عليه وسلم «لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ يَكْذِبُ عَلَيَّ يَلِجُ النَّارَ » .[1]

و كان رضي الله عنه إذا حدّث حديثا و سئل ، هل سمعته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ حلف برب الكعبة و أحاديث الآحاد التي و صلت إليه كانت مكتوبة عنده رغم البعد بين عهده و عهد النبوة ، و لا نعلم متى كتبها إلاّ أنّه لم ينشرها لا في عهد أبي بكر ، و لا في عهد عمر ، و لا في عهد عثمان رضي الله عنهم ، و لا في عهده حتّى ظنّ بعض النّاس أن النبي صلى الله عليه وسلم اختص علي ببعض الأمور و أوصاه بها دون غيره ، كما استغل هذا الموقف أولئك الذّين دبروا المؤامرة لإثارة الفتنة و الفساد ، فأحب أن يزيل هذا الظّن و يحبط مؤامرة المتآمرين ضده .

فقال « ما عهد إليّ رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا خاص دون النّاس إلاّ شيء سمعته منه ، فهو في صحيفة في قرابة سيفي . [2] فموقف علي رضي الله عنه هذا إن دلّ على شيء ، فقد دلّ على أنه كان يحب ألاّ تأخذ هذه الروايات التي

[1] :صحيح البخاري، ج1،ص38
[2]:المرجع نفسه ، ج4 ، ص 84

سجلها عنده كمذكرة ، و لكن عندما اشتد إصرار النّاس و خاف أن يظن النّاس الظنون أظهرها لهم ، حتّى يعرفوا أن فيها مسائل دينية بسيطة ، و بذلك زالت الشكوك التي تهدف إلى أن النبي صلى الله عليه وسلم خص علي ببعض الأمور من نوع الأسرار و الرموز، و التي بدأ بعض النّاس بإشاعتها و قد تناولت الراويات التي تناولت ذكر الصحيفة أن مثل هذه الإشاعات عن علي رضي الله عنه كانت انتشرت فعلا بين النّاس فهذا قُتَادَة عندما كان يذكر قصة الصحيفة عن أبي حسّان كان يبدأ بها بقول أبي حسان كان من عادة علي رضي الله عنه أنّه كان يأمر بأمر ، فيقول النّاس ، قد امتثلنا للأمر الذي أمرت به، فجرت على لسانه كلمة « صدق الله ورسوله » فقال له الأشتر هل أوصى الرسول صلى الله عليه و سلم بأشياء خاصة؟ فهذا يدلّ على الإشاعات التي كانت قد وقعت ورواية طارق بن شهاب تدلّ أيضا أنّ علي رضي الله عنه يَردّ على هذه الإشاعات يقول :« رأيت عليا رضي الله عنه على المنبر يخطب ، و عليه سيف حليته من حديد ».[1]

فسمعته يقول :« و الله ما عندنا كتاب نقرؤه عليكم إلاّ كتاب الله تعالى و هذه الصحيفة أعطيناها رسول صلى الله عليه و سلم فيها فرائض الصدقة » و تدلّ هذه الرواية أيضا أنّ علي رضي الله عنه أمين بالحاجة إلى أن يزيل هذه الشبهات والمفاهيم ، الخاطئة التي كانت تشاع عنه و نقول أن تخصيص علي رضي الله عنه هذه الصحيفة تشخصه قبل أن يسأله النّاس ، تم إظهارها بعد إصرارهم و عدم انتشار هذه الصحيفة بين النّاس ، انتشارا عاما مع إظهارها أمامهم .[2]

كل هذا، يدل أنّه رضي الله عنه كان يحب أن ينهج ما انتهجه سلفه من الخلفاء الراشدين .

و بقيت هذه الفكرة قائمة في ذهن علي إلى عهد خلافته ، و لم يقصّر في الحفاظ عليها ما أمكنه .

---

[1] :قطب الدين الخضري الشافعي، اللفظ المكرم بخصائص النبي،تحقيق: محمد الأمين بن أحمد الشنقطي ،بيروت :دار المعرفة،ط1، 1995 ص319 .

[2]: ينظر: المرجع نفسه، ص 320-321

المبحث الثالث :تدوين الحديث عبد القرون(ق2.ه/ ق5.ه)

تدوين الحديث :(ق 2.ه)

يشمل هذا القرن عصر جيلين هما ، صغار التابعين ، و أتباع التابعين .

1-جيل صغار التابعين *: تصنف جهودهم في التدوين السنة الشريفة ضمن جهود التابعين ، و قد كانت جهودهم في عمومها مجرد جمع الأحاديث في صحف لا يراعى فيها تبديد أو ترتيب معين .

2-جيل أتباع التابعين *: يبدأ من منتصف ق.2 و قد كان لهذا الجيل الريادة في ابتداء التدوين المرتّب على الأبواب و الفصول كما كانت لهم الريادة في التأسيس و التأصيل لعلوم السنة ، و يمكن القول عن تدوين الحديث في هذا القرن ، أنّه تطور فظهر التفريق بين التدوين الذي هو مجرد الجمع ، و بين التصنيف الذي هو المدوّنة . في هذا العصر قد جمعت إلى جانب الأحاديث النبوية أقوال الصحابة ، و فتاوى التابعين بمعنى أنها اشتملت على **الحديث المرفوع** ، و **المقطوع** ، و **الموقوف** كانت الصحف فيها مضى تقتصر على الأحاديث النبوية فقط .

و طريقة التدوين في هذا القرن هي جمع الأحاديث في المصنفات و التصنيف : «هو جمع الأحاديث ذات الموضوع الواحد إلى بعضها البعض ، تحت عنوان عام يجمعها ، مثل **« كتاب الصلاة »« كتاب الزكاة »« كتاب البيوع »** .ثم توزع الأحاديث على أبواب ، يضم كل باب حديثا أو أحاديث في مسألة جزئية ، و يوضع لهذا الباب عنوان يدلّ على الموضوع،[1] مثل : «**باب مفتاح الصلاة**

---

* صغار التابعين : هم الذين حدثوا على صغار الصحابة الذين تأخرت و فاتهم فأدركوهم في حال صغر سنهم و كبر سن الصحابة الذين كانوا صغارا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم .

* تابع التابعي : هو من شافه التابعي مؤمنا بالنبي صلى الله عليه وسلم.

[1]:ينظر: المرجع السابق،نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 197-198

الطهـــارة» ويســـمّي المحـــدثون العنـــوان« **ترجمـــة** »و مـــن أشـــهر المصـــنفين في هذا العصر الزهري ،[1]

و تلمذيه : أبو محمد عبد الملك* ، مالك بن أنس .*

[1]: ينظر المرجع السابق، طه عبد الحميد أبو عبية ، الحضارة الإسلامية، ص 95-96.

*: أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج البصري فقيه الحرم المكي ، و إمام الحجاز في عصره توفي 150 و هو من تلامذة الزهري.

*:مالك بن أنس ،إمام دار الهجرة توفي 179 ،وهو أحد تلامذة الزهري.

التدوين في منتصف (ق. 2 هـ):

لقد شاع التدوين في منتصف ق.2 هـ في الطبقة التي تلي طبقة الزهري ، و أبي بكر بن حزم ، فكانت هناك محاولات فردية قم بها بعض العلماء من الأمصار وأقطار مختلفة كالبصرة و الكوفة ووسط مكة و المدينة و الشام و اليمن و غيرها.

و لعل السبب في زيادة الإقبال على التدوين الحديث النبوي في الفترة المذكورة عما كانت عليه من قبل يعود إلى بُعد النّاس عن عهد النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته ، و انتشار الوضع في الحديث أو نشوء علم الفقه ، و تطور المجتمع ، ومن ثم أصبحوا في حاجة ماسة إلى المزيد من الأحكام و الأقوال المأثورة أو من هنا تميز جمع الحديث النبوي غالبا في تلك الفترة باختلاطه بأقوال الصحابة وفتاوى التابعين و من أشهر كتب الحديث المؤلفة خلال هذا القرن :

كتاب " الموطأ " للإمام مالك ، و " المصنف " لشعبة بن الحجاج البصري توفي(460ه – 776م) و مثله سلمة البصري توفي (167ه –783م)، و مثله لوكيع بن الجراح الكوفي ت (197ه – 812م)، وعبد الرزاق الصنعاني ت(211ه/ 826 م)، و هذه المؤلفات المجموعة في هذه الفترة المبكرة انتقلت إلى بلاد الأندلس ، وكان يغلب عليها طابع الجمع دون العناية بتمييز الصحيح من غيره، وبعبارة أخرى : لم تكن هذه الكتب ذات مناهج في الاختيار و البحث و الجمع و التدوين .[1]

[1]: ينظر: المرجع السابق، عبد الحميد أبو عيية ، الحضارة الإسلامية ، ص 93-94

التدوين في(ق . 3 ه):

يعتبر القرن الثالث عصر التدوين عصر السنة الذهبي دونت فيه السنة و علومها تدوينا كاملا. في مطلع هذا الدور ارتأى العلماء إفراد حديث الرسول صلى الله عليه و سلم بالتصنيف ،فابتكروا لذلك المساند جمعوا فيها الحديث النبوي مرتبا بحسب أسماء الصحابة ، فالأحاديث عن أبي بكر مثل تجمع كلها في مكان واحد تحت عنوان مسند أبي بكر و هكذا أحاديث عمر و هكذا .[1]

ثم جاء البخاري فرأى إفراد الحديث الصحيح و أن يترتب على الأبواب لتسهيل الوصول إليه ، وتسهيل الفقه فيه ، فوضع كتابه الجامع الصحيح ، و جاء تلامذته مع عدا النسائي ، فوضعوا كتبهم على الأبواب ، و راعو حسن الاختيار ، وإن كان أصحاب السنن لم يشترطوا الصحة ، وهكذا كان لمدرسة البخاري الفضل العظيم على السنة بما صنفت في رواية الحديث و في علوم الحديث ثم تبع الشيخين في اشتراط الصحة ابن خزيمة 311ه ، ثم ابن حبان في 354ه .[2]

وفي هذا العصر أصبح كل نوع من أنواع الحديث علما خاصا مثل علم الحديث الصحيح ، وعلم المرسل ، وعلم الأسماء و الكنى، و هكذا أفرد العلماء كل نوع منها بتأليف خاص .

كما أصبح التصنيف أمرا متّبعا لا ينفك عنه إمام في الحديث، و الأئمة أصحاب الكتب الستة كلهم لهم تأليف في علوم الحديث، وجُعل في كتاب مفرد و صار يُقال لهذه العلوم المتفرقة علوم الحديث كما يقال للفقه ، و الأصول ،والتفسير ، و التوحيد علوم الإسلام .

و استوفى العلماء المتون و الأسانيد دراسة و بحثا، و اشتهرت الاصطلاحات الحديثة لكل نوع من أنواع الحديث و استقرت بين العلماء .[3]

منتصف (ق . 4ه – أوائل ق . 7ه):

أكب العلماء في هذه الفترة على تصانيف السابقين التي كانت تجربة أولى في التدوين فجمعوا ما تفرق في مؤلفات الفن الواحد و استدركوا ، ما فات السابقين ، معتمدين في كل ذلك على نقل المعلومات عن

[1]: ينظر: المرجع السابق ، نور عتر ، منهج النقد في علوم الحديث، ص 61
[2]: المرجع نفسه ، ص 62
[3]: المرجع نفسه ، ص 63

العلماء بالسند إليهم كما فعل سابقوهم ، ثم التعليق عليها و الاستنباط منها ، فوجدت كتب في علوم الحديث لا تزال مراجع لا يعنى عنها من أهمها :

1 –**المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي** للقاضي أبو محمد **الرامهرمزي** الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد المتوفي 320ه وهو أكبر كتاب وضع في علوم الحديث حتى ذلك العصر ، استوفى فيه مؤلفه البحث في آداب الراوي و المحدث و طرق التحمّل و الأداء و اجتهاد المحدثين في حمل العلم و ما يتعلق بهذا الفن من الأمور . فهو في الحقيقة من كتب علوم الحديث بمعناه الإضافي لا باعتبار كونه اسما ولقبا للعلم الخاص المعروف .

2– **الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي** أبي بكر أحمد بن علي المتوفي 463ه ، استوفى فيه البحث في قوانين الرواية ، و أبان فيه عن أصولها و قواعدها الكلية ، و مذاهب العلماء فيها اختلفت آرائهم فيه .

3 – **الإسماع في أصول الرواية و السماع للقاضي عياض** بن موسى اليحصبي المتوفي 44ه وهو كتاب ذو أهمية عظيمة .

هذه المراجع و سواها ممّا صُنف في ذلك العصر في كل نوع من أنواع علوم الحديث أصبحت المراجع الأصلية في هذه الفنون ، يبنى عليها اللاحقون بأن حذفوا أسانيدها و تلافوا أوهاما يسيره فيها ، أو استدركوا زيادات أضافوا إليها .[1]

و خلال هذه القرون وضعت التأليف الجامعة لأنواع الحديث ، ونما التدوين في فن علوم الحديث ، ومن أهم ما صنف فيه :

أ – « معرفة علوم الحديث » للحاكم أبي عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري المتوفي عام 405ه بحث في اثنين و خمسين نوعا من علوم الحديث .

ب – « المستخرج » لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني المتوفي 430ه زاد فيه على الحاكم أشياء أخرى لذلك سماه مستخرجا .

ج – « ما يسع المحدث جهله» أبي حفص عمر بن عبد المجيد المتوفي 580ه وهو رسالة مختصرة .

وكان من أبرز الأعلام الذين شيدوا بنيان علوم الحديث من هذا الدور و اعتمد عليهم من جاء بعدهم . الحاكم النيسابوري و الخطيب البغدادي .

أما الحاكم فقد شق الطريق لمن بعده ، بوضع كتابه المذكور :

[1]:ينظر: أحسن الكيلاني، تدوين الحديث، ص70

قال ابن خلدون : « و من فحول علمائه – يعني علوم الحديث – وأئمتهم أبو عبد الله الحاكم و تأليفه فيه مشهورة و هو الذي هدبه و أظهر محاسنه »[1].

و أما الخطيب البغدادي فإنه قد صنف في كل فن من فنون الحديث كتابا مفردا جامعا مستوفيا ، حتى أصبحت كتبه ملاذا لأئمة في فنون الحديث ،كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة : « كل من أنصف علما أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه ».[2]

و كان طابع الجمع في هذه التأليف بارز، ظاهر ، فقد عمد المصنفون إلى نقل أقوال أئمة الفن في كل مسألة بأسانيدهم ، ووضعوا لكل مجموعة عنوانا يدل على مضمونها معتمدين على القارئ في فهمها وإدراك مراميها ، سوى شيء بيسير من الإيضاح أو المناقشة ، إلا أن الحاكم قصد ضبط القواعد .[3]

[1]: ابن خلدون، المقدمة، بيروت – لبنان: دار الفكر ،طبعة منقحة، 2007، ص371
[2]: الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، بيروت – لبنان: مؤسسة الرسالة ناشرون ،ط1، 2009، ص120
[3]: ينظر: الخطيب البغدادي الكفاية في علم الرواية، ص65

التدوين من(ق . 7ه – ق . 10ه):

و فيه بلغ التصنيف لهذا العلم كما له التام فوضعت مؤلفات استوفت أنواع هذا العلم ، وجمعت إلى ذلك تهذيب العبارات و تحذير المسائل بدقة ، و كان أصحاب تلك التصنيف من الأئمة الكبار الذين أحاطوا بالحديث حفظ ، و اضطلعوا من أحوال فنونه و أسانيده و متونه دراية و علما ، على غرار الأئمة السابقين الكبار و كان رائد هذا التحول العظيم في تدوين هذا الفن الإمام المحدث الحافظ الفقيه الأصولي أبو عمر و عثمان بن الصلاح المتوفي عام 643 ه ــ في كتابة المشهور « علوم الحديث » فقد جمع فيه ما تفرق في الكتب السابقة ، و استوفى أنواع العلوم الحديث ، ثم امتاز ب :

-الاستنباط الدقيق المذاهب العلماء و قواعدهم من أقولهم المأثورة عنهم .

-أنه ضبط التعارف التي سبق بها و حررّها ، و أوضح تعار يف لم يصرح بها من قبله .

-أنّه عقبّ على أقوال العلماء بتحقيقاته و اجتهاداته .

و هكذا جاء كتابة كامل و متكامل في فن التصنيف ، و ابتدأ عهد جديد له ، نال من العلماء خطوة ، فطارت شهرته في الآفاق حتى صار يعرف صاحبه ب « صاحب الكتاب الحديث » و من أهم مؤلفات في هذا الدور بعد علوم الحديث نذكر :

-"الإرشاد " للإمام يحي بن شرف النووي توفي سنة 676 هــ لخص فيه كتاب ابن الصلاح

-" التبصرة و التذكرة " منظومة في ألف بيت للإمام الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي المتوفي عام 806 هــ .[1] ضمنها كتاب ابن الصلاح و تعقبت ، وزاد عليه مسائل نافعة .

- شرح للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفي عام 852 هــ « الإفصاح على نكت ابن الصلاح » .و هو مخطوط في الهند

-« تدريب الراوي شرح تقريب النووي » للحافظ جلال الذين عبد الرحمان السيوطي .*

- «نزهة النظر في شرح نخبة» الفكر للحافظ ابن حجر و غير ذلك في التأليف ، التي جاءت بعد ابن الصلاح ، قال الحافظ ابن الحجر *« فلهذا عكف الناس عليه و ساروا بسيره ، فك يحصى كم ناظم له ومختصر و مستدرك عليه و مقتصر عليه ، ومعارض له و منتصر » .[2]

---

[1]: المرجع السابق، ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 21

*: عبد الرحمن بن الكمال أبي بكر بن محمد سابق الدين الخضيري السيوطي المشهور باسم جلال الدين السيوطي ولد بالقاهرة 849ه . حفظ القرآن و هو دون الثامنة ثمّ حفظ بعض الكتب في تلك السن المبكرة كالعمدة ، ومنهاج الفقه و الأصول، الفية أبن مالك و هو من كبار العلماء توفي 911ه.

*: هو شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد بن حجر بن أحمد العسقلاني الكناني نسبة إلى قبيلة الكنانة، العسقلاني الشافعي المذهب ولد بالقاهرة 773ه ،حفظ القرآن و هو ابن الاثنين عشر ووصف أنّه كان لا يقرأ شيئا إلاّ و انطبع في ذهنه توفي 852ه.

[2]: ينظر :المرجع السابق ،ابن الصلاح، ص34

من القرن 10 إلى مطلع القرن الهجري الحالي :

في هذا الدور توقف الاجتهاد في مجال العلم و الابتكار في التصنيف . و كثرت المختصرات في علوم الحديث شعرا و نثرا ، و شغل الكاتبون بمناقشات لفظية لعبارات المؤلفين دون الدخول في عمق الموضوع تحقيقا أو اجتهادا، و من المؤلفات في هذا الدور :

1 – " المنظومة البيقونية " لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي المتوفي 1080 هـ في ست و ثلاثين بيتا تمتاز عن غيرها من المنظومات المختصرة بعذوبة النظم و سهولة العبارة .

2 – " توضيح الأفكار " و هو كتاب حافل بالأفكار لصنعاني محمد بن إسماعيل الأمير المتوفي 1182 هـ .

3–شرح نزهة النظر شرح النخبة للشيخ علي بن سلطان الهروي القارئ المتوفي 1014هـ و يعرف كتابة باسم شرح الشرح .

على الرغم من تراجع الاجتهاد في مجال العلم إلا أنّه كانت هناك صحوة لعلم الحديث في ديار الهند حلال هذه الفترة كانت على مستوى عال في البحث و العلم. و ذلك على يد العلامة الإمام المحدث شاه و لي الله الدهلوي ، المتوفي 1176 ه، ثمّ على يد أولاده و أحفاده و من تخرج على طريقة و مدرسته .

ونسجل أنه مهما يكن عليه من الأمر الذي كان عليه التأليف في هذا الدور ، فإن العلماء لم يتوقفوا عن البحث أبدا في الأسانيد و تمييز **الأحاديث المقبولة** * **من المردودة** *، و هذه شروطهم كثيرة و تأليفهم غزيرة تقوم بالواجب المطلوب ، ألا و هو تمييز الحديث الصحيح الحسن عن غيرهما و نفي الكذب والواهي عن الحديث .

---

*:الأحاديث المقبولة: تشمل الحديث الصحيح ، الحسن ، الصحيح لغيره ، الحسن لغيره .

- الحديث الصحيح:هو الحديث الذي اتصل سنده بنقل العدل الضابط عن العدل الضابط إلى منتهاه ،و لا يكون شاذا و لا معللا.

*:الأحاديث المردودة :تشمل الحديث الضعيف ، الحديث المضعّف ، المطروح ،المتروك ، الموضوع .

-الحديث الضعيف : ما فقد شرطا من شروط الحديث المقبول . و الشروط هي :العدالة ،الضبط ، الاتصال ،فقد الشّذوذ فقد العلّة القادحة ، العاضد عند الاحتياج إليه

الفصل الثاني

أدوات منهج المحدثين

المبحث الأول : الأدوات العقلية

1- الحفظ :لقد تميز العرب بصفاء أذهانهم و قوة قرائحهم ، و ذلك أن العرب أمة أمية لا تقرأ و لا تكتب و الأميّ يعتمد على ذاكرته فتنمو و تقوى لتعسفه حيث الحاجة ، كما أنّ بساطة عيشهم و بعدهم عن تعقيد الحضارة و مشاكلها جعلهم ذوي أذهان نقية و لذلك عرفوا بالحفظ الناذر و الذكاء العجيب ، فهاهم أولاء يحفظون الأنساب مهما طالت و امتدت عبر الأجيال ، و يحفظون بالسمعة الواحدة ما يلقى إليهم من القصائد الطويلة و من خطبهم ، و غير ذلك مما سجله لهم التاريخ و حفظه لهم مفخرة لم تتوفر لأمة من الأمم.[1] فالحفظ من أهم الأدوات التي امتلكها الصحابة .فالله سخرهم جنودا ، على الأرض كما له جنودا في السماء ، فتقليب أي كتاب في تاريخ الصحابة العلمي ليملأ القلب ، و السمع و البصر لما كانوا عليه من قوة الحفظ العجيب الذي فطروا عليه بجبلتهم ، فكيف و قد وجدت لديهم تلك الدوافع التي تجعل الأحاديث تنقش في قلوبهم كنقشها في الحجر. من خلال هده الحادثة.

و من دوافع حفظ الصحابة للحديث:

1-**الدافع الديني** : لقد أدرك العرب أنّ لا سعادة لهم في الدنيا و لا فوز في الآخرة و لا سبيل للمجد و الشرف و لا إلى المكانة بين الأمم إلا بهذا الإسلام ،فتلقفوا الحديث النّبوي بغاية الاهتمام و نهاية الحرص و لا شك أنّ ذلك وحده كاف لقوة الحفظ .و قد ضاعف أثر هذا الدافع في نفوسهم تحريضه صلى الله عليه و سلم إيّاهم على حفظ حديثه و أدائه إلى النّاس في أحاديث كثيرة تدلّ على عنايته صلى الله عليه وسلم بذلك و تكرار الوصاية به ، كحديث زيد بن ثابت قال :سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « نظر الله امرءًا سمع مقالتي فبلّغها فرب حامل فقه غير فقيه و رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه » أخرجه أبو داود الترمذي و ابن ماجه [2]. و بذلك أصبح حفظ الحديث واجبا لكي يخرج المسلم من مسؤولية التبليغ الذي أمر به الرسول الله صلى الله عليه و سلم .

2-**مكانة الحديث في الإسلام** :فإنّه كما عرفت ركن أساسي ، دخل في تكوين الصحابة الفكري و سلوكهم العملي و الخلقي ، حيث كانوا يأنسون برسول الله صلى الله عليه وسلم في كل شيء ، يتلقفون

[1]:ينظر : المرجع السابق ، نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ،ص 37

[2]: محمد ناصر الدين الألباني ، سنن أبي داود ،الرياض: مكتبة المعارف، ط1ترمذي ص33-34، ابن ماجه ص 84 و الحديث متواتر

منه الكلمة فتخالط مخهم و عظمهم و كيانهم ثم يصوغونها عملا و تنفيذا . ذلك لا شك يؤدّى للحفظ ، و يحول دون النسيان .

3-أن النبي صلى الله عليه و سلم علم أن الصحابة سيخلفونه في حمل الأمانة و تبليغ الرسالة ، فكان يتبع الوسائل التربوية في إلقاء الحديث عليهم ، و يسلك سبيل الحكمة كي يجعلهم أهل لتحمل المسؤولية، فكان من شمائله في توجيه الكلام :

أ-أنّه لم يكن يسرد الحديث سردا متتابعا ، بل يتأنى في إلقاء الكلام ليتمكن من الذهن .

ب-أنه لم يكن يطيل الأحاديث ، بل كان كلامه قصدا .[1] و قد أشارت إلى هذين السيدة عائشة رضي الله عنها حيث قالت : « كان يحدث حديثا لوعده ألعاد لأحصاه » متفق عليه .[2]

و عنها قالت :« ما كان رسول الله عليه وسلم ببرد كسردكم هذا ولكنه كان يتكلم بكلام الحديث فصل يحفظه من جلس إليه »[3] أخرجه الترمذي .

ج-أنه صلى الله عليه وسم – كثيرا ما يعيد الحديث لتحيه الصدور كما في البخاري[4] و غيره عن أنس قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم : يعيد الكلمة ثلاثا لتعقل عنه » .

4-<u>أسلوب الحديث النبوي :</u>

فقد أوتي النبي صلى الله عليه وسلم قوة البيان التي لم يندر مثلها في البشر[5] و من هنا نجد ، القرآن يسمى الحديث (حكمة) .

---

[1]: بتصرف : المرجع السابق، نور الدين عتر، منهج النقد في علوم الحديث، ص 37-38.
[2]: صحيح البخاري ، ص190 ؛و صحيح مسلم ،ص 229 .
[3]: ينظر: مرجع سابق، منهج النقد في علوم الحديث،ص39،نقلا عن الشمائل ،ص 8 بشرح القاري و المناوي و أصله في البخاري ،ص190.
[4]: المرجع نفسه ص40.نقلا عن الشمائل ص9.
[5]: المرجع نفسه، نقلا عن الرسالة للإمام الشافعي ،ص39.

ثانيا: طرق تحمّل الحديث

السماع من المشافهة ، السماع المباشر على طريقة الأوائل من الصحابة فمن بعدهم من الرواة ، يأخذ طلّاب العلم الحديث عن طريق القراءة أو الإجازة أو المكاتبة أو المناولة أو الإعلام أو الوصية أو الوجادة ، وهذه الصور السبع مع إضافة السماع إليها هي صور التحمل الثمانية التي تحدد مناهج القوم في التعليم .

أولا : السماع : أعلى هذه الصور أرفعها و أقواها ، وعرّف المحدثون من خلال تعار يفهم واصطلاحاتهم السماع بأن يسمع المتحمّل من لفظ شيخه سواء أحدثه الشيخ من كتاب يقرؤه ، أو من محفوظا ته ، وسواء أملى عليه أم لم يملي عليه .

ومن المعروف أن قول الراوي : « حدثنا فلان»أو « أخبرنا » أو « أنبأنا » ، أو « ذكرنا » ، أو «قال لنا » تفيد معنى التحديث ، فهي عند علماء اللغة تساوي قول الراوي :« سمعت فلانا قال : سمعت فلانا .....» الخ [1] .و الكثير من المحدثين . جرو على طريق علماء اللغة في اصطلاحاتهم حتى لم يفرّقوا بين العبارات المذكورة ،مع أنّ كثير من المتقدّمين يقولون في غالب حديثهم الذي يروونه ، " أخبرنا " ولا يكدوا يقلونا «حدثنا».

و قال أحمد بن حنبل :أ«حدثنا »أو «أخبرنا واحد » [2]وقد يكون التعبير« أخبرنا » أوسع و أشتمل من التلفظ بغيرها .

و قد عمل نقاد الحديث على دفع لبس و إبهام ، فتحمّل السماع ينبغي أن يبين ، فما سمع من لفظ المحدث قيل فيه :« حدثنا » و ما قرئ عليه قال الراوي فيه : " قرأت "

و النية هي الفارقة بين جميع هذه المصطلحات المذكورة على الحقيقة ، و ما هو من تشدد الرواة ، لأنّ كل لفظ له دلالته من جهة اللغة .

---

[1]: محمد سليمان المليكي ، فتح المغيث في علوم الحديث، تحقيق:أحمد حمو كروم أحمد بازين ،غرادية- الجزائر: المطبعة العربية، ط1،1999،ص69

[2]: المرجع السابق ،الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ،ص415.

ثانيـــــــــا:القراءة

وهي تتلمذ المتحمّل على الشيخ من لفظها ، سواء تتلمذ على الشيخ من حفظه من قبله أو من كتاب ينظر فيه [1] . إذا كان التلميذ يعرض بهذا النوع من التحمل قراءته على شيخه سميت القراءة عرضا لدى كثير من المحدثين [2] ، و هي أعلى طرق التّحمّل فيما يظهر .

و لا بد من المقروء على الشيخ أن يكون من حفظ التلميذ ، أو من كتاب بين يديه ، أو سمع غيره يقرأ من ذلك الكتاب على الشيخ . و في هذه الصورة فإنّه يشترط في الشيخ أن يكون حافظا للمقروء عليه ، أو ممكنا من مقابلته على أصله صحيح إن لزم الرجوع إليه ، و لو بأيدي تلامذته الثقات الضابطين أو أحد منهم[3].

و القراءة من الكتاب أفضل القراءة .عند المحققين أقل من السماع ، فهي في الدرجة الثانية [4] .

ثالثـــــــــا : الإجازة و لها أنواع ، وقد مرّ أنّ، من شرط المتحمّل أو المؤدّى أن يكون مسلما بالغا عاقلا عدلا ضابطا أو ذكر من شروط التحمّل هي أيضا من شروط الأداء .

فالإجازة : هي أن المتحمّل يسمع من لفظ الشيخ ، في القراءة " أو سماع " فيعرض على شيخه قراءته أو سماعه ، و في كلتا الصورتين تشمل على الرواية مع الإسناد المتصل ، و هي تخالف ما تقدم من صفات التحمّل ، لأن ما تقدّم أن يروي المتحمل ما سمعه من الأحاديث عن شيخه .

فالإجازة هي إذن الشيخ للتلميذ بتعليم مروياته أو بعضها ، و لو لم يسمعها منه و لم يقرؤها عليه ، لذلك يعترض ابن حزم على الإجازة و يراها بدعة غير جائزة [5]

قال ابن صلاح : «إن ذلك التوسع غير مرضي لأن الإجازة الخاصة المعينة مختلف في صحتها اختلافا قويا عند القدماء و إن كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين ، فهي دون السماع بالاتفاق .

---

[1]: ينظر :الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ،تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ،بيروت ـلبنان :دار الكتاب العربي ط1،1985،ص12.

[2]:السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ص13.

[3]:ينظر،محمد بن سلمان المليكي، فتح المغيث في علوم الحديث،ص71.

[4]:ينظر: المرجع نفسه، نقلا عن ، أحمد محمد شاكر ،الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، ج1،ص331.

[5]:ينظر المرجع نفسه،السيوطي ،تدريب الراوي في شرح تقريب النووي،ص30.

رابعـــــــا : **المناولة** : و المراد بها أن يعطي الشيخ تلميذه كتابا أو حديثا مكتوبا ليقوم بأدائه أو روايته عنه وهي على صور متعددة تتفاوت قوة وضعفا ، فأعلى صورها و أقواها أن يناول الشيخ تلميذه الكتاب أو الحديث المكتوب ، و يقول له : ملّكتك إياه ، فخده مني واروه عنّي [1] و تسمّى هذه الصورة مناولة مع الإجازة . و قد جعلها بعضهم أرفع من السماع .

و يقارب « المناولة مع الإجازة » أن يقول الشيخ لتلميذه : « خد هذا الكتاب فالنسخة وراجع الكتاب فانسخه و راجعه و صححّه ثم رده إلي » [2] .فأمّا أن يأتي التلميذ شيخه بكتاب بسماع غيره فيأخذه الشيخ منه و يتأمله فيقول له اروي هذا عنّي[3] منه أن يناوله إياه ، فيجيبه الشيخ إلى رغبته دون أن ينظر في الكتاب أو يراجعه أو يقابله ، فهذه الإجازة غير مقبولة [4]

خامســـــــا : **المكاتبة :** هي أن يكتب الشيخ بخطه أو يكلف غيره بأن يكتب عنه بعض حديثه شخص حاضر بين يديه يتلقى العلم عليه أو شخص غائب عنه أرسل الكتابة إليه [5] .

و قد أشترط في : المكاتبة " أن تكون مقرونة " بالإجازة " إلا أنّ البخاري يروي في كتاب " الإيمان والنذور" أنّه كتب إلى محمد بن بشار و روى حديثه و لمثل هذا أجازوا الكتابة بل إجازة إلا أن الكتابة مع الإجازة أقوى و يقول بعضهم متشددا في إنكارها : من قال غيره أجزت لك أن تروي عني من لم تسمع ، فكأنّه قال : أجزت لك أن تروي عنّي ما لم تسمع ، فأنّه قال : أجزت لك أن تكذب عليّ متعمدا لأن الشرع لا يبيح رواية ما لم يسمعه [6] .

وهناك المجيزين لا يجيزون للتلميذ أن يروي عنهم ما لم يسمعه حتّى يطول اختبارهم له مع طول المعاشرة و طول الأخذ فهم يحسنون الظنّ بالتلميذ التّقي ، و هذا جائز و قد فعله أبو عبيدة مسلم* مع عبد الرحمان بن رستم الفارسي* رحمهما الله إذ قال له: « أجزت لك أن تروي عني ما سمعت مني

---

[1]:ينظر: المرجع السابق، محمد بن سليمان المالكي، فتح المغيث في علوم الحديث ،ص75.

[2]: ينظر : المرجع السابق ، ابن الصلاح ، علوم الحديث ،ص98.

[3]: ينظر : المرجع نفسه،السيوطي ، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ،ص49.

[4]:ينظر : المرجع نفسه، ص 55.

[5]: ينظر:صحيح البخاري، باب عهد الله عز و جل،رقم:6283.

[6]:ينظر :مرجع السابق، علوم الحديث ص152-153

*: مسلم بن أبي كريمة (أبو عبيدة) : 145 هـ/762 م ، تميمي بالولاء ، أخذ العلم عن جابر بن زيد ، و جعفر بن سماك ، و صحار العبدي، وإليه انتهت الرئاسة الإباضية بعد موت جابر ، تخرج على يده رجال من مختلف البلاد الإسلامية آنذاك عرفوا « بحملة العلم».

*: عبد الرحمن بن رستم الفارسي 171 هـ : واحد من حملة العلم إلى المغرب الذين أخذوا العلم عن أبي عبيدة مسلم بن أبي كريمة بالبصرة ، مؤسس الدولة الرستمية بالمغرب الأوسط بتيهرت (الجزائر) سنة 160هـ إلى وفاته .

و ما لم تسمع »، فكأن التلميذ خير حامل لأفكار شيخه مقتديا به و لأن بعض صور الإجازة لا يبلغ هذا الحد من ضعف الرواية .

و من صور المقبول في الإجازة لي الجمهور :

إجازة كتاب معين ، أو كتب معينة ، لشخص أو لأشخاص معينين ، كأن يقول الشيخ لشخص أو لشخصين معينين أجزت لكما أن تروويا عنّي صحيح مسلم مثل أو الكتب الستة *، أو جميع رواياتي .

أمّا الإجازة بمجهول لمجهول ففاسدة اتفاقا من أصل الفن .

و بمجهول لمعلوم ، «أجزت لك أن تروي جميع معلوماتي و لو لم تسمعها مني» ففاسدة أيضا .

إنّ **إجازة بمعلوم لمعلوم** جائزة ، و ما عدا ذلك ففيه مقال . هناك **الإجازة العامة** كأن يقول الشيخ ، أجزت لجميع المسلمين ، أو لأهل الإقليم الفلاني و هو أقرب إلى الصحة لقرب الانحصار ، كذلك **الإجازة للمجهول ، للمعدوم .**

أمّا **الإجازة لموجود أو معدوم** علقت بشرط مشيئة الغير ، كأن يقول«أجزت ل أن شاء فلان»و هذا على الصحيح في جميع ما ذكر .[1]

و قد جوّز الخطيب الرواية بجميع ذلك سوى المجهول ما لم يتبن المراد منه .

بل ذهب بعضهم إلى ترجيح المكاتبة المقرونة بالإجازة على السماع و لا يجوز للمؤدّي من طريق الكتابة أن يقول " سمعت " أو " حدثني " أو " أخبرني " إطلاقا ، لما في هذه الألفاظ من إبهام السامع . إلاّ أن صاحبت الكتابة الإجازة.

سادسا :الإعلام : يرد به اكتفاء الشيخ بأخبار تلميذه بأنّ هذا الحديث من مرويا ته أو من سماعه من فلان من غير أن يصرّح بإجازته له في أدائه[2]. إلاّ أنه يمكن للشيخ أن يمنع تلميذه من رواية ما سمعه منه قائل له : «هذه سماعتي أو هذه مروياتي ، و لكنّي أمنعك من روايتها عنّي» أو «لا أبيحها لك» أو « لا أجيزها لك » أو نحو دلك لأن الشاهد الثاني لا تصح شهادته عن الشاهد الأول إلا إذا أذن له الشاهد الأول بذلك[3] .

*: الكتب الستة :الصحيحين البخاري و مسلم و السنن الأربعة ، أبي داود ، النسائي ، الترمذي ابن ماجه.

[1]: ينظر: المرجع سابق، محمد سليمان ، فتح المغيث في علوم الحديث، ص74.

[2]: ينظر: المرجع السابق ،تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، ص58.

[3]: ينظر : المرجع السابق، فتح المغيث في شرح علوم الحديث ،ص364.

سابعـــــا : الوصية

هي صورة نادرة من صور التحمّل ، يراد بها تصريح الشيخ عند سفره أو على فراش موته أنه أوصى لفلان بكتاب معين كان يرويه[1]. فقد أباح السلف للشخص المُوصَى له رواية ذلك الكتاب عن المُوصِي لأنّهم رأو في هذه الوصية شبها من " الإعلام " و ضربا من " المناولة" و ابن الصلاح لا يرى و وجها للمشابهة بين " الوصية " من جانب و بين " المناولة " و "الإعلام" .

و يقول :« و قد احتّج بعضهم لذلك فشبهه بقسم " الإعلام " و قسم " المناولة و لا يصح ذلك »[2] ، فعلى الموصى له عند أدائه أن يلتزم عبارة المُوصَى ، فلا يزيد عليها و لا ينقص منها ، لأن الوصية بالعلم كالوصية بالمال .

ثامنـــــا : الوجادة

قد اصطلح عليها المحدثون بأنّها أخذ العلم من صحيفة من غير سماع و لا إجازة ولا مناولة [3] و ذلك إذا وجد الشخص حديثا بخط الشيخ كان قد لقيه فألف خطه وعرفه ووثق به ، أو لم يلقه و لكنّه استيقن من أنّ هذه الخطوط صحيح النسبة إليه وكذلك إذا و جد بعض الأحاديث في كتب مشهورة للمؤلّفين مشهورين ، فالشخص، الذي تقع يده على شيء من هذا أن يرويه عن الشيخ على سبيل الحكاية ، فيُورد إسناد الحديث كما و جده و يقول : « و جدت بخطّ فلان » أو «بخط يغلب على ظني أنّه خط فلان » .

و لا يجوز للراوي بالوجادة عند أدائه أن يقول : « عن فلان » ، أو«حدثّنا » أو «أخبرنا فلان » ، أو« سمعت منه »أو«وجدت بخطه » و هو شك في ذلك ، فهذا

[1]: ينظر المرجع السابق، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي،ص60
[2]: ينظر : المرجع السابق ،علوم الحديث، ص 104.
[3]: ينظر: المرجع السابق، فتح المغيث ،ص80

كله تدليس قبيح ، و كذب صريح ، و لا يأتي بما يوهم سماعه [1]. و له أن يقول : « قال فلان » «فيما روى عنه » ، أو،« كتب عنه » أو نحو ذلك ، أو «قيل عن فلان فيما رووا عنه عن فلان » .

و الوجادة صورة من صور التحمل ، فجميع ما ننقله اليوم من كتب الحديث الصحيحة ضرب من الوجادة ، لأنّ حفظ الحديث عن طريق التلقين و السماع ونحوه

أصبحوا نادرين جدّا في حياتنا الإسلامية بعد أن انتشرت الطباعة ، و أضحى الرجوع إلى أمهّات كتب الحديث سهلا ميسورا ، لما صاحب ذلك من إضافات وتعاليق و تخاريج و إستدركات .

و قد جزم ابن الصلاح هذا بقوله: « بأنّ مذهب و جوب العمل بالوجادة هو الذي لا يتجه غيره في الإعصار المتأخّرة ، فإنه لو توقف العمل فيها على الرواية لا سند باب العمل بالمنقول لتعذّر شرط الرواية فيها » [2].

و نستدل للعمل بالوجادة بالحديث الصحيح الذي روي عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم أنّه قال لأصحابه :« أي خلف أعجب إليكم إيمانا ؟ قالوا : الملائكة ، قال و كيف لا يؤمنون و هم عند ربّهم ، وذكروا الأنبياء ــ فقال : كيف لا يؤمنون و الوحي ينزّل عليهم ، قالوا : فنحن يا رسول الله ، قال : وكيف لا تؤمنون و أنا بين أظهركم ، قالوا : فمن يا رسول الله ؟ قال : قوم يأتون بعدكم يجدون صحفا يؤمنون بها» [3]

و من الواجب عند التحقيق في الوجادة و الآخذ من الكتب أن يكون عالما باللغة ، عارفا بأحكام الشرع، مطّلعا على أمهات كتب الشريعة . [4]

---

[1]: ينظر: المرجع السابق،علوم الحديث،ص105.

[2]: ينظر المرجع نفسه، ص106

[3]بتصرف : فتح المغيث في علوم الحديث،ص 81؛ نقلا عن الهيثمي في مجمع الزوائد ، باب ما جاء فيمن آمن بالنبي صلى الله عليه و سلم ولم ير،16691،ص 166

[4]:بتصرف : فتح المغيث في علوم الحديث،ص 82

ثالثا : الضبط :

هذه الصفة أو(الأداة) تؤهل الراوي لأن يروي الحديث كما سمعه ، و مراد المحدثين بالضبط أن يكون الراوي «متيقظاً غير مغفل ، حافظًا إن حدّث من حفظه ، ضابطًا لكتابه إن حدث من كتابه ، و إن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالما بما يحيل المعاني » [1]

فالراوي كما لخصه ابن الصلاح : « أن نعتبر- أي نوازن – روايته بروايات الثقات المعروفين بالضبط و الإتقان ، فإن و جدنا روايته موافقة و لو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في أغلب و المخالفة النادرة ، عرفنا حينئذ كونه ضابطا،وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه ولم نحتج بحديثه ». [2]

فإذا توفر في الراوي العدالة و الضبط فهو حجة يلزم العمل بحديثه و من المعروف على أن المحدثين و ضعوا علم خاص بالمصطلحات في الحديث و بينها " ثقة " وذلك لأنّ توفر فيه الاتصاف بالصدق ، و التّحل بقوة الحفظ التي تمكنه من استحضار الحديث و تسعفه لأدائه كما سمع .فتحقق أنّه أدّى الحديث كما سمعه ، فصار حجة [3].

فروع اختلال الضبط :

1-لا يقبل حديث من عرف بقبول التلقين في الحديث ، و معنى التلقين أن يعرض عليه الحديث الذي ليس من مرويا ته ، و يقال له : أنّه من روايتك ، فيقبله و لا يميزه و ذلك لأنّه مغفل فاقد لشرط التيقظ فل يقبل حديثه .

2-لا تقبل رواية من كثرت الشواذ أي المخالفات ، و المناكير أي التفرد الذي لا يحتمل منه ، جاء عن سبعة أنه قال : « لا تجيئك الحديث الشاذ * إلّا من الرجل الشاذ »[4]. و علة هذا أنّه يدل على عدم حفظه .

---

[1]:ينظر: محمد علي عبد الكريم الرديني ،مباحث في التاريخ الحديث و مصطلحه، الجزائر : شركة الشهاب ،د.ط،د.ت،ص69.

[2]:ينظر: المرجع السابق ، علوم الحديث ،ص 45

[3]:ينظر:المرجع نفسه ، ص81

*:الحديث الشاذ و ما رواه المقبول مخالفا لمن هو أولى منه لكثرة عدد أو زيادة حفظ ، و المحفوظ هو مقابل الشاذ هو ما رواه الثقة مخالفا لمن هو دونه في القبول .

[4]: ينظر: منهج النقد في علوم الحديث،ص86-87.

3-لا تقبل الرواية من عُرف بكثرة السهو في رواياته ، إذا لم يحدّث من أصل مكتوب صحيح لأنّه كثرة السهو تدلّ على سوء الحفظ أو التغفيل ، فلا يكون الراوي ضابطًا .

ورد عن ابن المبارك و أحمد بن حنبل و الحميدي و غيرهم أن من غلط في حديث و بيّن له غلطه فلم يرجع عنه و أصرّ على روايته لذلك الحديث سقطت روايته و لم يكتب عنه ، و في هذا النظر ، و هو غير مستنكر إذا ظهر أنّ ذلك منه على جهة العناد أو نحو ذلك .

5-لا تقبل رواية من يتساهل في نسخته التي يروي منها إن كان يروي الحديث من كتاب لمن يحدث من أصل غير صحيح أي من كتاب أو مكتوب غير مقابل على أصول مسموعة الملقاة عن المصنفين السند الصحيح[1].

[1]: ينظر:المنهج السابق، منهج النقد في علوم الحديث، ص87.

رابعا : علم مصطلح الحديث

لقد دوّن العلماء القواعد التي وضعوها أثناء حركتهم لمقاومة الوضع ، و التي قسموا فيها الحديث على أقسام ثلاثة ، بحيث أصبح الحديث لا يخرج عن أحد هذه الأقسام الرئيسية : الصحيح ، الحسن ، الضعيف .

و كان العلماء هم أول من وضعوا هذه القواعد على أساس علمّي لا مجال بعده للحيطة و التثبت . و قد نهج على نهج علماء الحديث علماء السلف في الميادين العلمية الأخرى ، كالتاريخ و الفقه و التفسير و اللغة و الأدب و غيرها ، فكانت المؤلفات العلميّة في العصور الأولى مستندة بالسند المتصل إلى قائلها في كل مسألة و في كل بحث حتّى أن كتب العلماء ذاتها تناقلها تلامذتهم منهم بالسند المتصل جيل بعد جيل .

و أول من صنف في هذا الفن تصنيفا علميا ، بحيث جمع كل أبوابه و بحوثه في مصنف واحد هو القاضي أبو محمد الرامهرمزي المتوفي 360هـ ، في كتابه «المحدث الفاصل بين الراوي و السامع » لكنه لم يستوعب فيه كل بحوث هذا العلم ، ثم جاء الحاكم أبو عبد الله النيسابوري ، المتوفي 405هـ .[1]

و مصطلح الحديث يسمّى أيضا : «علوم الحديث» أو « علم أصول الحديث» أو « علم الحديث دراية » و هو الذي يجمع قواعد المحدثين لمعرفة ما يحتجّ به من الحديث ، و تمييز صحيحه من غيره ، و قد جمع منها **الحافظ ابن الصلاح** خمسة و عشرون نوعا في "الموقوف" " المقطوع " "الموصول" "المرسل " "المعضل" ، و"الآحاد" و "الشاذ" ، و "المشهور" ، و "المتوتر" .[2]

وألف في كتابه«معرفة علوم الحديث» لكّنه لم يهذب و لم يرتب ثمّ تلاه **أبو نعيم الأصفهاني** المتوفي سنة 430هـ ، تم جاء من بعده **الخطيب أبو بكر البغدادي** المتوفي سنة 460هـ ، فصنف في قوانين الرواية كتابا سماه «الكفاية في علم الرواية» و في آدابها كتابا سماه «الجامع لآداب الشيخ و السامع » ثم جاء من

[1]: ينظر: المرجع السابق، محمد علي عبد الكريم الرد يني، مباحث في تاريخ الحديث، ص73.
[2]: ينظر: يوسف مرعشلي، علم تخريج الحديث و بيان كتب السنة المشرفة ،بيروت – لبنان : دار المعرفة ، ط1، 2008، ص 181.

بعده **القاضي عياض** المتوفي 544 هـ ألف كتابه «الإلماع »مستمدّا بحوته من كتب الخطيب ، تم جاء **الشيخ أبو عمرو عثمان بن الصلاح الشهر زوري** مؤلف كتاب « مقدمة ابن الصلاح» تم بعده الإمام حافظ ابن كثير الدمشقي المتوفي سنة 774 هـ في كتابه «اختصار علوم الحديث »، ثم تتابعت التأليف في هذا الشأن ، و من أشهرها ألفية الحافظ العراقي المتوفي سنة 806هـ ، و«نخبة الفكر في مصطلح الأثر »للحافظ ابن حجر ، و من آخرها « قواعد التحديث للقاسمي الدمشقي» [1]

فمصطلح الحديث خصية للمسلمين و من قبل لم تعن الأمم السابقة في النقل الرواية بالإسناد و التحري في معرفة رجاله و درجاتهم من العدالة و الضبط . فالله تعالى لمّا جعل هذا الدين خاتمة الرسالات و الأديان تعهد بحفظه و صونه، اختص هذه الأمّة بأن و فقها لحفظ كتاب ربها و صيانة حديث نبيّنها فإذا بها تبتكر لحفظ الحديث قواعد لمصطلح على أذواق المنهج علمّي يمكن أن يوجد للاستثبات من النصوص المروية و تمحيصها .

قال الإمام أبو محمد بن حزم : «نقل الثقة عن الثقة مع الاتصال حتّى يبلغ النبي صلى الله عليه و سلم . خصّ الله به المسلمين دون سائر أهل الملل كلّها و أبقاه عندهم غضا جديداً على قديم الدهور...» [2].

و قال الحافظ أبو على الجياني : «خص الله تعالى هذه الأمّة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد ، و الأنساب و ، الإعراب» . [3]

و في العصر الحديث اعترف الباحثون و الأجانب للمحدثين بدقة عملهم ، و أقروا بحسن صنيعهم ، و اتخذ علماء التاريخ من قواعدهم أصولا يتبعونها في تقصي الحقائق التاريخية ن ووجدوا فيها خير ميزان توزن به وثائق التاريخ .[4]

---

[1]: ينظر: المرجع السابق، مباحث في تاريخ الحديث ، ص 80.
[2]: المرجع السابق، منهج النقد في علوم الحديث، ص 35. نقلا عن الفصل في الملل و الأهواء و النحل ص 82.
[3]:المرجع السابق، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ص 309.
[4]: أنظر مثالا لذلك كتاب "مصطلح التاريخ" لدكتور أسد رستم حيث نجده يعتمد كلام ابن الصلاح في علوم الحديث بحروفه.

المبحث الثاني :الأدوات النقلية

أولا : العـــــــــدالة

و هي ملكة يحمل صاحبها على التقوى و اجتناب الأدناس و ما يخل بالمروءة عند النّاس و يشترط فيها الأمور الآتية :

أ-الإسلام : لقوله تعالى « مِمَنَ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُهَدَاءْ »سورة البقرة – 282 – وغير المسلم ليس من أهل الرضا قطعا [1] فلا تقبل رواية الكافر الباقي على كفره، أو المرتدّ غير التائب . و لا يعقل أن تقبل روايتهما لأنّ في قبولها تنفيذ لقوله على المسلمين و لا ممن يكيد للإسلام و أهله و إن أظهر حسن القول ، كما يفعل بعض المستشرقين بل أكثرهم .و بقبول بروايتهم و اغترار بحسن نيتهم اندست على الإسلام أحاديث كانت و بالا وشراً على المسلمين .و إنّ الله قد أمرنا بالاحتراز من قبول خبر الفاسق .[2]

ب-البلـــــــوغ :لأنّه مناط تحمّل المسؤولية ، و التزام الواجبات ، و ترك المحظورات فلا تقبل رواية من دون سن التكليف ، عملا بقوله صلى الله عليه وسلم :« رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ ، و عن الصبي حتّى يحتلم ، و عن المجنون حتّى يعقل » .[3]

ج-العقـــــــل : لأنّه لا بد منه لحصول الصدق و ضبط الكلام ، و شرط العقل يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي عند التمييز ، فيندرج تحته البالغ تحملاً و أداء.[4]

د- التقـــــــوى : و هي اجتناب الكبائر و كذا الإصرار على الصغائر ، لأن الإصرار يجعلها كبيرة – و العياذ بالله – كما قالوا : « لا صغيرة مع الإصرار »

---

[1]: ينظر : المرجع السابق، منهج النقد في علوم الحديث، ص87.
[2]: ينظر: المرجع السابق، فتح المغيث في علوم الحديث، ص67.
[3]: أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، سنن النسائي ، تحقيق :خليل بن مأمون شيحا ، بيروت- لبنان : دار الكتاب العربي ، ط1، 2007، في كتاب الطلاق (21) باب من لايقطع طلاقه من الأزواج ، رقم 3432.
[4]: ينظر : المرجع السابق، مباحث في تاريخ الحديث و مصطلحه ،ص 67.

و دليل اشترط التقوى **قوله تعالى : «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا...»** حجرات -6- **و قوله تعالى : «وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِّنْكُمْ »** سورة الطلاق -2-هذه الآيات إن كانت في الأموال و نحوها فإن الرواية للحديث دين فهي أجدر من المال في أن يشترط لها هذا الشرط .قال محمد سيرين : « إنّ هذا الأمر دين ، فانظروا عمن تأخذون دينكم » [1]

هـ-الاتصاف بالمروءة و ترك ما يخلّ بها ، و هو كل ما يحط من قدر الإنسان في العرف الاجتماعي الصحيح ، مثل : التبول في الطريق و كثرة السخرية والاستخفاف ، الأكل في الطريق ، لأنّ من فعل ذلك قليل المبالاة ، لا نؤمن أن يستهتر في نقل الحديث النبوي . [2]

فروع اختلال العدالة :

1-لا يقبل حديث الراوي الكافر، بل يجب أن يكون وقت روايته للحديث مسلما ، فإنّ الكفر أعظم موجبات العداء، للدين و أهله ، فكيف تقبل رواية الكافر مهما كان عليه من الصدق ؟! . و هنا نتتبع أخبار المحدثين السابقين و اللاحقين ، و العلماء المتقدمين و المتأخرين ، فمحال أن نجد محدثا أو عالما تلقى الحديث أو علم الإسلام عن غير المسلمين .

2- لا تقبل رواية الصبي و المجنون ، لأنّهما لا مسؤولية عليهما ، فقد يتعمد الصبي الكذب بهذا الاعتبار ، أن يتساهل ، و المجنون أولى لأنّه فاقد شريطة الضبط من الأصل .

3-لا يقبل خبر الفاسق بارتكاب المعاصي و الخروج عن طاعة الله تعالى ، و إن لم يظهر عليه الكذب ، و كذلك من كان فسقه بسبب كذبه في حديث النّاس و إن توقّى الكذب في الحديث النبوي ، لأنّه لا يؤمن أن يقع فيه حيث إنّه مستهتر بمقام ربه ، قد هتك الستر بينه و بينه (العباد و ربه) و العياذ بالله و لأن النصوص قد نهت عن قبول خبره بمجرد الفسق **قال تعالى : «يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ...»** حجرات- 6 - إلاّ إذا أقلع عن ذنبه و تاب توبة نصوحاً

[1]:ينظر : المرجع السابق، مباحث في تاريخ الحديث و مصطلحه ، ص67.
[2]: ينظر : المرجع نفسه ، ص 68. نقلا عن علوم الحديث و مصطلحه ، ص 134.

تبدل ما كان من حاله ، إلى حال التقى فإنّه يقبل خبره و تعود عدالته ، لقوله تعالى : «إلاّ من تاب و آمن و عمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات و كان الله غفورًا رحيما». سورة الفرقان -70-

-أمّا من لم يقع في الكبيرة ، و لا عُرف بالإصرار و الاستهتار في الصغائر ، فإنّه يُقبل حديثه ، و لا يغتفر له ما قد يبدو منه من الهفوات ، و يوهب نقصه لفضله .

4-ترفض رواية التائب من الكذب في الحديث:

لكن العلماء استثنوا خبر التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم فإنّه لا يقبل خبره [1]، و في هذا يقول ابن الصلاح : « التائب من الكذب في حديث النّاس و غيره من أسباب الفسق تقبل روايته ، إلاّ التائب من الكذب متعمدا في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإنّه لا تقبل روايته أبدًا وإن حسنت توبته على ما ذكر عن غيره و احد من أهل العلم ، منهم أحمد بن حنبل ، و أبو بكر الحُمَيْدي شيخ البخاري ...»[2]. و السبب في عدم قبوله الزجر و التغليظ ، و المبالغة في الاحتياط للحديث كما أنّ الشريعة غلظت حرمة أعراض النّاس فردت شهادة القاذف و لو تاب بعد ذلك على ما ذهب إليه كثير من العلماء.

و استدل السيوطي على ذلك باستدلال بديع يدل على تحقيقه و فقهه فقال : «ذكروا في باب اللعان أن الزاني إذا تاب و حسنت توبته لا يعود محصناً و لا يحد قاذفه بعد ذلك لبقاء ثلمت عرضه، فهذا نظير أن الكاذب لا يقبل جبره أبدًا...»[3].

5-خبر المبتدع :

هو من الفسق لمخالفته عقيدة السنة ، و تنقسم البدعة* على قسمين : بدعة مكفرة وبدعة غير مكفرة . أما المبتدع الذي يرمي ببدعة مكفرة فتردّ روايته قولا واحدًا خلافًا لمن شدّ في ذلك .لكن ينبغي التثبت مما يرمي به و ألا تسرع بتكفيره خلافًا لما درج عليه كثير من المبتدعة في الأعصر الخالية و في زماننا هذا حيث تعمل

[1]: ينظر: المرجع السابق، نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ، ص 81-82.
[2]: ينظر: المرجع السابق ، ابن الصلاح ، علوم الحديث، ص 104.
[3]: ينظر : المرجع السابق، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ص 221.
*: هي طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية ،و يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله تعالى ، الاعتصام ، ص 37 .

على رمي المسلمين بالكفر و الترك لمجرد الأوهام [4] و أمّا المبتدع الذي لم يبلغ في بدعته حد الخروج عن الملة و خلع رقبة الإسلام فقد قال فيه ابن الصلاح : «اختلفوا في قبول رواية المبتدع الذي لا يفكر في بدعته ، فمنهم من رد روايته مطلقًا لأنّه فاسق ببدعته... ، و منهم من قَبِل رواية المبتدع إذا لم يكن داعية إلى بدعته أو لم يكن»[1].

و قال قوم : تقبل روايته إذا لم يكن داعية في بدعته .

6- خبر من أخذ على الحديث أجراً :

لقد كان الصحابة و التابعين يروُون الحديث للنّاس ابتغاء الأجر من عند الله حتّى قولهم « علّم مجاناً كما علمت مجانًا» [2]

ثمّ بعد الرواة و خالفوا هذا العرف و أصبحوا يتقاضون أجرًا مقابل سماع الأحاديث لطلبتهم .

و قد أثار هذا التصرف استياء علماء الحديث و نقّاده ، و حذروا السماع من هؤلاء المتاجرين بالرواية واعتبروه من خوارم المروءة .

و لكن حجة هؤلاء المحدثين مقابل الأجر أنّ ظروف معيشتهم أجبرتهم على فعل هذا الأمر ، لأنّ اشتغالهم بالعلم و نشره منهم عن الكسب لعيالهم فاغتفر لهم النقاد ذلك لما عُلم من صدقهم و أمانتهم و من حفاظ الحديث الثقات نجد **أبي نعيم الفضل بن دكين** ، و **عبد العزيز المكي** و هما من شيوخ البخاري ، قال **أبو النعيم**: «يلومونني على الأجر و في بيتي ثلاثة عشر، و ما في بيتي رغيف ».[3]

و فيما عدا تلك القلة التي تقاضت الأجر على الحديث جرى سائر المحدثين على رفض الأجرة و ضربوا لذلك أمثلة عالية جدّاً .

قال جعفر بن يحي البرمكي : «ما رأينا في القرّاء مثل عيسى بن يونس عرضت عليه مائة ألف قال : لا والله لا يتحدث أهل العلم إني أكلت للسنة ثمنا ...».

---

[4]: ينظر المرجع السابق ، منهج النقد في علوم الحديث، ص83.
[1]:ينظر المرجع السابق، علوم الحديث، ص 108.
[2]: المرجع السابق، الكفاية في علم الرواية، ص 103-104.
[3]: ينظر: المرجع السابق، منهج النقد في علوم الحديث، ص 85.

ثانيا : المنهج القرآني لرواية:

أولا : تحريم الكذب يعني :

فرض الأمانة العلمية و تحريم الخيانة العلمية و لخطورة الكذب في الرواية ، جاءت النصوص ظاهرة في الزجر عنه و تغليط حرمته حتّى أنه جعل من صفات غير المسلمين ، كما جاء في قوله تعالى :« **إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَاذِبُونَ**»{النحل : 105}.

و قال تعالى :« **قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَ مَا بَطَنَ وَ الْإِثْمَ وَ الْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَ أَنْ تُشْرِكُوا بِاللهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَاناً وَ أَنْ تَقُولُوا عَلَى اللهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**» {الأعراف : 33} .

ثانيا : رفض خبر الفاسق: قال تعالى :« **وَ إِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَ لَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَ إِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ** » {سورة النساء: 83} فالآية الكريمة تتحدث عن المنافقين الذين يذيعون أخبارًا دون التثبت منّها و دون ردها إلى ما في كتاب الله تعالى و سنة رسوله صلى الله عليه و سلم و إلى أولى الأمر و هم أهل الاختصاص .

كذلك لقبول رواية الراوي لا بد من توفر فيه العدالة و هذا ما تطرقنا إليه بالتفصيل في العنصر السابق ولكن نشير إلى ما قاله مجاهد فيما رواه عن البيهقي قال تعالى: «**مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ** » سورة {البقرة 282 } أي عادلان حُران مسلمان[1] . فقد أوجب الله تعالى التثبت و عدم قبول خبر الفاسق ، حتى تتبين صحته .

ثالثا : التثبت من كل قضية : كما في قوله تعالى : «**وَ لَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ** »{الإسراء : 36} فقد أوجب هذه الآية لتأكد من صحة العلم النقلي ، و بما أن الحديث هنا عن العلم النقلي ، الذي يطلق عليه علم الرواية ، فمعنى ذلك أنّه لا يقبل شيء من الراوي فيما ينقله إلّا بعد أن يتثبت من صحته ومطابقته للأصل الذي صدر عن صاحبه .

كما أنّها أو جبت على كلّ من سمع حديثا أن يتوثق و لا يروي حتى يثبت ، و يأخذ بالاحتياط .

هذه أبرز معالم المنهج القرآني في التثبت من الروايات و التحري فيها .[2]

---

[1]: ينظر : أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي ، السنن الكبرى ،تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1994، ص163.

[2]: بتصرف : رفعت فوزي عبد المطلب ، مدخل إلى مناهج المحدثين الأسس و التطبيق ، القاهرة: دار السلام ، ط1، 2008،ص18

ثالثا :ارتباط منهج المحدثين بالمنهج القرآني

لقد استلهم المحدثون أسس المنهج الذي قامت عليه دارسا تهم بحوثهم من خلال قواعد القرآن الكريم ، التي أوضحت و أرست المنهج الرشيد القائم على المحاكمة والاختبار فقد حقق القرآن الكريم هذه المنهجية في أوسع مجالاتها و أوضح صورها و كان من أولى المهمات التي أشار إليها القرآن الكريم هي :

1-**تحرير العقل الإنساني من إساره** : و تحرير من هيمنة الجمود و التبعية والتقليد، بعد أن كان رهين الأساطير و الخرافات و الأوهام . حيث أنّ الأساطير تقوم في غالبها على الخيال الكاذب و الخرافات الباطلة ، و لذلك حاربها القرآن الكريم وحارب معها الكذب و الوهم ، و مصداق ذلك ما جاء في **قوله تعالى: «إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَ مَا تَهْوَى الْأَنْفُسُ وَ لَقَدْ جَاءَهُمْ مِنْ رَبِّهِمْ الْهُدَى ، أَمْ لِلْإِنْسَانِ مَا تَمَنَّى »** { النجم : 23-24 }.

2-**محاربة النسيان و الوهم** : و المطالبة بالبرهان و الدليل و البيّنة و الشاهد ، والشروع في إقامة منهج للتثبت و الصدق ، لأنّه الأساس الذي تقوم عليه العقيدة الصحيحة و الشريعة الصالحة ، **قال تعالى :« و لا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَ الْبَصَرَ وَ الْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسئُولاً»** { الإسراء : 36 } .

3-**التحذير من قبول الأخبار قبل التحقق من حقيقة المخبر** ، و ذلك لما يترتب على قبول الأخبار من النتائج ، **قال تعالى:« يَأَيُّهَا الَّذِينَ أَمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينْ »** {الحجرات : 6 }

و ضعت هذه الآية كأساس من أهم الأسس التي يجب أ، يتبعها المسلم عندما يتلقى الخبر ، و هو البحث عن عدالة رواية ، و لذلك كان منطق علم الجرح والتعديل في هذه الآية و من هذه القاعدة العظيمة .

و نظراً لما للسنة النبوية من أهمية بالغة في حياة المسلم ، فقد تجلت هذه المنهجية في أحلى صورها ، حيث إنّ الحاجة كانت ماسة لتنقية السنة أثناء روا يتها و جمعها و نقدها و تصنيفها .

و قد استغرق هذا الجهد المنهجي مدّة ليست القصيرة ، لا سيما أن معظم السنن قد نقلت إلينا عن طريق الآحاد ، و لم تنقل عن طريق التواتر كما نقل القرآن الكريم ، و تعرض بعضها لأوهام الرواة و خطئهم و نسيانهم، و من هنا كانت الحاجة ماسة غلى تمحيص الحديث و تنقيته مما علق به .

و كان **دافع اهتمام المحدثين** بذلك أنّ هذا الفريضة من فرائض الدين ، و أن أحكام الشريعة لا تؤخذ من قبل رواة ضعفاء ، أو تؤسس على أخبار واهية أو مكذوبة .

و مع أن الأصل في المسلم البراءة ، و القاعدة الشرعية توجب عدم تعلق الذمة شيء إلاّ بالدليل القاطع ، إلاّ أنّ هذا لا يعني أنّ الإنسان المسلم يكون بريئًا عند المحدّث إذا روى حديثًا إلاّ إذا **تثبت عدالته ، و تحققت براءته** ، و هذا **لا يتم إلاّ بالبحث و التمحيص و التدقيق عن أحوال هذا الراوي** .[1]

[1]: بتصرف: حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم النعيمي ، المنهج العلمي لتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين ، عمان- الأردن: دار النفائس، ط1، 1999،ص7-9.

المبحث الثالث: الأدوات العقلية النقلية

أولا :أدب طالب الحديث

1-الإخلاص لله تعالى :و هو أول ما يجب عليه ، فليجعل اشتغاله بالتحصيل خالصا لابتغاء مرضاة الله تعالى و لما وعد من جزيل الأجر فقد روى أبو داود والترمذي عن زيد بن ثابت أنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم يقول: «**نَضَرَ اُللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَبَلَّغَهُ غَيْرُهُ فَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ إِلَى مَنْ هُوَ أَفْقَهُ مِنْهُ ، وَرُبَّ حَامِلِ فِقْهٍ لَيْسَ بِفَقِيهٍ**».[1]

و روى الشافعي و البيهقي عن ابن مسعود أنّه قال :« **نَضَرَ اُللهُ امْرَأً سَمِعَ مَقَالَتِي فَحَفِظَهَا وَوَعَاهَا وَ أَدّاهَا** » [2].

و قال سفيان الثوري : « ما أعلم عملا هو أفضل من طلب الحديث لمن أراد الله به» .

و ليحذر طالب العلم ، و طالب الحديث خاصة من أن يتخذه و صلة إلى شيء من الأغراض الدنيوية ، ففي الحديث عنه **عليه الصلاة و السلام** قال : «**مَنْ تَعَلَّمَ عِلْمًا مِمَّا يَبْتَغِي بِهِ وَجْهَ اُللهِ لَا يَتَعَلَّمُهُ إِلاَّ لِيُصِيبَ بِهِ عَرْضًا مِنَ اُلْدُنْيَا لَمْ يَجِدْ عَرْضَ اُلْجَنَّةِ يَوْمَ اُلْقِيَامَةِ** » [3] يعني ريحها .

و قال ابن الصلاح : «من أقرب الوجوه للإصلاح : النية فيه ، ما روينا عن عمرو إسماعيل بن مجيد أنّه سأل أبا جعفر أحمد بن حمدان و كانا عبدين صالحين ، فقال له :« بأي نية أكتب الحديث ؟ ». فقال : «ألستم ترون أنّ عند ذكر الصالحين تنزل الرحمة ؟ » قال: «نعم»، قال: «فرسول الله صلى الله عليه و سلم رأس الصالحين».[4]

---

[1]: ينظر : المرجع السابق، مباحث في تاريخ الحديث و مصطلحه، ص71.
[2]: محمد ناصر الدين الألباني ، سنن ابن ماجه، بيروت –لبنان: المكتب الإسلامي، ط3، 1986، ص232.
[3]: المرجع السابق، مباحث في تاريخ الحديث و مصطلحه، ص 72.
[4]: المرجع السابق، ابن الصلاح، علوم الحديث، ص 72

2- الجد في الأخذ عن العلماء

يجب على طالب الحديث أن يأخذ بعين الاعتبار أقوال العلماء المحدثين و أن يكون يتصف بالجدية والاجتهاد في التلقي عن المشهورين بالعلم و الدين و الورع ، و لو كانوا في غير معهده العلمي و لقد كان طلبة الحديث يرحلون من أجل ذلك على الرغم من وعورة الطريق و صعوبة المركب .

3-العمـــــل بالعلم :

و قد ضرب القرآن بمن لم يعمل بعمله أسوء المثل و جعله عبرة إلى الأبد في قوله تعالى : **«مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَاراً »** . من سورة {الجمعة :5}

و في الحديث قال :ابن الصلاح(و روينا عن وكيع) قال: **«إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به»**[1].

4-احترام الأساتذة و توقيرهم :

يجب على الطالب أن يوقر شيوخه و أساتذته ، و من يتلق عنه ، فذلك من إجلال العلم و أن يحفظ أستاذه شاهداً و غائبًا ، و لا يطلبن عثرته و ليكن ذلك كلّه لله ، و لا يمنعه الخجل أو يحجبه الكبر عمن طلب [2] العلم و السؤال ، فقال مجاهد رضي الله عنه : **«لا يتعلم العلم مستحي و لا متكبر »**

5-إتباع منهج علمي متدرج في طلب الحديث :

و هذا أمر في غاية الأهمية كثيرا ، و تمكن أصول هذا المنهج في أهم كتب الحديث رواية :

ما صنف في عصر التدوين ، و هي المراجع الأصلية لرواية الحديث و على رأسها:

أ-"الموطأ " للإمام مالك ، فإنّه أيسر لاختصاره ، و قصر أسانيده ، و حسن انتقاء أحاديثه .

ب-الصحيحان .

ج- ثم يعتني سنن أبي داود و الترمذي و النسائي ، و ابن ماجة ، ضبطاً لمشكلها و فهما لخفي معانيها.[3]

د – و مـــن المســـانيد بعـــد ذلـــك : المســـند للأمـــام أحمـــد ، و مســـند أبـــى يعلـــي الموصـــلي فقد قيل : «المسانيد الأنهر ، و مسند أبى يعلي كالبحر » .

---

[1]: المرجع السابق: علوم الحديث، ص223.
[2]: المرجع السابق، مباحث في تاريخ الحديث و مصطلحه، ص 73.
[3]: المرجع نفسه، ص 74.

و-يعتني بشروح الحديثية ، و أهمها : " فتح الباري لشرح صحيح البخاري " للحافظ ابن حجر ، "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج " الإمام النووي ، وكتاب "

هـ- ثمّ يعتني بالكتب الجامعة التي تجمع الأحاديث عدّة كتب ، و بمراجع لتخريج وفقد عرفه محمود الطحان بقوله : «هو الدلالة على موضع الحديث في مصادره الأصلية التي أخرجته بسنده ، ثم بيان مرتبته عند الحاجة »[1]

النهاية في غريب الحديث " لابن الأثير ، فإنّه يعتني بالإيضاح التام لمفردات الأحاديث و لغة النبوة ، حتّى لأنه شرح مختصر لكل الحديث النبوي.[2]

[1]: المصدر السابق،فتح المغيث في علوم الحديث ، ص299

[2]: المصدر السابق، مباحث في تاريخ الحديث، ص 75.

ثانيا :علـــــم الجـــــرح و التعديـــــل

هو أهم علـم ابتدعـه المحـدثين فـي مـنهجهم و يعـد أهـم الركـائز التـي ارتكـز عليهـا . فعلم الجـرح و التعـديل ميـزان رجـال الروايـة ، يثقـل بكفتـه الـراوي فيقبـل ، أو تخـف موازينـه فيـرفض ، و بـه نعـرف الـراوي الـذي يقبـل حديثـه و نميـزه عمـن لا يقبـل حديثه.

قـال بعـض الصـوفيين لعبـد الله بـن المبـارك : **أتغتـاب ؟ قـال : « أسـكت ، و إذا لـم نبين كيف يعرف الحق من الباطل »** .

و قـال أبـو تـراب النخشـي الزاهـد لأحمـد بـن حنبـل : «يـا شـيخ لا تغتـب .فقـال لـه أحمد: « ويحك ! هذا نصيحة ليس هذا الغيبة» [1]

و قال أبو بكر بن خـلاد ليحـي بـن سـعيد : »أمـا تخشـى أن يكـون هـؤلاء الـذين تركـت حديثهم خصماءك عند الله ؟ !».

فقال : لان يكونوا خصمائي أحب إليّ من أن يكون خصمي **رسول الله صلى الله عليه و سلم** .

يقول: «لِمَ لَمْ تَذُبَّ الْكَذِبْ عَنْ حَدِيثِي ؟!».[2]

فلول ما بّدله أئمة الحـديث فـي هـذا الشـأن مـن الجهـود فـي البحـث عـن عدالـة الـرواة واختبار حفظهـم و تـيقظهم حتّـى رحلـوا فـي سـبيل ذلـك و تكبـدوا المشـاق ، ثـم قـاموا فـي النّـاس بالتحـذير مـن الكـذابين و الضـعفاء المخلطـين ، لاشـتبه أمـر الإسـلام ،واستولت الزنادقة ، و لخرج الدجالون [3].

شروط الجارح و المعدل:

يجـب أن تتـوفر فـي الجـارح و المعـدل الخصـال ، التّـي تجعـل حكمـه منصـفاً كاشـفا عن حال الراوي ،وهي :

-يشـترط فـي الجـارح و المعـدّل : العلـم و التقـوى ،و الـورع و الصـدق لأنـه إن لـم يكـن بهـذه المثابـة فكيـف يصـير حاكمـا علـى غيـره بـالجرح و التعـديل و هـو مـازال مفتقرًا لإثبات عدالته!!.

---

[1]: المرجع السابق ، منهج النقد في علوم الحديث، ص 45.

[2]: المرجع السابق، الكفاية في علم الرواية، ص 44.

[3]: ينظر: منهج النقد في علوم الحديث، نقلا عن التوسع في الجرح و التعديل و مناقشة من اعترض على المحدثين في كتاب " الإمام الترمذي و الموازنة بين الصحيحين "،ص 235-237.

قال الحافظ: « وينبغي ألاّ يقبل الجرح و التعديل إلاّ من عدل متيقظ أي مستحضر ذي يقظة تحمله على التحري و الضبط فيما يصر عنه ».

2-أن يكون عالما بأسباب الجرح و التعديل .

قال الحافظ ابن حجر في شرح النخبة «و تقبل التزكية من عارف بأسبابها لا من غير عارف لئلا يزكي بمجرد ما يظهر له ابتداء من غير ممارسة و اختبار » . [1]

3-أن يكون عالما بتصريف كلام العرب ، لا يضع اللفظ لغيره معناه ، و لا يجرح بنقله لفظًا هو غير جارح .

آداب الجارح و المعدّل :

و ثمة آداب يجب أن يتحلى بها الجارح و المعدل و عليه مراعاتها و من أهمها :

1-الاعتدال في التزكية ، فلا يرفع الراوي عن مرتبته و لا ينزل عنها . كما يقع لكثير من النّاس في عصرنا .

2-لا يجوز الجرح بما فوق الحاجة ، لأنّ الجرح شرع للضرورة ، و الضرورة تقدر بقدرها .

3-لا يجوز الاقتصار على نقل الجرح فقط فمن وجد فيه الجرح و التعديل ، لأنّ في ذلك إجحاف بحق الراوي و قد عاب المحدثون من يفعل ذلك .

-لا يجوز جرح من لا يحتج إلى جرحه ، لأن الجرح شرع للضرورة ، فما لم توجد الضرورة إليه لا يجوز الخوض فيه ، و قد شدد العلماء على من فعل ذلك ، و نبهوا على خطئه، و لكن هذا لم يُجْدِ نفعًا – و يالأسف – مع بعض الغلاة من المنتسبين إلى العلم في هذا العصر ، فقد ظنوا أن مجابهة مخالفهم بالطعن و القذف دليل على وفرة العلم و قوة القهر ، حتّى صار « من عاداتهم الخبيثة : أنّهم كلما ناظروا أحدًا من الأفاضل من مسألة من المسائل تواجهوا إلى جرحه بأفعاله ، الذاتية ، و بحثوا عن أعماله العريضة ، و خلطوا ألف كذبات بصدق واحد ، و فتحوا لسان الطعن عليه بحيث يتعجب منه كل ساجد، غرضهم منه إسكات مخاصمهم بالسب و الشتم ، و النجاة من تعقب مقابلهم . بالتعدي و الظلم يجعل المناظرة مشاتمة ، و المباحثة مخاصمة»[2].

---

[1]: ينظر: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، النهج المبتكر في شرح نخبة الفكر ، تحقيق: حازم بن محمد الشر بيلي ، الرياض: مكتبة ابن تيمية ،ط1، 2007،ص237.

[2]: ينظر: اللكنوني الهندي ، الرفع و التكميل في الجرح و التعديل،تحقيق: عبد الفتّاح أبو غدة، بيروت –لبنان: دار الفكر ،ط1، 1989، ص16-17.

بل ثبت عنه صلى الله علي لِم أنه قال :« لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالْطَعَّانْ وَ لَا اللَّعَّانْ وَ لَا الْفَاحِشِ وَ لَا الْبَذِيء»[1]

تعارض الجرح و التعديل:

و يكون تعارض الجرح و التعديل في راو واحد بأن ورد فيه الجرح و التعديل ففيه أقوال ذكرها العلماء .

الصحيح الذي نقله الخطيب البغدادي عن جمهور العلماء و صحّحه ابن الصلاح وغيرهما من المحدثين و جماعة من الأصوليين أن الجرح مقدم على التعديل و لو كان المعدلون أكثر ، « لأنّ المعدل يخبز عمّا ظهر من حاله ، و الجارح يخبز عن باطن خفي على المعدّل » .[2]

لكن هذه القاعدة ليست مطلقة في تقديم الجرح ، فقد وجد في مواطن كثيرة تقديم التعديل على الجرح و القاعدة مقيدة بالشروط الآتية :

*أن يكون الجرح مفسرا ، مستوفيا لسائر الشروط : المتمثلة في أن يصدر الجرح والتعديل ممن استوفى شروط الجارح و المعدل ، يقول اللكنوني رحمه الله في الرفع و التكميل : «يجب عليك ألا تبادر إلى الحكم بجرح الراوي بوجود حكمه من بعض أهل الجرح و التعديل ، بل يلزم عليك تنقّح الأمر فيه ، فإن الأمر ذو خطر تهويل و لا يحل لك أن تأخذ بقول كل جارح في أي راو كان »[3] .

*لا يقبل الجرح إلاّ مفسرا أي مبين السبب ، أمّا التعديل فلا يشترط تفسيره . بقول ابن صلاح في هذا الشرط: «التعديل مقبول من غير ذكر سببه على المذهب الصحيح المشهور لأنّ أسبابه كثيرة يصعب ذكرها ، فإن ذلك يحوّج المعدل إلى أن يقول : لم يفعل كذا لم يرتكب كذا ، فعل كذا ، و كذا ، فيعدّد جميع ما يفسق بفعله أو يتركه و ذلك شاق جدًا . أمّا الجرح فلا يقبل إلّا مفسرًا مبّين السبب لأنّ النّاس يختلفون فيما يجرح و مالا يجرح ، فيطلق أحدهم الجرح بناء على أمر اعتقده جرحا

---

[1]:عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي، البر و الصلة و الآداب ، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض،بيروت -لبنان : مؤسسة الكتب الثقافية ، ط1،1993، الرقم: 4704، ص 11 رواه مسلم.

[2]: ينظر: المرجع السابق، الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ، ص 123.

[3]: منهج النقد في علوم الحديث ، ص 96. نقلا عن الأيقاظ ص 115.

و ليس بجرح في نفس الأمر ، فلا بد من بيان سببه ، لينظر فيه أهو جرح أو لا، و هذا ظاهر مقرر في الفقه و أصوله »[1] .

*يقبل الجرح المجمل غير المفسر في حق من خلا التعديل منه يقول الحافظ من حجر في شرح النخبة : «فإن خلا المجروح عن التعديل ، قُبل الجرح فيه مجمل غير مبين السبب ، إذا صدر عن العارف على المختار ، لأنّه إذا لم يكن فيه تعديل كأنه في حيز المجهول ، و إعمال قول المجرّح أولى من إهماله »[2] .

2-أ لّا يكون الجارح متعصبا على المجروح أو متعنتاً في جرحه ، فلم يقبل كلام نسائي في أحمد بن صالح المصري لما بينهما من الجفاء [3] .

3-أن لا يبين المعدل أن الجرح مدفوع عن الراوي ، و يثبت ذلك بالدليل الصحيح، مثل ثابت بن عجلان الأنصاري قال العقيلي:« لا يتابع على حديثه » و تعقب ذلك أبو الحسن بن القطّان بأنّ ذلك لا يضره إلاّ إذا كثرت منه رواية المناكير ومخالفة الثقات و أقرّ ذلك الحافظ ابن حجر فقال : «و هو كما قال »[4] و هذا يدلّ على اختلاف العلماء ، يؤدّي إلى اختلافهم في الجرح و التعديل ، قال الذهبي وهو من **أهل الاستقراء التام** من نقد الرجال : «لم يجتمع اثنان من علماء في هذا الشأن قط على توثيق ضعيف و لا على ضعيف ثقة لأنّ الثقة إذا ضعف يكون ذلك بالنظر لسبب غير قادح أو الضعيف إذا و ثّق يكون توثيقه من الأخذ بمجرد الظاهر [5]

مراتب الجرح و التعديل :

***المرتبة الأولى** : و هي أعلاها شرفًا ، مرتبة الصحابة رضي الله عنهم و أرضاهم .

***المرتبة الثانية** : و هي أعلى المراتب في دلالة العلماء على التزكية ، و هي ما جاء التعديل فيها بما يدل على المبالغة ، كقولهم: أوثق النّاس ، أثبت النّاس ،

[1]: ينظر: المرجع السابق، علوم الحديث، ص 69.
[2]: ابن حجر ، شرح النخبة ، ص 20.
[3]: المرجع نفسه، علوم الحديث، ص 70.
[4]: ينظر: المرجع السابق، منهج النقد في علوم الحديث، ص101، نقلا عن هدي الساري، ص 120.
[5]: المرجع نفسه، ص 102.

وأضبط النّاس، و إليه المنتهى في التثبت ، و بما لحق به: لا أعرف له نظيرا في الدنيا ، و قولهم : لا أحد أثبت منه ، و أو من مثل فلان ، أو فلان لا يُسأل عنه.

***المرتبة الثالثة** : إذا كرر لفظ التوثيق ، إمّا مع تباين اللفظين كقولهم : ثبت حجة، أو ثبت حافظ ، أو ثقة ثبت ، أو ثقة متقن أو مع إعادة اللفظ الأول ، كقولهم :ثقة ثقة و نحوها .

***المرتبة الرابعة** : ما انفرد فيه بصيغة دالة على التوثيق ، كثقة أو ثبت أو متقن ، أو كأنّه مصحف ، أو حجة ، أو إمام ، أو عدل ضابط . و الحجة أقوى من الثقة.

***المرتبة الخامسة** : ليس به بأس ، أو لا بأس به ، أو صدق ، أو مأمون ، أو خيار الخلق . أو ما أعلم به بأسا ، أو محله الصدق .

***المرتبة السادسة** : ما أشعر بالقرب من التجريح ، و هي أدنى المراتب كقولهم : ليس ببعيد عن الصواب ، أو شيخ، يُروى حديثه ، أو يعتبر به ، أو روى عنه، أو صالح الحديث ، أو صدوق إن شاء الله ، أو أرجوا أن لا بأس به ، أو صدوق له أوهام ، أو صدوق مبتدع .[1]

«إن الحكم في أهل هذه المراتب : الاحتجاج بالأربعة الأولى منها , أمّا التي بعدها فإنّه لا يحتّج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشرطية الضبط ، بل يكتب حديثهم و يختبر ، و أمّا السادسة فالحكم في أهلها دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم [2]. و قد رأى الحافظ أن هذا التقسيم يوافق لما قاله ابن حاتم و أقره ابن الصلاح في أحكام التقسيم لمراتب التعديل*.

فلقد اتفقوا على أن كلمة "**صدوق** " لا يحتج بها بمن قيلت فيه إلّا بعد الاختبار والنظر ، ليعلم هل يضبط الحديث أولا * .

---

[1]: ينظر: المرجع السابق، منهج النقد في علوم الحديث، ص110.

[2]: ينظر: المرجع السابق، فتح المغيث في علوم الحديث، ص109.

*:لقد وجد ابن أبي الحاتم في الجرح و التعديل على مراتب أمّا عن التعديل ، فالمرتبة الأولى إذا قيل: أنه ثقة أو متقن أو تبث : يحتج به، المرتبة الثانية: إذا قيل :صدوق، أو محله الصدق، أو لابأس به ،فهو ممن يكتب حديثه و ينظر فيه، كذلك بالنسبة للمرتبة الثالثة إذا قيل له: شيخ.

*:قاله ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث،ص77،و قرره الأئمة بعده .

***المرتبة الأولى** : ويعبر عنها المجرحين بقولهم : فيه مقال ، أو أدنى مقال ، أو ضعف أو ينكر مرة ويعرف أخرى ، أو ليس بذاك ، أو ليس بالقوى ، أو ليس بالمتن ، أو ليس بحجة ، أو ليس بعمدة ، أو

مـــراتب الجـــرح

ليس بمأمون [1] ، أو بليس مرضى ، أو ليس يحمدونه ، أو ليس بحافظ ، أو غيره أوثق منه ، أو فيه شيء أو فيه جهالة ، أو لا أدري ما هو ، أو فيه ضعف ، أو لين الحديث ، أو سيء الحفظ ، أو ضُعّف ، أو للضعف ما هو . أو فيه لين "عند غير الدار قطني ، فإنّه قال : إذا قلت: لين يكون ساقطاً متروك الاعتبار و لكن مجروح بشيء لا يسقط به عن العدالة".

***المرتبـــة الثانيـــة** : و هـــي أســـوء مـــن ســـابقها ، و هـــي ، فـــلان لا يحـــتج بـــه ، أو ضـــعفوه، أو مضـــطرب الحـــديث ، أو لـــه مـــا ينكـــر ، أو ضـــعيف ، أو منكـــر . قـــال البخاري: «كل ما قلت فيه منكر الحديث فلا تحل الرواية عنه».

و لقـــد بـــيّن الســـخاوى الحكـــم فـــي هـــاتين المـــرتبتين بأنّـــه – يعتبـــر بحـــديث الـــراوي ، أي يخرج حديثه للاعتبار – و هو البحث عن روايات تقويه ليصير بها حجة .

***المرتبة الثالثة** : أسوء من سابقيها .كقولهم : فلان رُدّ حديثه ، مردود حديثه ، ضعيف جدّاً ، ليس ثقة، مطروح الحديث ، لا تحل كتابة حديثة ، لا تحل الرواية عنه .

***المرتبـــة الرابعـــة** : كقـــولهم : فـــلان يســـرق الحـــديث ، فـــلان مـــتهم بالكـــذب أو الوضـــع ساقط متروك ، ليس بثقة ، و كذا قولهم : مجمع على تركه ، مود أي هالك .

***المرتبة الخامسة** : كدجال ، كذب ، و ضـّاع ، و كذا : يضع ، يكذب ، ووضع حديثا .

***المرتبة السادسة** : ما يدل على المبالغة لأكذب النّاس ، أو إليه منتهى الكذب منبعه ، معدنه .[2]

و حكم هذه المراتـــب الأربعـــة الأخيـــرة قـــال فيـــه الســـخاوي : «أنّـــه لا يحـــتج بواحـــد مـــن أهلها و لا يستشهد به لا نعتبر به». [3]

---

[1]: المرجع السابق، فتح المغيث في علوم الحديث، ص161.
[2]: ينظر : المرجع السابق، منهج النقد في علوم الحديث، ص112-113
[3]: المرجع نفسه، ص114.

ثالثا: الرحلـــــة في طالب الحديث

يعتبـر الحـديث النبـوي ثـاني مصـدر التشـريع فـي الإسـلام ، و فـي أجـل ذلك أعطـاه العلمـاء أهميـة بالغـة ، و بـذلوا مـن أجـل الحـديث وأسـانيده كـلّ مـا فيوسـعهم ، حتـىّ رحلوا مسافات بعيـدة ، وذلـك فقـط طلبـا للحـديث و بحثـا عـن أسـانيد الحـديث ، و هـذا امتثـال لأمـر الله تعـالى و رسـوله الكـريم لقولـه تعـالى : **«فَلَوْلَـا نَفَـرَ مِـنْ كُـلِّ فِرْقَـةٍ مِـنْهُمْ طَائِفَـةٌ لِيَتَفَقَّهُـوا فِـي ٱلـدِّينْ وَ لِيُنْـذِرُا قَـوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُـوا إِلَـيْهِمْ لَعَلَّهُـمْ يَحْـذَرُونْ ».**

و قال صلى الله عليـه و سـلم : «مَـنْ سَـلَكَ طَرِيقـاً يَلْـتَمِسُ فِيـهِ عِلْمًـا سَـهَّلَ ٱللهُ لَـهُ بِـهِ طَرِيقًا إِلَى ٱلْجَنَّة » .[1]

فالرحلـة فـي طلـب الحـديث هـي إحـدى الأدوات التـي اتخـذها المحـدثين لمـنهجهم فـي التحصـيل العلمـي ، قـال ابـن الصـلاح : «و إذا فـرغ مـن سـماع العـوالي و المبهمـات التي ببلـده فليرحـل إلـى غيـره » [2]. و قـال يحـي بـن معـين : «أربعـة لا تـؤنس مـنهم رشـدًا : حـارس الـدرب ، و منـادي القاضـي ، و ابـن المحـدث ، و رجـل يكتـب فـي بلده و لا يرحل في طلب الحديث »[3].

أهداف الرحلة عند المحدثين :

1-**تحصـيل الحـديث** : لعّـل هـذا أول أسـباب الرحلـة خصوصـا فـي عهـود الإسـلام الأولى و منه جاءت رحلات الصحابة تم التابعين ، و هكذا .....

و الصـحابة رضـي عـنهم فقـد تفرقـوا فـي الـبلاد الإسـلامية و كـل واحـد مـنهم كـان يحمل علمـا عـن الرسـول صـلى الله عليـه و سـلم ، فهـم الـذين كـان الخلفـاء يرسـلونهم إلى الـبلاد دعـاة و معلمـين ، مثـل : **عبـد الله بـن مسـعود مـن العـراق ، و أبـي الـدر داء من الشـام** .... ثـمّ انتشـر علمهـم إلـى تلمـذتهم و تـابعيهم و تفـرق بيـنهم ، فاحتـاج العلماء إلـى تحصـيل الحـديث فـي صـدور حملتـه اسـتكمالا لعلـم السـنة النبويـة. و قـد ضرب المسلمون في دلك مثل عاليا من خلال الرحلة في طلب الحديث[4].

---

[1]: ابي الحسين مسلم بن القشيري النيسابوري ، صحيح مسلم ،بنر توته- الجزائر: دار الأصالة ، طبعة منقحة،2009،ص17.
[2]:ينظر: المرجع السابق، علوم الحديث، ص 145.
[3]: المرجع نفسه، ص146.
[4]: ينظر: الخطيب البغدادي،الرحلة في طلب الحديث، تحقيق نور الدين عتر،بيروت -لبنان :دار الكتب العلمية، ط1، 1975،ص 18.

-<u>التثبت من الحديث</u> :

و هذا كان مقصد أبي أيوب رضي الله عنه في رحلته من المدينة المنورة إلى مصر ليثبت من حديث سمعه من النبي صلى الله عليه و سلم لم يبق أحمد سمعه غيره وغير عقبة بن عامر.[1]

و كذلك رحلة شعبة بن الحجاج من أجل إسناد لحديث فضل الوضوء و الذكر بعده، فإنّ أبا إسحاق السبيعي الذي سمع منه شعبة هذا الحديث مدلِّس* ،ولم يكشف لشعبة عن حقيقة أمر السند ، وكان شعبة كثير العناية بتتبع المدلسين، فرحل تلك الرحلة المضنية حتّى توصل إلى نتيجة مؤسفة هي سقوط رواة من السند أحدهم مطعون فيه ،فلم يملك نفسه أن قال :" دمّر عليّ هذا الحديث ، لو صّح لي هذا الحديث كان أحبّ إليّ من أهلي و من مالي ومن الدنيا كلها " [3] ومن التثبت من الحديث أن يكون عند المحدث أحاديث يرويها فيسمع في رحلته بعض هذه الأحاديث بإسناد تلتقي مع إسناده وتتفق في صيغة المتن المروي أو معناه* أو يسمع أحاديث أخرى في معنى ما يرويه*.

---

[1]: ينظر: الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث،ص19،نقلا عن حديثه في الرحلة رقم 34-35.

*:هو نوع مهم على غاية الخطورة لما فيه من الغموض و الخفاء و قد قسم إلى قسمين:

- تدليس الإسقاط: فيه تدليس التسوية ، تدليس القطع .

- تدليس الشيوخ. أنظر منهج النقد في علوم الحديث،ص 381-385.

[3]: المرجع نفسه، الرحلة في طلب الحديث، ص 19.

*: ما يسمّى بالمتابعة: فهي أن يوافق راوي الحديث على ما رواه من قبل راو آخر فيرويه عن شيخه، أوعمن فوقه.

*: ما يسميه المحدثين الشاهد: هو حديث مروي عن الصحابي آخر يشابه الحديث الذي يظن تفرده، سواء شابهه في اللفظ و المعنى ،أو في المعنى فقط . أنظر منهج النقد في علوم الحديث، ص 318.

3- طلب العلو في السند

و العلو*هو: « قلة عدد الوسائط في سند الحديث مع اتصال السند أو يحصل العلو بأن يسمع المحدث حديثا من راو عن شيخ موجود . فيذهب المحدث إلى ذلك الشيخ و يسمعه منه ، و هكذا يقل عدد وسائط النقل في السند». [1]

و «للعلو فائدة عظيمة هي أنّه يبعد الإسناد من الخلل لأنّ كل رجل من رجاله قد يحتمل أن يقع من جهته خلل في النقل ، فإذا قلت الوسائط تقل جهات الاحتمال للخلل ، فيكون علو السند قوة للحديث »[2] .

لذلك عُنيّ المحدثون بالعلو عناية كبيرة ، و ألفوا فيه المصنفات و تجشموا لتحصيله المشقات ، حتّى رحلوا إلى الأقطار النائية سعيا وراء علو السند ، ما إن يسمع أحدهم بحديث عن محدث في عصره حتّى يرحل إليه ليسمعه منه مباشرة .

قال الحافظ أبو الفضل المقدسي:« أجمع أهل النقل على طلبهم العلو و مدحه ، إذ لو اقتصروا على سماعه بنزول لم يرحل أحد منهم »[3].

قال إمام أحمد بن حنبل : «طلب الإسناد العالي سنة عمن سلف»

قال الإمام أحمد بن حنبل : أيرحل الرجل في طلب العلو ؟ فقال : «بلى و الله شديدًا ، لقد كان علقمة والأسود يبلغهما الحديث عن عمر رضي الله عنه فلا يقنعهما حتّى يخرجا إلى عمر فيسمعانه منه»[4].

4-البحث عن أحوال الرواة :

«و ذلك لأنّ معرفة أداء الراوي للحديث كما سمعه هو المقصد الذى عليه مدار هذا العلم ، فمن أجله وضعت قواعد النقد ، فكان لا بد من تقصى أحوال الرواة و أخبارهم حتّى يتميز مقبولهم من مردودهم».[5] و هذا ما قيل في " منهج النقد في علوم الحديث "[6] : «و لولا ما بذله أئمة النقاد في هذا الشأن من جهود في البحث عن عدالة الرواة و اختبار حفظهم و تيقظهم حتّى رحلوا في سبيل ذلك

---

*: العلو : ينقسم إلى أقسام أهمها قسمين: علو مسافة بقلة الوسائط ، علو الصفة ، علو مسافة بقلة الوسائط ،ينقسم إلى ثلاثة أقسام ،ينظر منهج النقد في علوم الحديث ص359.

[1]: ينظر: المرجع السابق، الرحلة في طلب الحديث، ص 20.

[2]: ينظر : المرجع السابق، علوم الحديث، ص 231.

[3]: محمد بن طاهر المقدسي ، مسألة التسمية ، جدة ، مكتبة الصحابة، ط1، 2010،ص 49.(مسألة العلو و النزول).

[4]: المرجع السابق، علوم الحديث، ص 223، و أنظر: المستدرك على الرحلة ص92.

[5]: المرجع السابق، الرحلة في طلب الحديث، ص 21.

[6]: ص84.

وتكبدوا المشاق ثمّ قاموا في النّاس بالتحذير من الكذابين و الضعفاء المخلطين لا تشتبه أمر الإسلام واستولت الزنا دقة و لخرج الدجالون ».

ومن أسئلة الرحلة لهذا الغرض سعى الإمام يحي بن معين إلى أبى نعيم الفضل بن دكين ليختبر حفظه وتيقظه حتّى شهد له أنّه قد بلغ الغاية من ذلك»[1]

فلو أن النّاس و طلبة العلم عملوا في هذا العصر بهذين المقصدين (الثالث و الرابع) في حق مؤلفات الحديثة ، و راجعوا إلى (المؤلف) مصدر الفكرة المنشورة ، يبحثون حاله كما كان السلف يفعلون لوجدوا كثيرا من أصحاب الكتب لا يستحق القراءة له. [2]

5-مذاكرة العلماء في نقد الأحاديث و عللها:

هو فن جليل يحتاج إلى عمق النظر و تقصى الأسانيد و الروايات ، لذلك قال العلماء أنّ التعمق فيه وتحصيل الملكة العلمية لا يتم إلاّ بالمجالسة و المذاكرة و لقاء جهابذة الفن .

قال الخطيب البغدادي في كتابه الكفاية : «و لو كان حكم المتصل و المرسل واحدًا لما ارتحل كتبةُ الحديث و تكلفوا مشاق الأسفار إلى ما بعُد من الأقطار ، للقاء العلماء و السماع منهم في سائر الآفاق...».[3]

و كان الإمام أحمد بن حنبل يصلي من الليل مائة ركعة و أكثر ، فإذا زاره يحي بن معين اكتفى بالقليل من النافلة و جلس للمذاكرة مع يحي ، فقال له ابنه في ذلك ؟ فقال:« إنّ ما يفوت من النافلة يدرك ، لكن إذا فات ما عند هذا الفتى لا يدرك » [4].

و من روائع نتائج الرحلة ما أفاده الإمام الترمذي في علل الحديث من الإمام البخاري ، و هذا كتابه شاهد صدق . ما نقوله عن الإمام البخاري في معظم أحاديث الكتاب ، و ما صرح به الترمذي في -الجامع - و ما ذكر من علل الأحاديث و الرجال و التاريخ فهو ما استخرجه منة كتب التاريخ ، و أقوى رسوخا فعلى قدر كثرة الشيوخ يكون حصول الملكات و رسوخها .و الاصطلاحات أيضا في تعليم العلوم مخلطة على المتعلم حتّى قد يظن كثير منهم أنّها جزء من العلم ، و لا يدفع عنه ذلك إلا مباشرته لاختلاف الطرق فيها من المعلمين ، فلقاء أهل العلوم و تعدد المشايخ يفيده تميز الاصطلاحات بما يراه من اختلاف طرقهم فيها فيجرد العلم عنها ، و يعلم أنّها أنحاء تعليم و طرق توصيل ، و

---

[1]: أنظر خبر هذه الرحلة الطريف في المستدرك على الرحلة ،رقم 106.

[2]: لذلك نرى أن يحتاط المسلم و طالب العلم لدينه من كتاب لم يتوثق من ورع مؤلفه و رسوخه العلمي ، و أن يحرص على التلقي المباشر من العلماء الذين عرف من ورعهم و علمهم ما يجعلهم أهلا للقدوة ، فإنّ الأمر خطير ،بل جد خطير، ينظر: الرحلة في طلب الحديث، ص 22.

[3]: ينظر: المرجع السابق، الكفاية في علم الرواية، ص402-403.

[4]: ينظر: المرجع السابق، الرحلة في طلب الحديث، ص23.

تنهض قواه إلى الرسوخ و الاستحكام في الملكات و تصحح معارفه و تميزها عن سواها ، مع تقوية ملكته بالمباشرة و التلقين و كثرتها من المشيخة عند تعددهم و تنوعهم .

و هذا لمن يسر الله عليه طرق العلم و الهداية . فالرحلة لا بد منها في طلب العلم لاكتساب الفوائد والكمال بلقاء المشايخ و مباشرة الرجال ، و الله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

2-نشر العلم الذي حصّله العالم :

كثيرا ما ينبع العالم في بلد يضيق عن حمل نبوغه ، لعدم توفر الكفاءات أو لقلة اهتمام أهل البلد بهذا الفن أو الاختصاص ، فيرحل إلى مدينة تكون أوسع مجال للآراء ، فتعظم مكانته و يكثر الانتفاع بحكمته ، و لولا الرحلة لما عظم شأنه و لما كثرت ثمرات نبوغه ، و هذا الشيخ عز الدين بن عبد السلام مر عند خروجه من الشام بكرك فتلقاه . صاحبه و سأله الإقامة عنده،فقال له الشيخ :« بلد صغير عن علمي» توجه غلى القاهرة .و قد تكون رحلة العالم أو الأديب من أسباب ظهور علمه أو أدبه و انتشارهما في الآفاق .[1]

[1]: المرجع السابق، الخطيب البغدادي ، الرحلة غي طلب الحديث، ص 26.

فوائد الرحلة :

و هي فوائد عامة نضيفها إلى ما سبق من أغراض الرحلة عند المحدثين نستشير بها عزائم الشباب حتّى يتخطوا الصعاب، و تخف عليهم أعبائهم المالية و مشقاتها ، و من هذه الفوائـــــــد :

1-التمكن من الجوانب العلمية :

من المتعارف عليه أن الإنسان يتأثر ببيئته و محيطه ، و قد تتحكم فيه المألوفات التي عاش بينها ، فإذا رحل إلى بيئة أخرى ألفى مشاكل جيدة تبحث أو أراء جديدة في مسائل سبق له أن درسها ، فيتسع أفقه واجتهاده بدراسة الجديدة في مسائل أو الجديد من الآراء و كثيرا ما يؤدّي ذلك إلى تغيير في أرائه واجتهاداته بعد أن كان سار عليها زمنا لا يحيد عنها ، و هذا الفقه الشافعي برهان ساطع على ذلك ، فإن من المعروف المشهود أنّ « للإمام الشافعي مذهبان : المذهب القديم ، و المذهب الجديد و هذا الأخير يختلف في مسائل جوهرية كثيرة عن القديم ، و قد صار إليه الشافعي بعد رحلته إلى العراق ، حيث لقي الإمام محمد بن حسن الشيباني صاحب أبى حنيفة.»[1] و قد أبان العلامة ابن خلدون هذه الخاصية في فصل خاص مختصر.[2]

هو « أنّ الرحلـــة فـــي طلـــب العلـــوم و لقـــاء المشـــيخة مزيـــد كمـــال فـــي الـــتعلم و الســـبب فـــي ذلـــك أن البشـــر يأخـــذون معـــارفهم و أخلاقهـــم ومـــا ينتحلـــون بـــه مـــن المـــذاهب و الفضـــائل تـــارة علمًـــا و تعليمًـــا و إلقـــاء ، و تـــارة محاكـــاة و تلقينًـــا بالمباشـــرة إلاّ أنّ حصـــول الملكـــات عـــن المباشـــرة و التلقـــي أشـــد اســـتحكاما. **قـــال الأديـــب أبـــو بكـــر المعروف بابن بقي :**

وَلِي هِمَمٌ سَتَقْذِفُ بِي بِلَادًا نَأَتْ إِمَّا الْعِرَاقَ أَوْ الشاما

لِكَيْمَا تَحْمِلُ الْرُكْبَانَ شِعْرِي بَوَادِي الطَلْحِ أَوْ وَادِي الْخُزَامَا

وَكَيْمَا تُعَلِمُ الْفُصَحَاءَ أَنِّي خَطِيبٌ عَلَّمَ الْسَجْعَ الْحَمَامَا

وَ قَدْ أَطْلَعْتُهُنَّ بِكُلِّ أَرْضٍ بُدُوراً لَا يُفَارِقْنَ الْتَمَامَا [3]

[1]: ينظر: المرجع السابق، الرحلة في طلب الحديث، ص 24.
[2]:ينظر : ابن خلدون، المقدمة، (الفصل الرابع و الثلاثون ، من أقسام الفصل السادس) –الرحلة في طلب العلو- ،ص 378.
[3]: المرجع السابق، الرحلة في طلب الحديث، ص26.

- اتساع الثقافة العامة :

الإنسان كائن مدين بطبعه يؤثر و يتأثر ، فاحتكاكه بمجتمعات جديدة و ما لديهم من عادات و تقاليد و ثقافة و أمثال و حكم يُكسبه من كل رحلة و لقاء و فائدة أو يحفظ حكمه ،أو تقع له حادثة طريفة ، فيحفظ ذلك كله و يصبح له زادًا يجتذب إليه النّاس بالحديث عنه ، و في النّاس حسب التطلع لأخبار غيرهم و معرفة ما لم يألفوه من أحوالهم ، لذلك احتل الرحّالون مراكز الصدارة في المجالس واجتذبوا النّاس إليهم بما يحكون من أبناء رحلاتهم العلمية ، و ما يذكرون من أصول مشايخهم و أخبار أساتذتهم . و من مشاهداتهم الاجتماعية ، و لطائف الحكم و طرائف النكت التي سمعوها ، و الوقائع العجيبة التي صادفوها .[1]

4-تنمية الفضائل و الكماليات في النفس :

و قد كان غرضا يرحل إليه الراحلون ، يقصدون أهلا الفضل للتأسّي بأحوالهم وصفاتهم .

قال الإمام العالم الحافظ الزاهد أحمد بن فرح الاشبيلي في الإمام محي الدين قد صار إلى ثلاث مراتب ، كل مرتبة لو كانت لشخص لشدّت إليه الرحال : العلم ، و الزهد ، و الأمر بالمعروف و النهي عن المنكر" [2]

فالإنسان في الرحالة تتغير مألوفا ته وعاداته ، فيكتسب بمواجهة ذلك أخلاقا طيبة تغرسها الرحلة في النفس، كالصبر لكثرة ما يلقيه الرطل من متاعب بدنية وآلام نفسية لفراق الأحبة ، و مثل آداب المداراة ، فإنّ البعيد عن وطنه أشد شعورا إلى هذا الأدب ممن يعيش قوم يعرفون حسبه و مكانته ما يجعل صراحته خفيفة على أسماعهم .[3]

و هذا التلقي للفضائل من الأكابر يفتح رحاب الصدر للاختلاف. 5

[1]: ينظر : المرجع السابق، الخطيب البغدادي، الرحلة في طلب الحديث، ص27.
[2]: ينظر: شمس الدين الذهبي ، تذكرة الحفاظ، بيروت- لبنان : دار الكتب العلمية ، ط1، 1998، ص 148.
[3]: ينظر: المرجع السابق، الرحلة في طلب الحديث ، ص 28.

5- كسب صداقات جديدة خالصة :

من النعم التي يُنعم الله بها على العبد الصداقة الخالصة لوجهه فهي ألذ ما يتمتع به الإنسان في هذه الدنيا ، و قد ذكر الله تعالى من نعيم أهل الجنة أن متعهم بمحبة بعضهم البعض قال تعالى:« **وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ** » {سورة الحجر:47} .

و الرحلة وسيلة نافعة في كسب أصدقاء جدد يتعرف عليهم ، ويعرّف بهم أهل بلده ، و يتحدث عن فضائلهم و محاسنهم في مجالسه ، فيؤدي ذلك إلى تعارف الشعوب وتحابها . وقد كان المسلمون على غاية التحابب و التعاون حيث كانت البلاد الإسلامية كلها مفتوحة للمسلم ، لا تضيق به الدنيا ، و لا تعسر عليه المعيشة ، ولا ينتهي مدى جناحه على الأرض.

وهذه مصادر الأدب فيها الكثير من مراسلات الأصدقاء النثرية و قصائدهم الشعرية.[1]

وغير ذلك من فوائد في الرحلة التي تكون نقطة تحول من التجديد في الشخصية فالسفر عِبَرٌ فالراحل يرى الأفاق في أبهج منظر قال الإمام الشافعي:

تَغْرُبُ عَنِ ٱلْأَوْطَانِ فِي طَلَبِ ٱلْعُلَا ... وَ سَافِرْ فَفِي ٱلْأَسْفَارِ خَمْسُ فَوَائِدِ

فَتَفْرِيجُ هَمٍّ أَوْ اكْتِسَابُ مَعِيشَةٍ ... وَ عِلْمٌ وَ آدَابٌ ، وَ صُحْبَةُ مَاجِدِ

فَإِذَا قِيلَ فِي ٱلْأَسْفَارِ ذُلٌّ وَ مِحْنَةٌ ... وَ قَطْعُ ٱلْفَيَافِي وَ ٱرْتِكَابَ ٱلشَّدَائِدِ

فَمَوْتُ ٱلْفَتَى خَيْرٌ لَهُ مِنْ قِيَامِهِ ... بِدَارِ هَوَانٍ بَيْنَ وَاشٍ وَ حَاسِدِ

فالسفر من جملة حاجات الإنسان التي جاءت الشريعة بتنظيمها فينبغي لمن أراد السفر أن يحافظ على هدي النبيّ صلّى الله عليه وسلّم الذي جاءت السنة ببيانه ، فقد كانت أسفاره صلّى الله عليه وسلّم دائرة بين أربعة أسفار : سفر هجرته ، و سفر للجهاد ، و سفر للعمرة ، و سفر للحج و هكذا كان الصحابة،و التابعين و

[1]: ينظر: الشيخ محمد الخضر حسين ، رسائل الإصلاح ، دمشق- سوريا ، دار النوادر، ط1، 2010،ص 190، و أنظر مناظرة حول الرحلة للرمهرمزي ، المحدث الفاصل بين الراوي و الواعي ، بيروت، دار الفكر، ط3،1989،ص216 .

أتباع التابعين ، فالمحدثون أخذوا الرحلة أداة من أدواة منهجهم فقطعوا الأميال فقط طلبا في العلم و التفقه و حفظ السنة من الضياع.

كما أن للرحلة آداب يجب أن يراعيها الطالب حتى يجني ثماره وتحقق أهدافها أيا كان العلم الذي يرحل من أجله و أهمها :

-أن يقدم السماع من علماء بلده على الرحلة للآفاق

-حسن اختيار أماكن الرحلة ، بأن تكون عامرة ببعض العلماء أو الفضلاء ممن يفاد منهم.

-أن يهتم بكثرة المادة العلمية ، وكثرة المسموع ممّا ليس عنده الأسانيد و المتون .

-أن يعتني بالمذاكرة مع المحققين لتمكين التعمق في العلم.

-مراعاة الأدب العامة في السفر : وهي مطلوبة من كل مسافر خصوصا صاحب الرحلة لطلب العلم.[1]

[1]: ينظر: المرجع السابق ، الرحلة في طلب الحديث، ص29-31.

الفصل الثالث

منهج المحدثين دراسة تطبيقية

المبحث الأول: نماذج من استخدام المحدثين للمنهج التحليلي

المنهج التحليلي عند أرباب المناهج العلمية في العصر الحديث:

- **التحليل في اللغة:** عند أرباب المناهج العلمية في العصر الحديث التحليل في اللغة: مصدر للفعل (حلل)، ويأخذ منها : حل العقدة ، وهو الأصل في استعمال هذه الكلمة ، و الخروج من الشيء ، و التكفير عن الشيء ، و إرجاع الشيء إلى عناصره الأولى .[1]

أما في الاصطلاح فإن التحليل يأتي بمعنى عزل صفات الشيء أو عناصره بعضها عن بعض حتّى يمكن إدراكه بعد ذلك إدراكا واضحا .

و التحليل هو قسيم التركيب ، ويذكرهما علماء المناهج في صورة كلمتين متلازمتين تعقب إحداهما الأخرى ، فلا تركيب إذ لم يسبقه تحليل ، ولا تحليل ذا فائدة إن لم يعقبه تركيب . و التحليل و التركيب عمليتان عقليتان يقوم بهما الصغير و الكبير ، و العالم و الجاهل ، إذ هما لب التفكير الإنساني سواء أكان علميا أم غير علمي[2] و كون التحليل و التركيب من العمليات التي يمارسها الإنسان في تفاصيل حياته اليومية لا يفقدهما شيء من أهميتهما في المنهج العلمي عند المحدثين ، إذ يستخدمها غير الباحث أداة تمكنه من الولوج في ، خبايا الأشياء و مكوناتها ، التي قد لا تظهر من النظرة السطحية السريعة كما تمكنه من الربط بين الجزيئات التي قد لا تجد النظرة السطحية لها ناظما أو رابطا ، ولولاهما لما استطاع الناقد أن يقرأ ما وراء الخبر و يحلل ما وراء السطور . وبناءا على ما سبق يمكن القول بأن التحليل يمر بثلاث مراحل :

-المرحلة الأولى : تفكيك عناصر الموضوع البحث وإرجاعه إلى أصوله الأولى .[3]

-المرحلة الثانية : أعمال الفكر في هذه العناصر المفككة بحثا عن خبايا كل عنصر وخواصه.[4]

---

[1]: ينظر: أحمد زكي البدوي، المعجم العربي الميسر، مصر- القاهرة: دار الكتاب ، د.ط، د.ت، ص 204.
[2]: ينظر: محمد سليمان المشوخي ، تقنيات و مناهج البحث العلمي ، القاهرة: دار الفكر العربي، ط1، 2002، ص20.
[3]: ينظر: موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ، ترجمة :بوزيد صحراوي، الجزائر: دار القصبة ،د.ط ، د.ت، ص444.
[4]: ينظر: موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية،ص 445.

-المرحلة الثالثة : و قد تتوج هاتان المرحلتان بمرحلة ثالثة ، وهي أن يتوجه الفكر إلى النتيجة المتوصل إليها عقب التحليل بالنقد و التقويم و يتبلور التحليل في ستة أنواع مختلفة ، وذلك تبعا للموضوع الذي يتناوله التحليل ، وهذه الأنواع من : التحليل السببي البنائي ، الوظيفي ، و التحليل المقارن ، و تحليل المضمون ، والتحليل المادي التاريخي ،و التحليل الحضاري[1]. كما يمكن الحديث عن أنواع التحليل إذا نظرنا إلى الموضوع من زاوية أخرى بالنظر إلى أداة التحليل على أنّها تنقسم غلى قسمين نوعين ، التحليل العقلي و التحليل التجريبي .

و يطلق التحليل العقلي على العملية العقلية التي يقوم بها الباحث للوصول إلى بعض المعاني الجزئية الواضحة .

و تنحصر هذه العملية بالانتقال من المجهول إلى المعلوم ، و هو انتقال ذهني مجرد . أما التحليل التجريبي فهو العملية المادية التي تستخدم في عزل العناصر الأولية الحقيقية التي تدخل في تركيب إحدى الظواهر [2].

[1]: المرجع السابق ، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية ،ص 447.
[2]: ينظر: صالح اللحيدان، النقد العلمي لمنهج المحققين على كتب التراث، الرياض- السعودية : دار الوطن ،ط1، 1996 ،ص33.

نماذج من استخدام المحدثين للمنهج التحليلي :

سنذكر نموذجين من نماذج كثيرة تدل على استخدام المحدثين النوع من المناهج ، مع بيان أمثلة :

الأنموذج الأول : التحليل العقلي :

يبغي النقاد من وراء بحثهم و تنقيبهم عن أحوال الرواة الوصول إلى حقيقة كل راو من خلال العدالة و الضبط و أضدادهما ، و هم في سبيل الوصول غلى هذه الغاية يسلكون عدّة سبل ، و يأتي التحليل بثوبه العقلي أحد هذه السبل التي قد يتوصل بها إلى حال الراوي [1]. و لا بد قبل الخوض في بيان ميادين التحليل العقلي في عمل المحدثين من القول بأنّ استخدام المحدثين للعقل إنّما كان في مكان الذي يستطيع فيه العقل أن يقول كلمة فاصلة تحسم الموقف ، أما الأمور التي يجيز العقل وقوعها ، كما يجيز عدم وقوعها ، فإنّه ليس بالإمكان إقحام العقل ليكون حكما فيها ، إذ هي في أصلها من الجائزات العقلية .

فلا يحكم بواسطة العقل على أن النبي صلى الله عليه و سلم كان يأكل بيمينه ، يشرب بثلاثة أنفاس ، و تحته عدة سنوه[2] لأنّ هذه الأمور جائزة الوقوع . كما أن أضدادها جائزة الوقوع ، فالعقل يجوز أن يأكل النبي صلى الله عليه و سلم بشماله ، و أن يشرب بنفس واحد ، و أن يقتصر على زوجة واحدة . و سبيل الحكم في هذه الأمور هو صدق المخبر أو كذبه .

و في ذلك يقوم الإمام الشافعي " و لا يستدل على أكثر صدق الحديث و كذبه إلّا بصدق المخبر و كذبه ، إلا في الخاص القليل من الحديث ، و ذلك أن يستدل على الصدق و الكذب فيه بأن يحدّث المحدّث ما لا يجوز أن يكون مثله ؛ أو ما يخالفه ما هو أثبت ، و أكثر دلالات بالصدق منه " [3]

---

[1]: ينظر: أبي المعالي شكري الآلوسي، عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر، تحقيق: مجيد الخليفة ، بيروت : دار ابن حزم، ط1، 2008،ص60

[2]: ينظر: أبي المعالي شكري الآلوسي ، عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر، ص61-62.

[3]: محمد بن إدريس الشافعي ، مسند الإمام الشافعي ، الجزائر: دار الطاسيلي، د.ط ، 1989 ، ص 255.

و على ذلك فإن المجال الذي يستطيع العقل أن يحكم فيه يتناول أربعة مواطن ، عند السماع ، و عند التحديث ، عند الحكم على الرواة و عند الحكم على الأحاديث .

و فيما يخص الحكم على الرواة فإن التحليل العقلي يتناول الجوانب التالية :

أ-المرويات التي تخالف المعقول .

ب-حكم العقل برد المروي لمخالفته التاريخ

ج-حكم العقل بالرد لمخالفة المروي ما هو ثابت معلوم .

فإذا روى الراوي حديثا يخالف فيه أحاديث أخرى ثابتة صحيحة فإنّ ذلك دليل كذب أو خطأ ! إذ يستحيل أن يصدر عن النبي صلى الله عليه و سلم أمران متناقضان ولا يكون أحدهما كذبا أو خطأ ، و من أمثلة ذلك : ما روى البخاري في ترجمة ابن أبي ذئب قال لي عبد الله بن محمد ، حدثنا هشام قال حدثنا معمر عن ابن أبي ذئب عن الزهري أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال :ما أدري أغزير نبيا كان أم لا ؟ و تُبّع لعينا كان أم لا ؟ و الحدود كفارات لأهلها أم لا ؟[1]، و هذا الحديث يعارض حديثا آخر صحيحا ، و هو الحديث الذي رواه عباده بن الصامت رضي الله عنه قال : لنا عن النبي صلى الله عليه و سلم في مجلس فقال :« بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا ، و لا تسرقوا ن و لا تزنوا ....فمن وفى منكم فأجره على الله ، و من أصاب من ذلك شيئا فعوقب به فهو كفارته و من أصاب من ذلك شيئا فستره الله ، إن شاء الله غفر له و إن شاء عذبه». [2] قال الشافعي : «لم أسمع في هذا الباب أن الحدود تكون كفاره لأهلها شيئا أحسن من هذا الحديث » .[3]

و لا شك في أن هذين الحدثين خطأ ، إذ يستحيل صدورهما من النبي صلى الله عليه وسلم ، لا سيما و هما من قبيل الأخبار التي لا يدخلها نسخ أو تخصص أو تقييد ، و لذلك قال البخاري معلقا: «و لا يثبت هذا عن النبي صلى الله عليه و

[1]: عبد الرزاق بن خليفة الشاجي ، مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى ، بيروت- لبنان : دار ابن حزم ، ط1، 1998، ص20.
[2]: ابن الجوزي ، صحيح البخاري مع كشف المشكل ، تحقيق: مصطفى الذهبي ، القاهرة : دار الحديث ، د.ط، 2008، ج1، 422.
[3]: محمد بن إدريس الشافعي ،مسند الإمام الشافعي ، ص352.

سلم لأن النبي صلى الله عليه و سلم قال :« الحدود كفارة » [4] و هذا استدلال بديع من الإمام البخاري رحمه الله فقد اعتمد على الأحاديث الثابتة لرد الأحاديث المخالفة لها أو هذه المخالفة للثوابت و إن لم تك كافية في الحكم بالوضع ، لأن الراوي قد يأتي بأحاديث مخالفة للتواثب خطأ ، إلا أن الحكم بخطئه من خلال هذه المقارنة أمر لا مرية فيه . و هذا استدلال مبني على استعمال العقل استعمالا محكما ، فالناقد في هذه الحالة لا ينظر إلى أسانيد المرويات ، و لا يشترط أن يكون مطلعا على أحوال رواتها ، بل إنّ التضاد بين الأخبار كاف لذلك . [1]

الأنموذج الثاني : <u>التحليل التجريبي :</u>

من المعلوم أن التجريب أداة رئيسية من أدوات المنهج الاستقرائي ؛ و هي تقوم على ملاحظة الظاهرة موضوع الدراسة بعد تفسير بعض عناصرها للوصول غلى الحقيقة العلمية التي تنطوي عليها هذه الظاهرة . هذه الأداة يصعب استعمالها في العلوم الإنسانية ، لأنها تحتاج إلى تغير مستمر في عناصر إعادة المدروسة ، حتى يصل الباحث إلى المتغير المؤثر فيها إلا أن المحدثين استطاعوا و بسرعة تامة أن يحدد و أن أهم متغير في الراوي .لو حال الراوي من ضبط أو غفلة . و لذلك فقد عمدوا إلّا مرويات بعض الرواة الذين أرادوا امتحانهم و اختبار مدى ثباتهم على ما عندهم، و ما هو عليه من الضبط فزادوا في مرويات بعض الرواة أحاديث ليست من مروياتهم ، و هو ما يعرف بالتلقين ، و غيروا و بدّلوا أسانيد بعض الأحاديث وجعلوها لمتون غير متونها الصحيحة ، و هو ما يعرف ب : (القلب)[2] ثم جعلوا يترقبون ردة الفعل التي ستصدر عن الراوي الممتحن ، فإن فطن فهو الثبت الحافظ وإن ذهل و لم ينتبه لها فهو المغفل الذي لا يعتمد عليه .

و من الأمثلة التي تدّل على استعمال التحليل التجريبي كأداة للوصول إلى حال الراوي . ما حكاه أبو أحمد بن عدي قال: « سمعت عدة مشايخ يحكون أن أحمد بن إسماعيل البخاري قدِم بغداد ، فسمع به أصحاب الحديث ، فاجتمعوا و عمدوا إلى مائة حديث فقلبوا متونها و أسانيدها ، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر و

---

[4]: ينظر: ابن الجوزي، صحيح البخاري مع كشف المشكل ،ص310.
[1]:ينظر: عبد الرزاق بن خليفة الشاجي ، مناهج المحدثين في رواية الحديث، ص 20.
[2] :ينظر: المرجع نفسه، ص 22.

إسناد هذا المتن لمتن آخر و دفعوا إلى عشرة أنفس إلى كل رجل عشرة أحاديث و أمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري ، و أخذوا الموعد للمجلس ، فحضر المجلس جماعة أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان و غيرها من البغداديين ، فلما اطمأن المجلس بأهله، انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث فقال البخاري : لا أعرفه ، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه فمازال يُلقى عليه , واحد بعد واحد حتى فرغ من عشرته ، و البخاري يقول :لا أعرفه. فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ، و يقولون : الرجل فَهِمٌ ، و من كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز و التقصير وقلة الفهم ، ثم انتدب رجل آخر من العشرة ، سأله عن الحديث من الأحاديث المقلوبة ، فقال البخاري : لا أعرفه ، فلم يزل يُلْقَى عليه واحد بعد آخر ، حتى فرغ من عشرته ، و البخاري يقول :لا أعرفه ، ثمّ انتدب إليه الثالث و الرابع إلى إتمام العشرة حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة و البخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم البخاري أنّهم قد فرغوا ، التفت إلى الأول منهم فقال : أمّا حديثك الأول فهو كذا ، و حديثك الثاني فهو كذا، و الثالث و الرابع على الولاء ، حتّى أتى على إتمام العشرة ، فردّ كل متن إلى إسناده و كل إسناد إلى متنه ، و فعل بالآخرين مثل ذلك، وردّ متون الأحاديث كلها إلى أسانيدها ، و أسانيدها إلى متونها ، فأقرّ له النّاس بالحفظ و أذعنوا له بالفضل ».[1]

-ما رواه ابن حبّان بسنده عن أحمد بن منصور الرمادي ، إذ قال: «كنّا عند أبي نعيم نسمع مع أحمد بن حنبل ،و يحي بن معين ، قال: فجاءنا يوما يحي و معه ورقة قد كتب فيها أحاديث من أحاديث أبي نعيم ، و أدخل في خلالها ما ليس من حديثه ، و قال أعطه بحضرتنا حتّى يقرأ . و كان أبي نعيم إذا قعد في تلك الأيام للتحدث كان أحمد على يمينه و يحي على يساره ، فلما خفّ المجلس ناولته الورقة ، فنظر فيها كلها ثم تأملني ، و نظر إليها ثمّ قال و أشار إلى أحمد : أمّا هذا فأدب من أن يفعل مثل هذا، و أمّا أنت فلا تفعلن ، و ليس هذا إلى من عمل هذا ، تم رفس يحي رفسة رماه إلى أسفل السرير

[1]: ينظر: المرجع السابق، السيوطي، تدريب الراوي في شرح تقريب النووي، ص 247-248.

، و قال عليّ تعمل !فقام إليه يحي و قبله، و قال: جزاك الله عن الإسلام خيراً، مثلك من يحدث،إنّما أردت أن أجربك ».[2]

و لعلّ هذه القصة دليل واضح على استخدام المحدثين للتحليل التجريبي باعتباره عنصر مهم من عناصر المنهج التحليلي المستخدم لدى الأئمة النقاد للوصول إلى الأحكام الصحيحة على الرواة أو قد برع المحدثون في استخدامه ، بل و أنشئوا علوما تساعدهم على إتقانه ، علم التلقين ، و علم القلب ، و هناك أنواع أخرى من التحليل ، كتحليل الوثائق و تحليل صيغ الأداء ، و التلقي و تحليل سلوكيات الراوي ، وغيرها مما اقتصرنا على نوعين لتمام التشابه بينهما و بين أنواع التحليل عند علماء المناهج .

[2]: ينظر: الحاكم النيسبوري ، المستدرك على الصحيحين ، تحقيق: الدمرداش محمد، بيروت – لبنان : العصرية، ط3، 2002،ص 231.

المبحث الثاني: نماذج من استخدام المنهج المقارن

ثانيا : المنهج المقارن :

– التعريف بالمنهج المقارن عند أرباب المناهج العلمية في العصر الحديث المقارنة في اللغة ، مصدر من الفعل الرباعي المزيد قارن يقارن مقارنة و أصلها ثلاثي من الفعل قَرَنَ و تأتي بمعنى المصاحبة و الملازمة .[1]

–في الاصطلاح ، فان المقارنة هي العملية التي يقوم فيها الباحث ببيان أوجه الاتفاق و التشابه أو الاختلاف و التعارض بين القضية أو القضايا موضوع البحث.

و المنهج المقارن هو مقابلة الأحداث و الآراء بعضها ببعض لكشف و تبيان ما بينهم من وجود التشبه علاقة أو علاقة . فالمنهج المقارن يقوم بدراسة العديد من الظواهر و المشكلات في العلوم الأخرى . كما يتيح هذا المنهج التعمق و الدقة في الدراسة و التحكم في المواضيع المقارنة و إظهار أوجه التشبه و الاختلاف بينهما.[2]

و منهج المقارنة من المناهج الأصيلة في الفكر البشري ، و هو من المناهج التي لم تدرس بشكل معمق ، بل إن كثيراً من تكلموا عن المناهج أغفلوا هذا المنهج ، مع أن المقارنة فطرة بشرية ، فضلا عن أنّها منهج أصيل في الفكر السليم ، فالإنسان بطبعه يقارن بين الأشياء و يوازن حتّى يستطيع بعد ذلك أن يتخذ قرار صحيح .[3]

و هذا المنهج أصيل في المنهج النقد عند المحدثين ، بل إن بعض العلماء قد جعل عمل المحدثين يقتصر على ذلك .

و تنقسم المقارنة على نوعين :

المقارنة العامة و المقارنة الخاصة و لا بد توفر شرطين اثنين حتى تكون المقارنة علمية ، و هما:

---

[1]:ينظر:المرجع السابق، أحمد زكي بدوي،المعجم الميسر ، ص 731.
[2]: ينظر: أحمد سليمان المشوخي، تقنيات و مناهج البحث العلمي ، 33.
[3]: المرجع نفسه، ص 34.

الاشتراك : إذ ينبغي للقضيتين أو القضايا الخاضعة للمقارنة أن تعرف الأشكال نفسه، سواء على المستوى المنهجي ، أو المستوى الموضوعي . و ذلك كالمقارنة بين منهجي مفسرين أو بين منهجي محدثين فلا بدّ من وجود الأساس الذي تبنى عليه ركائز المقارنة في كل أجزاء الموضوع التي يتركب منها! إذ لا يعقل مثلا أن نبحث عن مقارنة بين الأصوليين و المحدثين في استعمال القياس ، لأن أحد جانبي المقارنة مفقودة و هو القياس عند المحدثين [1]

-المقابلة التزامنية : في الوقت نفسه الذي يذكر فيه مثلا السالب هنا يورد الموجب هناك لا براز التقابل في الوقت ذاته، و ذلك أشبه ما يكون بعمل المحقق الذي يقابل النسخ الخطية فيورد عنها ملاحظات تزامنية ن فهو يورد الاختلافات الحاصلة بين النسخ في موضوعها المناسب ، و لا يصح أن يجمع كل اختلافات النسخ في موضوع واحد ، و يتحدث عنها معا في وقت واحد ، و يتحدث عنها معا في وقت واحد.[2]

-استخدام المحدثين للمنهج المقارن

سنذكر ، نموذجين لاستخدام المحدثين لهذا النوع من المناهج أحدهما يبين استخدامهم للمقارنة على صعيد الرواة ، و الآخر يوضح استخدامهم للمقارنة على صعيد المرويات .

الأنموذج الأول: المقارنة بين مرويات الشيوخ:

يعمد النقاد إلى حديث من يريدون تبين حاله فيعارضونه بحديث الثقات الحافظ ، لينظروا أيوافقهم أم يخالفهم ن فإن يوافقهم و غلبت عليه المخالفة فهو الذي ترد روايته .

و يقول ابن الصلاح: «يعرف كون الراوي ضابطا بأن نعتبر روايته برواية الثقات المعروفين بالضبط والإتقان ، فان و جدنا روايته موافقة و لو من حيث المعنى لروايتهم ، أو موافقة لها في الأغلب ، والمخالفة لهم عرفنا حينئذ كونه ضابطا تبثا، وإن وجدناه كثير المخالفة لهم عرفنا اختلال ضبطه و لم نحتج بحديثه» .[3] و هذا الذي نتحدث عنه قد يولد إشكالا في نفوس بعض النّاس ، فكيف يحكم النّقاد

[1]: ينظر : المرجع السابق، علوم الحديث، ص 131.
[2]: المرجع السابق، النقد العلمي لمنهج المحققين على كتب التراث، ص 50.
[3]: المرجع نفسه، ص51.

على حال الرّواة اعتماد على المقارنة ، و هذا الرّاوي ، الذي يقارن به كيف ثبت أنّه أصل يقارن به أوّل ، حتّى صار يقارن حفظ غير بحفظه ؟ و الجواب هو أنّ الأئمّة النّقاد جعلوا الشّيوخ المتفق على حفظهم وإتقانهم لمروياتهم أساسا للمقارنة و ذلك بعد ان درسوا أحاديثهم فوجدوها موافقة لأحاديث غيرهم من الشّيوخ [1]

و بعبارة أخرى فانّ المحدّثين قاموا بعمليّة مقارنة للمرويّات كلّ شّيخ على حدا ، تمّ وسّعوا الدائرة شيئا فشيئا ، فمن وجدوا ، أنّه يوافق أغلب من التلامذة جعلوه أصلا يقارن به ، و من وجدوه يكثر من المخالفة لم يولّوه هذه الرّتبة ، و هذا ليس على إطلاقه ، فقد يجدون أنّ بعض كبار المتقنين قد أخطأ في شيخ معيّن أو زمان معين أو مكان معين، و لذلك أخرجوا هذا الصنف من دائرة أن يكون أصلا يقارن به في هذه الحالات الخاصّة . [2]

أمّا أن يكون مصدر كونه أصلا لأنّ ما يقارن به نابعا من موافقته للأصول الثابتة كالقرآن ،أو السنة الثابتة ، أو المقاصد و الأصول الشّرعية ، فهو أمر بعيد ، لأن كثير من الأحاديث التي تروى و هي موافقة للكتاب أو السّنة مردودة عند المحدّثين ، بل إنّ مبدأ عرض السّنة على بقية مصادر التّشريع من الأمور المرفوضة عند المحدّثين ، فضل عن أن تصير الموافقة للأصول سببا لاعتلاء أصحابها أعلى رّتب النّقدية .

و قد ألمح ابن أبي حاتم إلى هذه الفكرة ، فقام بترجمة واسعة لكبار المحدّثين من أمثال ، شعبة و ابن مبارك ، و مالك ، و يحي بن سعيد القطّان ، و عبد الرحمان بن مهدي ، و أحمد حنبل ، و ابن معين ، و ابن المديني ، ليشير إلى أن هؤلاء هم المراجع التي يصار إليها عند الاختلاف ، و بهم يقاس غيرهم [3]

قد سبقه إلى هذه الالماحة مسلم بن الحجاج صاحب الصحيح ، فقام بترتيب الأحاديث كتابه وفق وثوقيّة الرّواة ، فمن كان أوثق جعله أولا ، و من جاء بعده في الحفظ و الوثوقيّة جعله تاليا .

و كثيرا ما كان يقدّم الأوثق ، ثم يثني ما يوافقه بعده ، مشيرا إلا أنّ هذه الموافقة تنفعه في بيان ثقته أيضا إذ موافقة الثّقات هي المقياس الأساس في الحكم على الرواة [4]

---

[1]: المرجع السابق ،حمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ،الخلاصة في معرفة الحديث شرحه ، ص 133.

[2]: ، حمزة عبد الله ، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدّثين النّقاد، بيروت – لبنان : دار الفكر المعاصر ، د . ط ، د . ت ص 100 .

[3]: ينظر: مصطفى حلمي ، منهج علماء الحديث و السّنة في أصول الدّين ، بيروت – لبنان : مؤسسة الرّسالة ناشرون ، د.ط ،د.ت، ص 30 .

[4]: ينظر : صحيح مسلم، ص8.

و هذا المنهج المقارن الذي تحدّث عنه ابن الصّلاح من المناهج الأصلية التي أرسى قواعدها الأئمّة النّقاد مند أوّل عهدهم بالعمليّة النّقدية . و قد بيّن التزامهم بذلك إمام الجرح و التّعديل يحي بن معين ، فقد سأله إسماعيل بن عليه : " كيف حدّيثي ؟ قال ، أنت مستقيم الحديث ، قال فرأيناها مستقيمة ، قال : فقال الحمد لله .

و قد أعمد على هذا المنهج بقوله ربما عارضت بأحاديث يحي بن يمان أحاديث النّاس ، فما خالف فيها ضربت عليه ، و قد ذكرت لوكيع شيء من حديثه عن سفيان ، فقال :« وكيع ، ليس هذا سفيان الذي سمعنا نحن منه». [1]

و لقد كان المنهج المقارن سائد بين كلّ من الشّيوخ و التلاميذ ، حتى لقد جرأت شهرة هذا المنهج وانتشاره بعض التلامذة أن يعترضوا على مشايخهم ، فيردّوا عليهم ما يرون أنه يخالف ما رواه غيرهم من الثّقات . و لم يكن فعلهم هذا موضوع استهجان أو قدح من أحد ، فهذا سفيان بن عينة يروي حديثا سمعه من الزّهري قال : أخبرني عروة عن عائشة رضي الله عنها أنّه سمعها تقول:« جاءت امرأة رفاعة القرظي إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم » ، ينتظر أحد السامعين من التلامذة حتى ينتهي الشّيخ من الإملاء ، يبتدره معترضا بأن مالكا لا يرويه عن الزّهري ، إنّما يرويه عن المسور بن رفاعة فيردّ سفيان بأنّه قد سمعه من الزّهري .[2]

و إذا لاحظنا كثرة روّاة الحديث ، شّيوخا و تلامذة من جهة ، و الرّوابط العلميّة التي كانت تجمعهم من جهة أخرى ، استطعنا أن ندرك سهولة مقدار الجهد العظيم الذي بذله النقاد في عمليّات المقارنة التي كانوا يقومون بها.

الأنموذج الثاني : مقارنة رواية و الحديث واحد في أزمنة مختلفة :

يستدلّ النقاد على حفظ الرّاوي و ضبطه بثباته على صفة واحدة في الرّواية ، فانّ من تبث على صفة واحدة في الرّواية فهو تبث على صفة واحدة في الرّواية فهو الثبت و الحجّة ، كما يستدلّون على ضعف الراوي و تخليطه باضطرابه في رواية الحديث الواحد فان رواه مرة موصولا ، و مرة أخرى مرسلا ، و تارة أخرى عن شيخ أخر ، و غير ذلك من أوجه الاضطراب ، فهو المضطرب ، و قد ستدلّون بهذا الاضطراب على كذبه أو ضعف حفظه ، حسب ما يحتفُّ بالمسألة من قرائن.[3] و يتوصل النّقاد إلى أنّ الرّاوي ثابت في روايته للحديث الواحد على صفة واحدة ، و إن تعدّدت الأزمنة أو أنّه

[1]:ينظر :المرجع السابقّ: النيسبوي ، المستدرك على الصحيحين، 110.
[2]: ينظر:صحيح مسلم، ص6.
[3]: ينظر : عبد الرزاق بن خليفة، منهج المحدثين في رواية المعنى ، ص100.

مضطرب بروية تارة على وجه ، و تارة على وجه آخر ، إنّما يتوصلون إلى ذلك بمقارنة المروي نفسه في أزمنة مختلفة . و استعمال النقاد لهذا النّوع من المقارنة ينسجم مع مقتضيات العقول السليمة فان العقل السّليم يقضي بأن ما يحدّث بحديث واحد في أزمنة مختلفة ، ينبغي أن يسوقه سياقة واحدة في كلا الزّمنين ، وعدّ فعله به ضرب من ضروب الكذب ، إلاّ إن كان لديه سبب مقنع لذلك .[1]

و لّعل أول حادثة و صلتنا تحكي ، استخدام هذا المنهج ما رواه عروة بن الزّبير عن خالته عائشة أمّ المؤمنين رضي الله عنهما ، فقد روى الإمام المسلم سنده إلى عروة بن الزّبير قال :«قالت لي عائشة : يا ابن أختي ، بلغني أنّ عبد الله بن عمرو مارّ بنا إلى الحج ، فالقه فسأله ، فانّه قد حمل عن النبي صلى الله عليه وسلم علما كثيرا قال: فلقيته فسألته عن أشياء يذكرها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال: عروة فكان فيما يذكر أنّ النّبي صلى الله عليه سلم قال: «إنّ الله لا ينتزع العلم من الناس انتزاعا لكن يقبض العلماء ، فيرفع العلم معهم ، و يبقى في الناس رؤوسا جهّالا ، يفتونهم بغير علم فيضلّون ويُضلّون ». قال عروة : فلمّا حدثت عائشة بذلك أعظمت ذلك و أنكرته ، قالت أحدثك أنّه سمع النّبي صلى الله عليه وسلم يقول هذا ، قال عروة حتّى إذا كان قابل قالت له : إنّ ابن عمرو قد قدم، فالقه ، تم فاتحه حتى تسأله عن الحديث الذي ذكره لك في العلم ، قال فلقيته فسألته ، فذكره لي نحو ما حدّثني به في مرّته الأولى . قال عروة : فلمّا أخبرتها بذلك ، قالت ما أحسبه إلاّ قد صدق أراه لم يزد فيها شيئا و لم ينقص ».[2]

فقد استدلت عائشة رضي الله عنها على متانة حفظ عبد الله بن عمرو بمقارنة حديث واحد في سنتين ، فكان إيراده للحديث نفسه ، بالسّياقة نفسها في زمنين دليل على تثبّته و لم يكن استخدام هذا المنهج حكم على السّيدة عائشة رضي الله عنها ، بل لقد استخدمه حتى من لم يكن من الأئمّة النّقاد ، فهذا مروان بن الحكم يمتحن الصحابي الجليل أبا هريرة رضي الله عنه ن فسأله عن أحاديث سبق له أن سأله عنها قبل عام ، ليرى أيثبُت أم يتلوّن .

روى أبو الزعيزعة كاتب مروان بن الحكم :« أن مروان دعا أبا هريرة ، فأقعدني خلف السّرير ، و جعل يسأله ،و جعلت أكتب ، حتى إذ كان عند رأس الحول ، دعا به ، فأقعده وراء الحجاب ، فجعل يسأله عن ذلك ، فما زاد ، و لا نقص ، و لا قدم و لا أخر ».[3]

---

[1]: المرجع نفسه، مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى ، ص101.
[2]: المرجع السابق، صحيح مسلم ، ص93.
[3]: المرجع السابق ، صحيح بخاري ، ص 200

و من ذلك أيضا أن هشام بن عبد الملك سأل الزهري أن علي على بعض ولده شيئا من الحديث ؟ فدعا بكاتب ، فأملى عليه أربعمائة حديث فخرج الزهري . فخرج الزهري من عند هشام فقال (أي هشام): أين أنتم يا أصحاب الحديث ، فحدثهم بتلك الأربعمائة ، ثم لقي هشاما بعد شهر أو نحوه ، فقال للزّهري : إنّ ذلك الكتاب قد ضاع فقال : لا عليك ، فدعا بكتاب ، فأملاها عليه، ثم قابل هشام بالكتاب ، الأول فما غادر حرفا واحد»[1]

و هذا شعبة بن الحجّاج يشير إلى هذا المنهج فيقول :« ما رويت عن الرجل حديثا واحد ، لا أتيته أكثر من مرّة . و الذي رويت عنه عشرة أحاديث أتيته أكثر من خمسين مرة ، و الذي رويت عنه مائة حديث أتيته أكثر من مئة مرة إلاّ حيّان البارقي ، فإني سمعت منه هذه الأحاديث ثم عدت إليه فوجدته قد مات».[2]

و من هنا ندرك أهمّية منهج مقارنة مرويّات الرّاوي الواحد في أزمنة مختلفة ، إذ أنّ هذه المقارنة هي السّبيل الواحد لمعرفة ثبات الرواة أو اضطرابهم ، و لولاها لما استطاع النّقاد بيان رتب الرّواة في هذا المجال و لما استطاع معرفة ثبات الرّاوي من اضطرابه.

[1]:الرجع السابق، مناهج المحدثين رواية الحديث بالمعنى، ص 105.
[2]:المرجع السابق،سنن الترمذي ، رقم: 4376.

المبحث الثالث: نماذج من استخدام المحدثين للمنهج الاستقرائي

ثـــــالثـــــا : المنهـــــــج الاستقرائي

التعريف بالمنهج الاستقرائي عند أرباب المناهج العلمية في العصر الحديث :

الاستقراء في اللّغة يأخذ أحد معنيين ، القصد نحو الشّيء ، و التّتبّع[1].

أمّا الاستقراء في الاصـــطلاح فـــإنّ تعريفـــه يظهـــر مـــن خـــلال النّظـــر فـــي أنواعـــه، و هـــو في نـــوعين : الاســـتقراء التّـــام ،و الاســـتقراء النّـــاقص . أمّـــا الاســـتقراء التّـــام ، فهـــو الّـــذي يقوم علـــى اســـتقراء جميـــع الجزئيـــات التـــي يتوصّـــل منهـــا إلـــى القـــانون العـــام أو المبـــدأ الكّلي الذي يشـــملها . و هـــو الاســـتقراء يقينـــي لأنّـــه يقـــوم علـــى الاســـتقراء لكـــل جزئيـــات الموضوع البحث ، سواء كانت هذه أجناسا ، أنواعا أو أفرادا .

أما الاســـتقراء النـــاقص ، فهـــو الاســـتقراء الـــذي يقـــوم علـــى تتبّـــع بعـــض الجزيّئـــات فقـــط و الانتقال من الحكم عليهـــا إلـــى الحكـــم الكلّـــي يقـــوم علـــى تنـــاول النّـــوع أو الجـــنس الـــذي تندرج تحته هـــذه الجزيّئـــات ، فهـــو انتقـــال مـــن الحكـــم عليهـــا إلـــى الحكـــم كلـــي يتنـــاول النوع أو الجـــنس الـــذي تنـــدرج تحـــت هـــذه الجزيئـــات ن فهـــو انتقـــال مـــن معرفـــة جزئيّـــة إلى معرفة كلّيـــة عـــن طريـــق التّعمـــيم . و هـــذا الاســـتقراء اســـتقراء غيـــر يقينـــي ، لأنّـــه لا يقوم بدراسة كـــل الجزئيّـــات و إنّمـــا يـــدرس بعضـــها و يعمّـــم الحكـــم علـــى بعضـــها الآخـــر [2].

نماذج من استخدام المحدّثين للمنهج الاستقرائي :

- الأنموذج الأوّل : استقراء تلامذة الراوي :

لا بدّ للنقاد لكي يحكـــم حكمـــا دقيقـــا علـــى الـــرّاوي مـــن أن يقـــوم بمســـح شـــامل و اســـتقراء تام لتلامذة الرّاوي ، فذلك هـــو الطّريـــق الوحيـــد للحكـــم علـــى ضـــبطه ، فـــإذا مـــا قـــام بهـــذا الاســـتقراء ، وتحصـــل عنـــده بعـــده إحصـــاء دقيـــق لكـــل تلامذتـــه، اســـتطاع بعـــد ذلـــك أن ينتقل إلى الخطوة التّالية فالعملية النّقدية .

---

[1]: ينظر: لابن منظور، معجم لسان العرب ، ص 22

[2]: ينظر : ت حمد سليمان المشوخي ، فنيات و مناهج البحث العلمي ، ص 44 .

«فقد كان النّقاد يقومون بهذا الاستقراء و يتحرّون فيه الاستيعاب ، عن طريق الحصد و ضبط العدد . و من أمثلة ذلك ما ذكره عبد الله بن أحمد قال : أملي على أبي ، فقال : هذه تسمية من روى عن عمر بن الخطّاب من أهل مكّة ثم عدّهم فبلغوا خمسة تلامذة ،ثم قال و من أهل المدينة ، فعدّهم فبلغوا ستة و خمسين تلميذا تم قال و من روى عن عمر من أهل البصرة فعدّهم فبلغوا خمسة و أربعين تلميذا ثم ذكر تلامذة عثمان و علي رضي الله عنهما جميعا». [1]

و لاستقراء تلامذة الرّاوي فوائد عدّة ، و هي ذات صلة وثيقة بالعلمية النّقدية ، و من هذه الفوائد اكتشاف كذب بعض التلامذة على بعض الشّيوخ وزال الجهالة عن الشّيخ أو ثبوتها و تصنيف تلامذة الشّيخ على المراتب و معرفة الاتصال و الانقطاع على حديث الرواة .[2]

و هذا الاستقراء مهمّ من أجل التّحري و الّضبط .

- الأنموذج الثاني : استقراء مرويّات الرّاوي

استقراء مرويّات الرّاوي من مهمّات عمل النّاقد التي ينبغي أن يوليها مزيد عناية واهتمام ، لأنّ الناقد يتوصّل إلى نتائج مهمّة ذات صلة و وثيقة بالحكم على الّراوي من خلال عدد المرويّات . و استقراء النّقاد لمرويّات الرّواة يدور في إطارين اثنين استقراء عام لكلّ مرويّات الرّاوي.

استقراء خاص لنوع معيّن من المرويّات :

ففي الإطار الأوّل و هو استقراء عام لكلّ مرويّات الرّاوي يقوم النّاقد بمحاولة استيعاب المرويّات الرّاوي محل البحث جميعها . و كثيرا ما كانت تصدر أحكامهم بعد هذه العمليّة الاستقرائية على شكل أرقام محدّده ، فيقولون فلان روى كذا حديثا . و لم يروي فلان إلاّ كذا من الأحاديث ، و غيرها من هذه العبارات المشابهة [3] و ما ذلك إلا لأنهم قاموا بهذه العمليّة الاستقرائية لمرويّات الرّاوي ، فأنتجت أبحاثهم هذه الأعداد الدقيقة ومن أمثلة على ذلك :

---

[1]: ينظر: محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ،الخلاصة في معرفة الحديث و شرحه ، بيروت – لبنان: دار المعرفة ، د . ط ، د . ت ، ص 20.

[2]:ينظر : المرجع نفسه، ص22.

[3]:ينظر:المرجع نفسه، محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ، الخلاصة في معرفة الحديث و شرحه ، ص 23.

قال و كيع عن يزيد بن أبي صالح « كان دبّاغًا ، و كان حسن الهيئة ، عنده أربعة أحاديث ».

-قال ابن الجنيد ليحي بن معين « آدم بن علي و جبة بن سحيم عندك واحد ؟ قال: آدم ثقة ، و ما أرى يُروى عن كليهما عشرون حديثا » . [1]

ففي هذين المثالين إستقرأ النّقاد جميع أحاديث الرّواة محلّ البحث ، ثم صرّحوا بعدد مرويّات كل منهم ، وهي إن اقتصرت في النتيجة التي صرّح بها على ذكر إحدى نتائج البحث و هي ذكر عدد المرويّات إلا أنّها دليل على أن النّاقد قد قام بعمليّة استقراء تامّة لكلّ المرويّات ، و استقراء النّقاد لمرويّات الرّواة يدور في إطارين اثنين استقراء عام لكلّ مرويّات الرّاوي، استقراء خاص لنوع معيّن من المرويّات :

ففي الإطار الأوّل و هو استقراء عام لكلّ مرويّات الرّاوي يقوم النّاقد بمحاولة استيعاب المرويّات الرّاوي محل البحث جميعها . و كثيرا ما كانت تصدر أحكامهم بعد هذه العمليّة الاستقرائية على شكل أرقام محدّده ، فيقولون فلان روى كذا حديثا . و لم يروي فلان إلاّ كذا من الأحاديث ، و غيرها من هذه العبارات المشابهة [2] و ما ذلك إلّا لأنّهم قاموا بهذه العمليّة الاستقرائية لمرويّات الرّاوي ، فأنتجت أبحاثهم هذه الأعداد الدقيقة ومن أمثلة على ذلك :

قال و كيع عن يزيد بن أبي صالح :« كان دبّاغًا ، و كان حسن الهيئة ، عنده أربعة أحاديث ».

-قال ابن الجنيد ليحي بن معين: « آدم بن علي و جبة بن سحيم عندك واحد ؟ قال: آدم ثقة ، و ما أرى يُروى عن كليهما عشرون حديثا » .[3]

ففي هذين المثالين إستقرأ النّقاد جميع أحاديث الرّواة محلّ البحث ، ثم صرّحوا بعدد مرويّات كل منهم ، و هي أن اقتصرت في النّتيجة التي صرّح بها على ذكر إحدى نتائج البحث و هي ذكر عدد المرويّات إلا أنّها دليل على أن النّاقد قد قام بعمليّة استقراء تامّة لكلّ المرويّات ، و لا بد أنّه قام أيضا بمقارنة هذا الكل

[1]: ينظر: المرجع السابق، النيسبوري ، المستدرك على الصحيحين، ص 110.
[2]: ينظر: المرجع السابق، الخلاصة في معرفة الحديث و شرحه ، ص23.
[3]: ينظر: المرجع السابق، المستدرك على الصحيحين، ص 110.

بمرويات النقاد المتقنين ، و من تم فإن حكمه على الراوي نابع عن إدراك كلي لجوانب موافق النقاد و مخالفتهم وهذا ما يعطي هذا الإحصاء لمرويات الراوي أهمية بالغة أما في الإطار الثاني هو استقراء خاص لنوع معين من المرويات ففيه يتوجه عمل الناقد إلى نوع مخصص من مرويات الراوي محل البحث، فقد يتوجه عمل الناقد إلى مروياته عن شيخ معين ، أو مروياته عن شيخ ، بكيفية معينة ،و قد يتوجه عمله إلى استقراء روايات الرواة لحديث بعينه . وهو يبغي مكن وراء ذلك إما معرفة ضبطه عن شيخ بعينه بعيدا عن حكمه العام ،و قد يبغي الكشف عن حكم الحديث الذي يجمع طرقه .[1]

بحث في هذا الإطار من ضرورات العمل النقدي عند المحدثين ولا يغني الحكم العام عن الحكم الخاص شيئا ، فرب راو أتقن حديث شيخ و غلط في غيره من الشيوخ ، و رب راو ضُعف في شيخ مع ثقته و جلالته في باق الشيوخ .

و قد اشتهر عند المحدثين استقراء حديث التلامذة عن شيخهم ، حتّى إذا أرادوا معرفة صدق تلميذ من كذبه سألوه عن عدد مروياته عن شيخ يشتركون معه في الأخذ عنه ، فإن جاء بعدد موافق لما عندهم عدّوا ذلك قرينة صدقه ، و إلّا كذبوه و من ذلك أنّ أبا داود قال: دخل البصرة ، كان داود سئل: كم حدث أيوب عن عكرمة ؟ كم حدث خالد عن عكرمة؟ « ثمّ علّق عن ذلك قائلا: يعني يخرج كما أخرجنا »فجعل ذلك دليل صدقه في سماعه عن شيوخه المذكورين .

و كثيرا ما كان النقاد يعبرون بشكل عددي عن مرويات فلان عن شيخه الفلاني ومن أمثلة ذلك :

قال العقيلي : «عند ابن عيينة عن بُليد أربعة أحاديث : «مثل الجليس الصّالح»، «و المؤمن للمؤمن كالبنيان » ، «واشفعوا إليّ لتأجروا »، «والخازن الأمين » .

-قال أحمد : « سمع عباد بن العوّام من ابن أبي نجيح حديثا واحد و سمع من واصل مولى أبي عيينة حديثا واحد » .

[1]: ينظر : المرجع السابق، مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعنى ، ص 32.

ففي هذين المثالين توجّه عمل الناقد إلى استقراء مرويّات الرّاوي عن شيخ بعينه . الأمر الذي يساعده في تصنيف الرّواة وفق طبقات كما يساعده في الكشف عن أخطاء الرّواة فيما إذا حدّث أحدهم عن هذا الشّيخ ما ليس من حديثة.[2]

و بهذا يظهر جليّا استخدام المحدثين الاستقراء في أبحاثهم ، بل و قيام أبحاثهم على هذا المنهج و أخويه .

بعد أن طوّفنا في رحلتنا في إثبات أسبقية العمل النقدي عند المحدّثين في مجال المنهجيّة العلميّة ، لا بدّ من أن نبين التزام النّقاد بهذه المناهج أمر تقتضيه طبيعة أبحاثهم النقدية إذ لو خلت أبحاثهم من ذلك لكانت شهيا و هوى ، أكثر منها بحثا علميا ، و ما سلّم به العدو قبل الصديق من أن العكس صحيح فيه ، فلا الهوى هو الحاكم و لا التشهي هو المرجع بل الوصول على الحق و الصواب ، و لو لا ذلك لما وجدنا الناقد يطعن في أبيه و أخيه و عشيرته التي تؤويه ، إن كان ذلك هو الحاصل ما أوصلته أبحاثه إليه ، و هذا يعطي العملية النقدية لبوسا مهيبا من الوثوقية ترقى إلى مراتب اليقين ، أو تكاد.

و نستطيع من خلال هذه الدراسة أن نستنتج أن المحدّثين كانوا السّابقين في استخدام مناهج البحث في دراستهم ، و كانت أبحاثهم في الجرح و التّعديل في ميدانه التطبيقي ملتزمة بذلك ، و هم بذلك يعدّون أول من أسّس لهذا العلم الأمر الذي ينقض دعوى السّبق الغربي في ابتكار علم المناهج ، إذ و جدنا أن المحدّثين كانوا يلتزمون بمنهجية ، البحث العلمي في دراستهم ، قبل الظهور "بيكون" دوره في صوغ المناهج .

و هذا الذي سبق أن قررناه لا يعني أن هذه المناهج كانت تدرس في أسسها النظرية.

[2]: ينظر: المرجع نفسه ،ص96

خاتمة

و في الأخير نقول أنّ أهمّ الثمار التي جنيناها من هذا البحث تتمثّل في :

1- رغم تنوع مناهج المحدّثين و اختلاف أساليبهم و طرقهم ،إلّا أنّهم اتّفقوا على مبادئ و مناهج لم يحيدوا عنها ،و رغم أنّهم لم يدّونوا تلك المناهج أو يسطّروها في كتبهم ، إلّا أنّهم ورّثوها عمليّا لطلابّهم ومن أتى بعدهم ، فصارت تلك المناهج سمة للمشتغلين بهذا الفنّ الجليل ، يأخذه اللّاحق عن السّابق ، وهذا لم ينفي وجود مناهج خاصّة لكلّ إمام منهم ، التزم بها وسلكها في مرويّا ته أو مصنّفاته .

2- كانت بداية التّدوين و التّصنيف في زمن التّابعين ، وكان أوّل من صنّف في الإسلام ابن جريج،مالك وقيل مالك بن أنس صاحب "الموطأ" ، وقيل الرّبيع بن الصبيح ، ثمّ جاء البخاري و مسلم و الدرامي وأبو داود و النسائي و ابن ماجه و أحمد بن حنبل ، فكان لكلّ منهم طريقة و منهج في جمع السنّة وتصنيفها.

3- يتفاوت منهج الأئمّة المحدّثين في نقدهم للرّواة أو المتون، بحسب ما ارتضى كلّ واحد منهم من قواعد لذلك، سواء كان ذلك في الجرح أو التّعديل ، فمنهم من وضع ضوابط شديدة في الجرح و التّعديل معا و العكس من ذلك.

4- مناهج المحدّثين شيء ملازم مقارن و مصاحب للسّنّة النّبوية في كل أدوارها و جميع مراحلها ، فقد كان لأهل كلّ عصر من عصور السنّة ، و كلّ دور من أدوارها مناهجهم الخاصّة في خدمة السنة والدب عنها حسب ما أملته طبيعة العصر ، و اقتضته ظروف المرحلة .

5- التّعرف على أشهر المحدّثين المصنّفين ، وما لهم من فضل في خدمة الحديث النّبوي و سيرتهم التي هي قدوة للمقتدين .

6- دراسة مناهج المحدّثين تساعد على تنمية التّفكير العلمي و المنهج عند دراسته وتكسبه مهارة في البحث ، و توجد عنده روح الإبداع و الرّغبة في التّطوير وفق أسس علميّة مدروسة و مناهج دقيقة .

7- صرامة المحدّثين في منهجهم كون السنّة المصدر الثّاني للتّشريع بعد القرآن الكريم ، فلا يمكن أن يستغني عنها و لا يستطيع أن يؤدّي دوره كاملا بدونها ، فهما أصلان في التّشريع و دعامتان يرتكز عليهما صرح الشّريعة كونهما بمنزلة "الرّوح و الجسد " إن ضاع أحدهما ضاع الآخر ، و الاستمساك

بهما فيه النّجاة و السّلامة للإنسان، لقوله صلّى الله عليه و سلم: « يَاأَيُّهَا ٱلنّاسْ إِنّي تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ فَلَنْ تَضِلُوا أَبَدَا : كِتَابَ ٱللهِ وَ سُنَتِي ».

الحمد لله الذي هدانا إلى هذا و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا فإن أصبنا فبتوفيق من الله ، و إن أخطأنا فمن أنفسنا .

المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص عن نافع

صحيح البخاري

صحيح مسلم

سنن النسائي

سنن أبي داود

سنن الترمذي

سنن ابن ماجه

1-ابن الأثير ، أسد الغابة في معرفة الصَحابة ، طهران ، انتشارات علميَة ، د . ت ، د .ط .

2-ابن خلدون، المقدَمة ، بيروت – لبنان: دار الفكر للطَباعة، طبعة منقحة، 2007.

3-ابن الصَلاح، علوم الحديث ، بيروت لبنان : مؤسَسة الرسالة ناشرون ، سوريا ، دار الفكر ، ط 3 ، 1979 .

4-ابن منظور ، لسان العرب ، بيروت – لبنان ، دار إحياء التراث العربي ، مؤسَسة الرَسالة د .ط ، م3 ، 2000 .

5-ابن حجر ، شرح النَخبة ، بيروت لبنان دار الفكر للطَباعة ، د . ت ، د . ط .

6-أبو المكارم محمد بن محمد العاقولي ، الرصف لما روي عن النبي من فعل و وصف ،دمشق- سوريا: مؤسسة ناشرون، ط1، 1994.

7-أبي المعالي شكري الألوسي ، عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر ، تحقيق د . مجيد خليفة ، بيروت – لبنان :دار إبن حزم ، ط 1 ، 2008 .

8-الإمام الحاكم النيسبوري المستدرك على الصحيحين ، تحقيق حمدي الدمرداش محمد ، بيروت – لبنان، المكتبة العصرية ، د . ط ، 2002 .

9-الإمام القرطبي ، تفسير القرطبي ، تحيق أحمد محمد شاكر ، مؤسسة الرسالة ، ط 3،2000 ، م3.

10-أحمد محمد شاكر ، الباعث الحثيث في شرح اختصار علوم الحديث ، بيروت – لبنان ، مؤسسة الرسالة ناشرون .

11-الزبيدي ، تاج العروس ، مطبعة حكومة الكويت ، د.ط، د.ت ،ج 5 ،

12- أحمد زكي بدوي ، يوسف محمود صديقة ، المعجم العربي الميسر ،القاهرة: دار الكتاب المصري ، د. ط ، د.ت .

13-تقي الدين أبي محمد عبد الغاني بن عبد الواحد المقدسي ، عمدة الأحكام عن سيدي الأمام ، دمشق – سوريا ،المطبعة المنبرية ، ط م ، 2000 .

14-الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ،تدريب الراوي في شرح تقريب النووي ، تحقيق عمر أحمد هاشم ، بيروت – لبنان : دار الكتاب العربي ، ط1 ، 2002 .

15-حمد سليمان المشوخي ، تقنيات و مناهج البحث العلمي ، القاهرة دار الفكر العربي ، ط1 ، 2002 16-حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم النعيمي ، المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين الأردن – عمان ، دار النفائس ط1 ، 1999 .

17-خطيب البغدادي ، الرحلة في طلب الحديث ، تحقيق نور الدين عتر ، بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ، ط 1 ، 1975 .

18-الخطيب البغدادي ، الكفاية في علم الرواية ، بيروت –لبنان ، مؤسسة الرسالة ناشرون ط1، 2009

19-رضا أحمد حمدي ، منهج المحدثين بين نظرية المنهج و تاريخ مكتبة المصطفى الإلكترونية .

20-رفعت نوري عبد المطلب ، مدخل إلى مناهج المحدثين ، الأسس و التطبيق ، القاهر،: دار إبن الجوزي ، ط1 ، 2008 .

21-الرّمهرمزي ، المحدث الفاصل بين الرّاوي و الواعد ، بيروت – لبنان: دار الفكر ، ط3 ، 1974 .

22-السيّد مناظر أحسن الكيلاني ، تدوين الحديث ، بيروت – لبنان دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 2004.

23-شمس الدين ، تذكرة الحفّاظ ، بيروت – لبنان : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1998 .

24-قطب الدين الخضري الشافعي ، اللفظ المكرم بخصائص النبي المحترم ، بيروت – لبنان : دار المعرفة ، ط1 ، 1995 .

25-صالح اللّحيدان ، النقد العلمي لمنهج المحققين ، الرياض – السعودية ، تب التراث ، ط1 ، 1996.

26-طه عبد الحميد أبو عبيه الحضارة الإسلامية ، لبنان – بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط1 ،2004 .

27-عبد الرحمان بدوي ، مناهج البحث العلمي ، كويت ، وكالة المطبوعات ، د . ط ، 1977 .

28-عبد الرزاق نور خليفة ، مناهج المحدثين في رواية الحديث بالمعني ، بيروت – لبنان : دار ابن حزم للطباعة ن ط 1 ، 1998 .

29-عبد الوهاب عبد اللطيف ، تدريب الراوي ،بيروت – لبنان : مكتبة دار النشرات ، د . ط ،1972

30-عبد الله بن الصمد دارمي ، سنن الدارامي ، تحقيق حسين سليم أسد الدارين ، بيروت –لبنان : دار المعرفة ، ط 1 ، م 1 ، 2000 .

31-لحسن باشيوة ، البحث العلمي ، مفاهيم ، أساليب ، تطبيقات دار الورق ، الأردن ط1 ، 2010 .

32-مجد الدين عبد السلام بن عبد الله بن تيمية ، المنتقى من أخبار المصطفى ، تحقيق طارق بن عوض الله بن محمد بن معاد ، مصر ، دار ابن الجوزي ، ط 1 ، 1971 .

33-محمد أبو الليث الخير أبادي علوم الحدّيث أصيلها و معصيرها ، بيروت – لبنان : مؤسسة الرسالة ناشرون ، ط 1 ، 2011 .

34-محمد بن سليمان المليكي، فتح المغيث في شرح علوم الحديث ، تحقيق أحمد حمو كروم ن أحمد بازين ، غردية – الجزائر ، مطبعة العربية ، ط1 ، 1999 .

35-محمد الخضر حسين ، رسائل الإصلاح ، دمشق – سوريا دار النوادر ، ط1 ، 2010 .

36-محمود عبد الرحمان عبد المنعم ، قاموس المصطلحات الحديث النبوي الشريف ، دار الفضيلة للنّشر – القاهرة ، د .ط ، د . ت .

37- محمد علي عبد الكريم الردينة ، مباحث في تاريخ الحديث و مصطلحه الجزائر – شركة الشهاب ، د . ط ، د . ت .

38-نور الدين أبي الفرج علي بن أبي إبراهيم بن أحمد الحالبي ، القاهري ، إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون ، القاهرة ، مطبعة محمد شهين ، د .ط ، 1863 .

39-نور الدين بن أبي بكر الهيثمي، مجمع الزوائد و منبع الفوائد،تحقيق: سليم أسد الداراني ،بيروت – لبنان: دار الفكر، د.ط ، د.ت .

40-نور الدين عتر ، منهج النقد في علوم الحديث ، دمشق ، – سوريا ، دار الفكر ، ط 3 ، 1997 .

41-وول ديورانت ، موسوعة قصّة الحضارة بلاد الرافدين ، بلاد النيل ، ترجمة د . زكي نجيب محمود ، م 1 ، بيروت ، لبنان : دار نوبليس للنشر و التوزيع، ط1 ، 2008 .

42-يوسف مرعشلي ، علم تخريج الحديث و بيان كتب السنة المشرفة ، بيروت – لبنان : دار المعرفة ، ط1 ، 2008.

الفهرس

الفهرس

مقدمة.....أ

المدخل.....1

الفصل الأول:تدوين الحديث.....15

المبحث الأول:نشأة تدوين الحديث و أسبابه.....16

المبحث الثاني: تدوين الحديث وحفظه في عصر الخلفاء الراشدون.....21

المبحث الثالث:تدوين الحديث عبر القرون.....35

الفصل الثاني: أدوات منهج المحدثين.....44

المبحث الأول :الأدوات العقلية.....45

المبحث الثاني:الأدوات النقلية.....57

المبحث الثالث:الأدوات العقلية النقلية.....64

الفصل الثالث:منهج المحدثين- دراسة تطبيقية-.....82

المبحث الأول:نماذج من استخدام المحدثين للمنهج التحليلي.....83

المبحث الثاني:نماذج من استخدام المنهج المقارن.....90

المبحث الثالث:نماذج من استخدام المحدثين للمنهج الاستقرائي.....96

الخاتمة 101

قائمة المصادر و المراجع.....104